

دراسات اشتراكية

SOZIALIS • CHU NGHIA XAHOI • SOCIALISMUS • COUDAUSEM • CIALISM

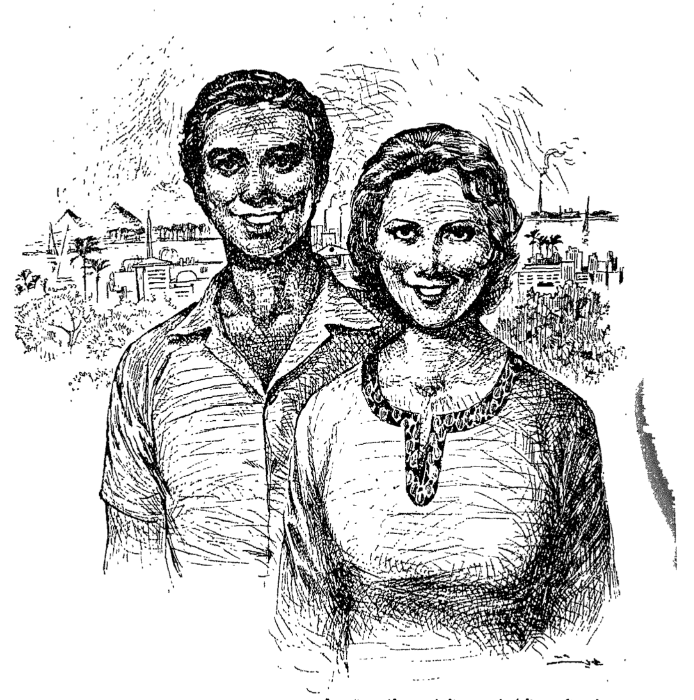
- لاعودة لسياسة الحرب الباردة
- التغييرات المنتظرة فى بريطانيا
- دور الاقتصاد فى السياسة
- جزء خاص عن:

العلاقات الاقتصادية السوفيتية الأمريكية

السنة السادسة

٧

يوليه ١٩٧٧



في العيد الخامس والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢

الأجيال الجديدة التي جاءت بعد قيام الثورة

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية ● تصدر عن دار الهلال ● السنة السادسة "٧" ● يولية ١٩٧٧

الحدث الحاسم
الذى غير مجرى التاريخ

بقلم : رشاد نوبليك

هناك كثير من الاحداث التى بدات أو توجت مراحل فى المسيرة العاصفة المتغيرة لتاريخ العالم ، واثرت تاثيرا عميقا على مصائر الامم ، لكن أيا منها لم يحدث تغيرا اساسيا كذلك الذى احدثته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، لقد اضفت نوعية جديدة على الخبرة التى جمعتها البشرية ، فى جميع المراحل السابقة لتطورها ، وكانت فاتحة عصر جديد تماما . فقد كانت ثورة أكتوبر بداية عملية ثورية عميقة لتحرير العمل من الاستغلال ، وتحرير الشعوب من القهر الاجنبى ، وتحرير البشرية من الحرب ، وبالتالى كانت تعنى طورا جديدا من اطوار النضال من اجل المساواة بين الافراد والامم فى الحقوق ومن أجل الديموقراطية الحقيقية فى العلاقات الاجتماعية والدولية .

وتكمن عظمة ثورة اكتوبر في عظمة افكارها وأعمالها ، في نظريتها وممارستها الجديدتين كل الجدة . ولهذا نستطيع أن نقول أنها ليست الحدث الحاسم في قرننا فحسب بل ونقطة تحول في تاريخ العالم ، وحافزا لحركة كان مقدرا لها ان تحول العالم . وقد انتشر نفوذها في كل انحاء كوكبنا ، واثر على كل مجالات الحياة الانسانية ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي الايديولوجي والثقافة والعلم ، القانون والعلاقات الدولية . ولهذه العملية التحويلية دلالة عالمية في حين انها في الوقت نفسه تحافظ على تراث البشرية التقدمية واستمراريته وتجدده .

انها عملية طبقية وصفها لينين بالعبارات التالية : « يمثل الغاء الراسمالية وبقاياها ، وارساء اسس نظام شيوعي مضمون العصر الجديد الذي بدأ في تاريخ العالم « **المؤلفات الكاملة** » ـ المجلد ٣١ ـ ص ٣٩٢ .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ـ الذي بدا مع ثورة اكتوبر ـ اتجاه موضوعي ، وقانون من قوانين التطور المعاصرة . والقوة الدافعة لهذه العملية هي الطبقة العاملة العامل الحاسم في تحرير العمل بالقضاء على نظام الاستغلال . وقد عمم لينين دور البروليتاريا واستراتيجيتها وتكتيكاتها باعتبارها القوة السائدة والقائدة لهذه العملية كما تمثلت في اكتوبر ولا يستطيع المرء ان يتحدث عن الماركسية بمعزل عن اللينينية : فالماركسية اللينينية هي الايديولوجية الثورية الوحيدة ، وهي في جوهرها ذاته موحدة لا تقبل التقسيم . لقد اضفى لينين معنى جديدا ، ومضمونا جديدا ، على نظرية الماركسية وبرنامجها . واشار على اساس تحليل الامبريالية الى طريق ووسائل انهاء سيطرتها . وقاد حزب لينين البروليتاريا نحو النصر واقام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وانتصار ثورة اكتوبر وظهور اول دولة اشتراكية جعلا من الاشتراكية واقعا عمليا ، وكانا نقطة تحول في تطور نظريتها . واصبح وطن السوفييتات الذي بنى بقيادة البلاشفة بقيادة لينين ، القلعة الرئيسية ، والقاعدة الرئيسية ، لكل القوى الاشتراكية ، ولعب دورا رئيسيا في توفير الظروف لتقدم العملية الاشتراكية العالمية باسرها .

ومنذ ستين عاما لم تكن الاشتراكية قائمة الا في بلد واحد ، جمهورية روسيا السوفييتية . وفي عام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ حدث اختراق آخر للنظام الراسمالي العالمي . وجاء هذا نتيجة للانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، والنضال التحرري والثوري لشعوب بولندا وبلغاريا ويوغوسلافيا والبانيا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . كما ساعد انهيار الرايخ الهتلري على حدوث تغيرات اساسية كذلك في الجزء الشرقي من المانيا ، واقامة جمهورية المانيا الديموقراطية أول دولة للعمال والفلاحين على الارض الالمانية . واسهمت في هذه التطورات ثلاثة عوامل رئيسية :

نضال الشيوعيين والقوى الشعبية المتحالفة معهم ، والرسالة التحريرية والدور الحاسم للاتحاد السوفييتي وجيشه الاحمر الذى لا يقهر فى هزيمة الهتلرية ، وافلاس البرجوازية وهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، التى تعتبر أقسى محنة مرت بها الشعوب التى خاضتها .

وغير دور الاتحاد السوفييتى فى هزيمة العسكرية اليابانية الوضع فى آسيا ، وساعد شعوبها مساعدة كبيرة وسهل نضالها من اجل التحرر من القهر الامبريالى . ومكن الثورة الصينية من احراز نصر تاريخى ، ووفر ظروفا مواتية لاقامة جمهورية فيتنام الديموقراطية وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ، وأعطى مدى جديدا للنضال التحريرى لكل الشعوب الاخرى فى هذه المنطقة الواسعة وفيما بعد أدى التوزيع الجديد للقوى العالمية الذي أوجده الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى الى ان يكون انتصار الشعب الكوبى أمرا ممكنا .

وتكللت هذه التطورات بظهور النظام الاشتراكى العالمى . ومع تجاوز الاشتراكية حدود بلد واحد وتحولها الى نظام عالمى أصبح تلاحم البلدان الاشتراكية وتوحيد جهودها فى حل قضاياها الداخلية وفى تعزيز السلام العالمى ، عاملا أساسيا لتقدم البشرية الاجتماعى .

ولم تتحدد الانجازات الهامة للاشتراكية وكل القوى التقدمية فى النصف الثانى من هذا القرن بانجازات البلدان الاشتراكية المفردة والنظام الاشتراكى ككل فى بناء المجتمع الجديد فحسب ، بل هى نتيجة مباشرة لمبادرات البلدان الاشتراكية وعملها الموحد فى الشئون الدولية . لقد أقام النظام الاشتراكى بناء راسخا من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وطور بشكل مشترك مبادىء التعاون والمساعدة المتبادلة ، ووضع الطرق والوسائل لتعزيز الروابط المتبادلة .

واكتسبت هذه العلاقات نوعية جديدة ومدى جديدا . ان أمامنا ــ باختصار ــ طرازا جديدا من العلاقات الدولية يقوم على مبادىء الاممية الاشتراكية وهى لاتستند فحسب الى تطابق مصالح الدول . لان الاسرة الاشتراكية أسرة متآخية من الامم تقودها الاحزاب الماركسية ــ اللينينية وتجمع بينها فى حلف طبقى وحدة افكارها وامانيها . وكما أعلن ليونيد بريجنيف فى المؤتمر السابع لحزبنا فان الاسرة الاشتراكية « تزيد من قوة كل أعضائها فى حل القضايا الوطنية ، وتضاعف كثيرا قوتهم ونفوذهم المشترك فى الشئون العالمية » . وقد جعلت انجازاتها الاجتماعية والاقتصادية ، ووحدتها وتفاعلها ، من الاشتراكية عاملا عالميا حاسما .

وتتعزز مواقع الاسرة باستمرار ، وقد تمكنت الدول الاشتراكية خلال

السنوات العشر السابقة ــ بحشد الموارد الجديدة والاستخدام الإكمــل لطاقات نظامها من أن تسرع بالبناء الاشتراكى والشيوعى بشكل ملحوظ ، وتحقق تقدما كبيرا فى اشباع الاحتياجات المادية والثقافية لشعوبها . وبدات الاحزاب الشقيقة ــ استنادا الى خبرتها الغنية وباتباع القــواعد المشتركة للبناء الاشتراكي فى الظروف الملموسة لبلدانها ــ العمل فى مهمة تاريخية عظيمة هى مهمة بناء المجتمع الاشتراكى المتطور . وهى تستخدم فى هذا أيضا خبرة الحزب الشيوعى فى الاتحاد الســوفييتى الهــائلة وبخاصة انجازات الشعب السوفييتى فى تنفيذ قرارات المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى .

وتغتنى جميع البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية والعمالية العالميــة بنظرية اللينينية وممارستها ، كما تجسدتا فى انتصــــار ثورة أكتــوبر ، وفى بناء وطن السوفييتات ، وكما طورها ويطورها الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، الحزب الذى كان أول من أعطى الحياة لهذه النظــرية والممارسة . وتتطور باستمرار الايديولوجية الشيوعية ، القــوة الدافعة التى تعيد صياغة عالم اليوم . وتبدو اجرأ الاحلام والنبوءات منذ ســتين أو حتى ثلاثين عاما متواضعة للغاية بالمقارنة بانجازات الماركسية اللينينية والاشتراكية القائمة فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية. لقد تجاوز الواقع خيالنا كثيرا .

وانجازات الاشتراكية القائمة هى اليوم عامل بالغ الاهمية ، عامل يمارس تاثيرا أيديولوجيا واجتماعيا وسياسيا قويا على الصراع الطبقى فى كــل جزء من أجزاء العالم . وهذا هو السبب فى ان الصراع الايديولوجى ضــد الاحزاب الشيوعية والقوى التقدمية عموما ــ فى البلدان التى ما زالت تسيطر عليها البرجوازية والامبريالية يتركز على محاولات التقليل من قيمة هذه الانجازات . لكن التاريخ قد اثبت مرارا أن الحقيقة لاتعرف حدودا ، وانه ليست أمام محاولات انكار الحقيقة على الناس اية فرصة للنجاح .

وتتمثل الطليعة الشيوعية فى الصراع الطبقى العالمى اليوم فى ٩٠ حزبا يبلغ مجموع أعضائها أكثر من ٦٠ مليونا . وقد أكدت الخبرة كل التأكيــد صحة برنامجها المشترك فى النضال من أجل السلام والتقدم فى العــالم كما صاغتها فى اجتماع موسكو العالمى عام ١٩٦٩ . وتثير التطورات الجديدة فى مختلف جبهات الصراع الطبقى قضايا رئيسية جديدة تتطلب المناقشة والحل المشترك .

ويوجد فى أوروبا ٣٣ حزبا شيوعيا وعماليا يبلغ مجموع اعضائها اكثر من ٣٠ مليونا . ويواجه الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الحالى فى البلدان الرأسمالية المتطورة ــ وبخاصة فى أوروبا ــ الحركة الشيوعية

بعدد من المهام الهامة . ويناضل الشيوعيون في هذه البلدان لمنع البرجوازية من القاء كل عبء المصاعب التي سببتها الازمة على عاتق الطبقة العاملة والجماهير العاملة عموما ، ومنع البديل الرجعي . ويربط الشيوعيون ربطا مباشرا بين هذا النضال والافاق الاوسع للنضال ضد راس المال الاحتكاري المحلي والعالمي ، ومن أجل تغييرات اجتماعية واقتصادية بنيوية عميقة ، ومن أجل اقامة حكم ديموقراطي .

وتشمل المهام ذات الاولوية القصوى في أوروبا الرأسمالية نضالا مضاعفا من أجل اشاعة الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الاجتماعية ، ومنع التحلل المستمر للمؤسسات البرلمانية ، التي تتعرض الآن لهجوم عنيف من الاحتكارات ، والدفاع عن الحقوق الديموقراطية الدستورية ، والتطوير والاتقان المنسقين لاستراتيجية تحالفات القوى الديموقراطية اليسارية ، وتعبئة الجماهير تأييدا لبرامج التطور الاجتماعي الديموقراطي . وقد تبنت مؤتمرات كثير من الاحزاب الشيوعية في الغرب الرأسمالي في السنوات الاخيرة برامج جديدة توضع استراتيجيتها في النضال من أجل بديل ديموقراطي . كما وجدت هذه القضايا تعبيرا عنها في الوثيقةالختامية لمؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية في العام الماضي في برنامجه للنضال في سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعي في قارتنا . والاممية البروليتارية مبدأ رئيسي مختبر لنشاط الشيوعيين وأحزابهم . والاخلاص لهذا المبدأ شرط اساسي للنجاح في نضال الحركة الشيوعية بأسرها ، وكل حزب من أحزابها .

لقد بدأت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى مرحلة جديدة في نضال الشعوب من أجل الحرية ، واعطته بعدا جديدا ، ومدى جديدا ، وكان هذا بدوره نتيجة لافكار لينين وجهوده ، لقد قدم اسهاما رفيعا في حل مسألة القوميات لن يفقد قيمته . ويمثل وطن السوفييتات الذى تم بناؤه تحت قيادة لينين أسرة من الامم المتساوية . لقد قبل وأكد في الممارسة حق الامم في تقرير مصيرها الى حد تكوين دول مستقلة . وينطبق هذا بشكل خاص على الامة البولندية . وقد اعتبر لينين نضال التحرر الوطني تيارا رئيسيا في الحركة المعادية للامبريالية ، وتأييد هذا النضال كعنصر رئيسي من عناصر أيديولوجية الحزب ، وكمبدأ اساسي للسياسة الخارجية السوفييتية .

ومع انتصار ثورة أكتوبر اصبحت حركة التحرر الوطني جزءا هاما لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية . وثمة صلة مباشرة واضحة بين وتيرة تحلل النظام الاستعماري في عصرنا وشعارات ثورة أكتوبر ، وظهور النظام الاشتراكي ، وسياسته وماحققه من توازن للقوى العالمية . وفضلا عن هذا فان التعاون مع البلدان الاشتراكية على اساس مبادىء المساواة

والمنفعة المتبادلة يساعد البلدان النامية على مكافحة الاستغلال الامبريالي واحراز الاستقلال السياسي الكامل . كما يرتبط بها مكان بلدان عدم الانحياز ودورها في عالم اليوم ، وهي بلدان تعتبرها الدول الاشتراكية حليفا طبيعيا في النضال من اجل السلام والامن الدولي . وتلعب مبادرات بلدان عدم الانحياز السياسية والاقتصادية دورا بارزا في تعزيز السلام ، وتوسيع الانفراج ليشمل العالم كله ، وتوفير الشروط المواتية لتقدم البلدان النامية ذاتها . وتؤيد البلدان الاشتراكية هذه المبادرات والنضال لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تجلى تاييد بولندا لها اثناء زيارة ادوارد جيريك ، السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندي الموحد ، للهند منذ فترة ليست بعيدة .

لقد طرحت ثورة أكتوبر قضية السلام بطريقة جديدة تماما ، وقد فعلت ذلك بان اقامت ــ للمرة الاولى ــ في تاريخ الانسانية ــ نظاما اجتماعيا الغى الاستغلال والقهر ، وبذا ازالت المصدر الاجتماعي للحرب ، كما فعلته بطرح شعار السلام كهدف رئيسي للحركة الثورية ، واستنهضت الجماهير للنضال من أجل هذا الهدف .

يقول قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي حول العيد الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى « لقد أوضحت السلطة السوفييتية لكل شعوب العالم المخرج الصحيح الوحيد من فوضى الحرب الدموية التي ينغمس فيها النظام المستغل . وكان أول عمل رسمي للسلطة الجديدة هو مرسوم لينين حول السلام الذي أعلن برنامجا واضحا محددا للنضال من اجل سلام عالمي عادل ديمقراطي . وافتتح أكتوبر عصرا جديدا عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية عصر النضال من اجل تحرير الشعوب من الامبريالية ، وانهاء الحروب بين الشعوب ، والاطاحة بالحكم الرأسمالي ، ومن أجل الاشتراكية « لينين »

كان لبرنامج السلام الذي طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، وأكده ووسعه المؤتمر الخامس والعشرون ، اهمية بالغة في النضال من أجل هذا الهدف ، الذي وصفه اجتماع ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعمالية بانه اسمى هدف للبشرية . والاتحاد السوفييتي هو القوة الرئيسية في النضال من اجل السلام العالمي ، وقائده ــ ليونيد بريجنيف ــ نصير بارز لهذه القضية الانسانية . وقد كان لليونيد بريجنيف كل الحق في أن يقول في خطابه الاخير في تولا : « مامن بلد قدم للبشرية مثل هذا البرنامج الواسع المجدد الواقعي الذي يستهدف الحد من خطر نشوب حرب جديدة ثم ازالته تماما مثلما فعل الاتحاد السوفييتي . ويشمل هذا البرنامج اجراءات شاملة مثل المعاهدة العالمية لحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، كما يتناول كل القضايا الاساسية الناشئة عن

سباق التسلح ، ويقترح خطوات فعالة لكبحه ولتحقيق نزع السلاح ..

« وتتفق كل مبادراتنا للسلام مع الخط المشترك للبلدان الاشتراكية الشقيقة فى الشئون الدولية . ونحن نسعى معا من أجل تجسيدها.وتحظى اقتراحات الاتحاد السوفييتى واصدقائه بمساندة عشرات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والجماهير فى كل القارات » (١)

والاشتراكية مجتمع للعمل المتحرر ، للانسانية الحقة والتفاؤل الاجتماعى ، وهذا ما أكده قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فىالاتحاد السوفييتى عن العيد الستين لثورة أكتوبر . لقد أضفت الاشتراكية وايديولوجيتها وممارستها وماتزال تضفى على الدوام مضمونا انسانيا عميقا على تطور البشرية والعلاقات الاجتماعية ، والعلاقات بين الافراد وبين الشعوب .

وهذه الانسانية العميقة هى التى تحدد موقف الاشتراكيةمنالديموقراطية فليست الراسمالية هى التى تجبر الاشتراكية على المشاركة فى حوار مبدئى حول الديموقراطية بل العكس لانه لايمكن أن توجد ديموقراطية حقيقية دون ديموقراطية فى القاعدة ، فى علاقات الانتاج ، دون علاقات اجتماعية عادلة تقوم على تحرير العمل من الاستغلال . وليست الديموقراطية البرجوازية الشكلية ـ التى يستشهد بها على الدوام اعداء الاشتراكية ـ بديلا لهذا المعيار الاساسى للحرية الفردية .

والاشتراكية أول نظام فى التاريخ يطبق العدالة والديموقراطية فى القاعدة ، فى علاقات الانتاج . وفى الوقت نفسه ديموقراطية جديدة نوعيا فى البنية الفوقية فى النظام السياسى من خلال حكم الشعب ، من خلال مشاركة الجماهير الحقيقية فى الحكم . كما ان الديموقراطية الاشتراكية ديموقراطية تتطور ، ديموقراطية يزداد مضمونها واشكالها ومؤسساتها ثراء على الدوام ولدى الاشتراكية الكثير مما تستطيع ان تقدمه فى هذه الامور ، لانها تواصل اكمال نظامها . ويعد الانتقال من دولة دكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب بأسره شرطا اساسيا للجهود المستمرة للوصول بالديموقراطية الاشتراكية الى درجة الكمال .

وفى الاونة الاخيرة تحاول البرجوازية أكثر من أى وقت مضى فرض طريقة تناولها للديموقراطية على الاحزاب الشيوعية ، مؤكدة على مختلف جوانب الديموقراطية الشكلية فقط . وهدفها تحويل الانظار عن المسألة

---

(١) « برافدا » ـ ١٩ يناير ١٩٧٧ .

الاساسية للديموقراطية فى القاعدة عن استغلال الاحتكارات المتـــزايد للجماهير العاملة ، عن المصدر الاجتماعى لظواهر الازمة الحادة مثـــل الكساد والبطالة والتضخم وهبوط مستوى المعيشة فى كثير من البلدان الراسمالية .

ومن المهم أن ندرس هذه القضايا كما هى قائمة بالفعل . فالصـــراع الطبقى ضد أفكار الاشتراكية وقواها يتضاعف لان قدرة الامبريالية على وقف تقدم الاشتراكية ، وهجوم السلام الذى تشنه الاسرة الاشتراكية ، تتناقص ، ولان الازمة فى البلدان الراسمالية تستمر ، مما يؤدى الى ازدياد النزعة الراديكالية بين الجماهير . والهجمات على البلدان الاشتراكية ، على الاشتراكية القائمة ، من الاشكال الرئيسية للصراع ضد الاحزابالشيوعية والقوى التقدمية الاخرى فى البلدان الراسمالية .

ونعود فنقول : ليست الراسمالية هى التى تجبر الاشتراكية على خوض حوار تاريخى حول الديموقراطية وانما العكس تماما . ولقد كانت ثورة اكتوبر العظمى هى التى حددت طبيعة هذا الحوار .

وسيحتفل شيوعيو بولندا وكل شعبها الاحتفال اللائق بالعيد الستين لثورة أكتوبر . ويقول قرار المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد : « نظرا لما كان لثورة أكتوبر من تاثير على مصير شعبنا ، ولدلالة التفاعل الوثيق مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى بالنسبة لتقدم بلدنا الاشتراكى اللاحق ، ونمو دوره العـــالمى ومكانته ، فسنحتفل بالعيد الستين لثورة أكتوبر العظمى بروح المشاعر المخلصـــة والامانى القلبية التى يعبر عنها حزبنا وطبقتنا العاملة وكل شعبنا للاصدقاء السوفييت بهذه المناسبة » (١)

ويدين الشعب البولندى باهم التغيرات التى حدثت على أرضـــه لثورة أكتوبر ، ولتكوين الدولة السوفييتية وتطورها . ونحن نعنى — فى المقـــام الاول — احراز الاستقلال وسير شعبنا فى طريق البناء الاشتراكى . وقد كان التحالف والتعاون الودى الاخوى مع الاتحاد السوفييتى حجر الزاوية فى سياسة دولتنا الاشتراكية منذ ظهرت الى الوجود ، وقد صمدت هذه السياسة لاختبار الحياة . وهى لم توفر لنا فرصة فريدة للنمو الاقتصادى السريع فحسب ، بل اعطت شعبنا كذلك احساسا دائما بالامن ، واطـــول فترة سلام تاريخية ، وعززت مواقع بولندا الدولية . وتستهدف سياستنا تعزيز وتوسيع علاقاتنا الاخوية مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية لاخرى فى كل المجالات وبكل الطرق .

---

(١) « تريبونا لودو » — ٢٤ فبراير ١٩٧٧ .

وقد تطور التعاون البولندى ـ السوفييتى الى مستوى جديد أرقى بعد الزيارة الاخيرة التى قام بها وفدنا الحزبى الحكومى للاتحاد السوفييتى . ويتجلى هذا التعاون فى كل المجالات وفى توسيع التبادل المثمر للخبرات بين حزب العمال البولندى الموحد والحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى اللذين يطوران بثبات الصداقة البولندية ـ السوفييتية والتعاون من أجل المصالح الحيوية لشعوبنا . وتزداد العلاقات الودية بين دولتينا وقيادتينا توثقا ، كما زادت المبادلات العلمية والثقافية الى حد كبير ، وكذلك مختلف الاتصالات الاجتماعية التى تغذى الاخوة بين شعبينا . وفى هذا الصدد قال ادوارد جيريك أثناء زيارة الوفد أن لعلاقاتنا الاخوية مع وطن السوفييتات أهمية هائلة لنا . وتعزيزها الثابت يتفق مع كل مصالحنا الوطنية والطبقية وهى شرط من الشروط الرئيسية لازدهار بولندا الاشتراكية » (١)

ان افكار ثورة أكتوبر تتجسد فى نشاط النظام الاشتراكى العالمى ، والحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، والجبهة المعادية للامبريالية ككل . ويؤدى تأثير النظام الاشتراكى العالمى الى تغييرات ثورية أعمق فى عالم اليوم ، ويتحقق هذا أساسا فى مجرى اداء ثلاث مهام لايمكن الفصل بينها بناء المجتمع الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ومجتمع اشتراكى متطور فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، وتعزيز السلام والتعاون الدولى على أساس المساواة عن طريق سياسة الانفراج ، ومساندة قوى التقدم الاجتماعى والاستقلال الوطنى . يقول ليونيد بريجنيف وهو يتحدث عن العلاقات الدولية فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ان « مواقع الاشتراكية تزداد تعززا واتساعا . وانتصارات حركة التحرر الوطنى تفتح افاقا جديدة للشعوب التى احرزت استقلالها . وصراع الجماهير العاملة الطبقى ضد القهر الاحتكارى والنظام الاستغلالى يندفع بشدة . والحركة الثورية الديموقراطية المعادية للامبريالية يتسع مداها . وهذا كله يشهد بان العملية الثورية العالمية تتقدم » (٢) .

لقد كانت ثورة اكتوبر بداية هذا التقدم . ودروسها وخبرتها المثمرة ماثلة ابدا فى نشاطنا وستظل كذلك فى المستقبل ، فهى أساس النظرية والممارسة الاشتراكيتين .

---

(١) « تريبونا لودو » ـ ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ .
(٢) ليونيد بريجنيف « النهج اللينينى » ـ المجلد ٥ ـ ص ٤٧٨ .

شيلي

دروس الانقلاب

ومهام الدفاع عن سلطة الشعب

بقلم: بدرو رود ريجيز

الاحداث التى جرت فى شيلى وكل ماتعرضت له حكومة سلفادور الليندى يدفع المرء الى السعى لفهم أعمق لتلك المسالة الرئيسية لكل الثورات ، مسالة السلطة ، وعلى الاخص ، كيفية الدفاع عن السلطة والاحتفاظ بها . وينبغى تبين طابع الظروف التاريخية والسياسية التى تشكلت فى ظلها تجربتنا للحكم الثورى ((بكل منجزاته واخطائه)) ، وتفسيرها تفسيرا صحيحا ، لأن مثل تلك المعرفة هى مفتاح تعلم كيفية معالجة هذه القضية . وبالنسبة لنا كانت تلك مسالة ظهور قطاع سلطة الشعب على المستوى الحكومى نتيجة لكسب جزء متمايل من الجهاز الحكومى . كانت مسالة قدرة هذا القطاع على الربط بين عمله الخاص وبين الاندفاع الثورى للجماهير ، وقيادتها نحو تحقيق مهام ديموقراطية ثورية ، نحو الاشتراكية .

وبدرجة او اخرى فان أحداث شيلى تعكس عمليا جميع قضايا نظرية الثورة الماركسية اللينينية ، والاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها ، وجدليات استخدام السلطة المادية للحكومة والديموقراطية ، وللمهام الديمقراطية للشعب والاهداف الاشتراكية ، وللعوامل الثورية الموضوعية والذاتية ، وللسمات القومية والقوانين العامه ، وللقومى والاممى ، الخ . وباختصار ، كل تلك القضايا التى تتطلب اهتماما متزايد من الشيوعيين والثوريين .

بضع تعليقات عامة

توضح تجربتنا الثورية ان القوانين التى تحكم الانتقال من مجتمع قديم الى مجتمع جديد انما تعمل بغض النظر عن الطريق الذى يتخذه هذا الانتقال . ان تحويل الدولة القديمة ، فى الوقت الذى لا يمثل عملية اوتوماتيكية ، أمر حتمى رغم أنه فى مرحلة معينة قد تكون هناك استمرارية تطورية لشكل الحكم ، أى ، الاحتفاظ لبعض الوقت بالشكل القديم ولكن مع محتوى جديد .

وعندما يكون للطبقة العاملة وحلفائها سيطرة على قسم معين من السلطة واذا ماتم الوصول الى السلطة التنفيذية على وجه الخصوص ، كما كانت الحال فى شيلى ، فان ذلك يبدو شيئا متناقضا . وفى شيلى تمكنت الحركة الشعبية من تركيز قواها الطبقية بمساعدة جهاز الحكومة القديم . ومع ذلك فمن الواضح أنه لكى تصبح هذه القوة الجديدة التمركز فعالة وقادرة على توجيه الاحداث فى الاتجاه المرغوب ، فان الامر يتطلب وسائل جديدة وجهاز حكومة جديد .

ولما كانت البروليتاريا فى المقدمة فلا يمكنها أن تقف فى منتصف الطريق وتؤجل تحقيق هذه المهمة ، وعليها أن توسع من نفوذها الطبقى ، من نفوذ الحركة الشعبية على كل جهاز الحكومة ، الذى تتمثل وظيفته الطبيعية فى تنفيذ سلطتها والدفاع عنها ، وان تسيطر عليه . والا فلن تكون القوى الشعبية حرة فى تنفيذ التحويلات الثورية الفعالة . وفى شيلى ، كانت الحركة الشعبية تتمتع بمساندة الحكومة وحدها ، ولذلك كانت تقيدها السلطة البرجوازية التى تمتد خلال كافة هيئات الدولة الاخرى . وغالبية هذه الهيئات كانت فى أيدى برجوازية « السلطة التشريعية والقضائية ، والهيئات الادارية والقضائية وروافعها القوية ـ القوات المسلحة ووسائل الأعلام » . واوضحت الاحداث تهويننا من حقيقةان الاحتكارات والامبريالية كانت منذ البداية فى وضع سيء ، وحتى فى خطر ، لأنه لم يعد من الممكن لها أن تعتمد على المؤسسات البرجوازية الديمقراطية التى انقضى عهدها

وعلى الاساليب السياسية الكلاسيكية لكبح الحركة الشعبية المتعاظمة ، والتى تمتلك برنامجا ثوريا ، وتصمم على تنفيذه ، وأجبرت البرجوازية الكبيرة المحلية والامبريالية على التخلص عن شكل الحكم القديم لانه لم يعد يخدم استراتيجيتهم الطبقية .

كانت اقامة حكومة الوحدة الشعبية اهم انجاز للحركة الشعبية.وارتبط النشاط الجماهيرى بهذه الحكومة ، وبمواصلة عملها وحمايتها ،والتحويلات الثورية العاجلة التى رسمتها . وكانت الحكومة العامل الحاسم فى تطوير الوضع الثورى وخلق الظروف الاجتماعية السياسية لتوضيح مسألة حكم الشعب . وكانت الحكومة الشعبية هى القوة التى تقف خلف الاصلاحات الاقتصادية الرئيسية ، والتطوير الفعال للديموقراطية،وتوسيع التحالف الشعبى وتعزيز تنظيم الشعب ووعيه الثورى .

ان النضال الديناميكى للبروليتاريا والحكومة الشعبية من اجل تحويلات ثورية ، من ناحية ، والمقاومة البرجوازية والامبريالية واصرارهم على احياء النظام مهما كلف ذلك ، من ناحية اخرى ، جعل من الضرورى على قطاع سلطة الدولة الذى تم كسبه ان يجرى توسيعه وتحويله الى نمط جديد من الدولة الشعبية الديموقراطية . وفى ظل تلك الظروف ، تطلب الاحتفاظ بالسلطة والدفاع عن المكاسب الثورية ، لا مجرد الاحتفاظ بالاوضاع القائمة ، وانما مواصلة العملية الثورية ، وتعزيز سلطة الشعب واتخاذ خطوات خاصة مفترضة فى هذا الاتجاه .

والتقدم ممكن فقط من طور الى آخر . وبالنسبة لثورتنا تكون هذه الاطوار هى ، أولا ، الطور الذى تبدأ عنده الطبقة العاملة وحلفاؤها ، بعد كسب جزء من سلطة الدولة ، فى العمل فى جهاز الدولة وتشكيل حكومة وثانيا ، الطور الذى تصبح فيه الحكومة الشعبية فى السلطة ، ولا تقطع صلاتها مع تلك المؤسسات فى جهاز الدولة التى لاتزال فى أيدى البرجوازية الكبيرة ، وتعمل فى اطار الدستور البرجوازى الديموقراطى . وهذا هو طور التحويلات الديمقراطية الاولية ، عندما يسمح الوضع السياسى الاجتماعى ، على خلفية انطلاقة عامة للنضال الجماهيرى والكبح المؤقت للقوى الرجعية ، باستخدام الاساليب الدستورية التى سمحت لهذا الوضع بأن يتشكل . والطور الثالث ، الذى كان حادا ومتفجرا بشكل خاص فى شيلى ، هو طور الصدامات والنزاعات المتصاعدة بين أجهزة سلطة الدولة الموجودة فى ايدى رجعية ، وبين تلك الاجهزة من سلطة الدولة التى تنتمى الى الشعب . وفى هذا الطور يكشف الصدام بين هذين القطبين المتعارضين ، بين الدكتاتوريتين فى الواقع « فى وقت لاتزال فيه دكتاتورية الحركة الشعبية فى مرحلتها الجنينية » اتجاها متعاظما « للانفصال » عن مجال مؤسسات الدولة . وعند نقطة معينة بدأت الحركة

الشعبية من أجل المحافظة على نفسها ولاكمال تحويلاتها ، تتحــول الى مايشبه مركزا لنشاط الدولة للجماهير الثورية ، أي ، « سلطة تستند مباشرة الى الاستيلاء الثوري ، والى المبادرة المباشرة للشعب من اسفل ، وليس الى قانون تسنه سلطة مركزية للدولة » " لينين ، المؤلفــات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ٣٨ » .

ومن الواضح الآن ان ذلك ينبغي ان يتبعه طور تهدف فيه سلطة الشعب الى بناء دولة ديموقراطية جديدة بربط نشاط دولتها الخاص بنشــاط الجماهير العريضة للشعب العامل ، بغالبية السكان . والطورين الاخيرين يمكن أن تفصل بينهما شهور أو ساعات ، وفي تلك الحالة يجب بلوغ أهداف الطورين في نفس الوقت تقريبا • وتوضح تجربة الوحدة الشعبية انها فشلت في التصدي لهذه المجموعة من المشاكل . وقال رفاقنا في النشرة الاعلامية للجنة التضامن مع شيلي في هافانا « اغسطس ١٩٧٤ ، العدد ٩٧ » اذا ما تحدثنا بشكل محدد فان العدو في هذه الحــالة قــام بعمله بينما لم نقم نحن بعملنا » .

وأوضح تحليلنا أن جميع هذه الاطوار ، التي يتميز كل منها بمحتــواه السياسي ، وبتوازن خاص للقوى وبتطور خاص بالمثل لمستوى نضـــوج الوضع الثوري ، كان من الممكن أن تحدث في شيلي بالفعل في النصــف الاول من ١٩٧١ ، كان ذلك وقت تعاظم لم يسبق له مثيل في النضــال الجماهيري ، الوقت الذي جعلت فيه الظروف الموضوعية من الصــعب على الامبريالية والبرجوازية القومية الكبيرة أن تتحد وتعارض الثــورة صراحة ، والذي مال فيه القسم الاكبر من الفئات الوسطى ناحية الحكومة الشعبية وكان توازن القوى في امريكا اللاتينية مواتيا للغاية لتطـــوير الديموقراطية والتقدم الاجتماعي في شيلي .

وكان هنــاك عــديد من الاوضــاع الاكثر ملاءمة بالمثل ــ الاضراب في اكتوبر ١٩٧٢ ، « والتانكازو » « التمرد في وحدات الدبابات » في يونيــو ١٩٧٣ ، وهكذا . ومع ذلك كان كل وضع أكثر تفجرا وهذا يعرض للخطر القضية الثورية لدرجة ما . ومن كل ذلك انتهينا الى أن الحزب الطليعي ينبغي عليه أن يكون قادرا على التنبؤ بتلك اللحظات الحاسمة التي يشــبه فيها نجاح الثورة ، كما يقول رفاقنا الفيتناميين ، طنا معلق بشعرة . وعلى الحزب أن يرى تلك اللحظات قبل أن تستولى الحركة الشعبية على قسم من سلطة الدولة ، وعليه ان يكون قادرا على الاستفادة من الفرصة عندما يكون العدو في اضعف حالاته ويحتاج الى وقت كي يجمع قــواه التي أصيبت بشلل مؤقت نتيجة لانتصارات الشعب ، وعنــدما يحول الشقاق الداخلي بينهما وبين توحيد صفوفها في جبهة معادية للثورة وتخطيط اعمالها . وفي كلمات أخرى ، فعلى الحزب أن يكون قادرا على تحديد » ... نقطة

التحول فى تاريخ الثورة المتعاظمة عندما يكون نشاط الاقسام المتقدمة من الشعب فى عنفوانه ، وعندما تكون التذبذبات فى صفوف العدو ، وفى صفوف الاصدقاء المترددين للثورة فى أعلى درجاتها » . « لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٢٢ ــ ٢٣ » . ومثل هذه الاستمرارية فحسب ستجعل فى الامكان لاحتفاظ بالمواقع التى تم الاستيلاء عليها ، وضمان السلطة لتحالف القوى التقدمية والدخول الى الطور الذى عرفه لينين بوضوح على أنه فترة الانتقال الى الاشتراكية .

لقد تعلمنا ان استراتيجية السلطة يجب أن تبنى على دراسة مهام الحركة الثورية فى مجموعها ، وعلى الحاجة الى معالجتها فى نفس الوقت وتوجيه ضربة الجماهير الرئيسية ضد أسس المجتمع القديم وبنيته العليا وهذا هو الفهم الوحيد لممارسة السلطة الذى يمكن أن يضمن النجاح فى تسوية مشاكل الاقتصاد والديموقراطية .

ويقدم برنامج الحزب الشيوعى الشيلى تعريفا علميا لمفهوم الثورة : « اننا ننظر الى الثورة الشيلية كحركة للطبقة العاملة والسكان المنظمين الذين يزيحون ، بواسطة النضال الجماهيرى ، الطبقات الحاكمة الحالية من السلطة ، ويصفون جهاز الدولة القديم وعلاقات الانتاج التى تعرقل من تطور القوى المنتجة ، وينفذون تحويلات عميقة فى بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويفتحون بذلك الطريق الى الاشتراكية .

« عقبات خطرة » امام وضع ثورى

من وجهة نظر الديناميات الثورية ، وضرورة الانتقال السلس من طور الى آخر والانتصار الكامل لسياسة الوحدة الشعبية ، كان من المهم للنضال الشعبى أن يتقدم بثبات ، وأن يشمل البلاد بأسرها فى الوقت المناسب . ومما يحتل نفس الاهمية انه ينبغى على سلطة الشعب ، كما تتجسد فى حكومة الوحدة الشعبية ، أن تربط بين عملها وبين الحركة السياسية للاغلبية الاجتماعية ، التى تدرك تماما الحاجة الى التحولات الاجتماعية ، وأن تجد مساندة من هذه الاغلبية . وهذا مايمكن أن توفره فحسب أزمة ثورية قومية تنشأ على أساس وضع ثورى ناضج .

وعند دراسة مسألة الاستيلاء على السلطة واعداد الظروف للاستيلاء على السلطة كاملة كنا مقتنعين بعمق وآنية مفهوم لينين عن الثورة ، وبأن على الحزب الشيوعى أن يكشف عن انه القوة الرئيسية المبدعة ، القوة القادرة على توجيه الجماهير فى الوضع الثورى المتطور . والوضع الثورى

بالطبع هو من زاوية معينة ، المجموع الكلى للتغيرات الموضوعية فى المجتمع فى الاساس . بيد ان كل وضع ثورى لا يؤدى ، كما كتب لينين ، الى ثورة . انه يصبح فقط ذلك الوضع الذى يضاف فيه النشاط الذاتى الى العوامل الموضوعية . وينبغى على القوى الثورية أن تستفيد من الوضع الثورى . لقد كتب لينين يقول : « ان مانناقشه انما هو الواجب الجوهرى الذى لا يقبل الجدل على كل الاشتراكيين ـ الا وهو أن تكشف للجماهير وجود وضع ثورى ، ونوضح مداه وعمقه ، ونوقظ وعى البروليتاريا وتصميمها الثورى ، ونساعدها على الانتقال الى العمل الثورى وعلى أن تشكل لهذا الغرض تنظيمات ملائمة للوضع الثورى » « المؤلفات الكاملة » المجلد ٢١ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ »..

وقد اشار الحزب الشيوعى الشيلى فى مؤتمره العاشر عام ١٩٥٦ الى انه كانت هناك امكانية حقيقية لكسب السلطة ويرجع الفضل الى السكرتير العام لويس كورفالان فى انه قاد الحزب والحركة الثورية فى هذا الاتجاه . ورغم أن الحزب كان صغيرا نسبيا فى العدد فى أوائل الستينات ، فقد ساعده ذلك على كسب تأييد غالبية الشعب العامل وكافة القوى اليسارية الى صف البرنامج والاستراتيجية والتكتيكات التى وضعت اسس الانتصار الشعبى عام ١٩٧٠ . وهذا انجاز واسهام محقق من جانب حزبنا فى الثورة الشيلية . ان المنطق والغرض الداخلى لفرضيات برنامج الوحدة الشعبية الذى يجسد خطنا السياسى وتطبيقه الواعى فى هذه الظروف قد ساعد الحكومة الشعبية على اكتساب سماتها المتميزة وعلى أن يسلط الاضواء على أجراءاتها الثورية الاولى والاكثر اهمية . ومع ذلك ، فبسبب عجزنا عن رؤية مغزى العمليات الناجمة ، وعلاقتها بالوضع الثورى وتحولها الى أزمة قومية ، وبسبب اختفاء طابع مطلق على اشكال معينة من النضال واستعدادنا المحدود لبدائل ممكنة ، ضاقت الفرص أمام خطنا ، وتناقصت فرص القوى الشعبية فى الاحتفاظ بقسمهم فى الحكومة وتعزيزه ، ولم تخلق الظروف أمام الشعب للفوز بالسلطة كاملة .

الاحتفاظ بالسلطة ، ومشكلة استخدام القوة

من وجهة نظر المحتوى الاجتماعى فان كل الثورات تتضمن استخدام القوة والنظرية الخاصة بالدولة التى صاغها ماركس وانجلز وطورها لينين تاتى تأكيدا لذلك . لقد اطلق لينين على نظرية انجلز عن الدولة « انها اطراء حقيقى للثورة العنيفة » . « المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٣٩٩ »وأكد ان هدف الماركسية هو تربية الجماهير العريضة بروح مثل هذه الثورة .

والطبقة البائدة لن تتخل عن سلطتها طوعا دون ان تبدى ان عاجلا او آجلا اعنف مقاومة يمكن ن تقوم بها . بيد أن البروليتاريا الثورية لايمكن دفعها كذلك اذا مابدأت الثورة . وهذا هو تأثير قانون التاريخ الذى لايرحم وهو ما أكدته احداث شيلى .

والقمع الاجتماعى ، فى جوهره ، ليس سوى صراع بين قوى متعارضة متعادية ، ويجد تعبيرا عنه فى أشكال مختلفة من الصراع الطبقى . وهكذا فان أيا منهـا ، حتى أكثرها سلمية ، قمعى فى جوهره على الدوام . وهذه الحقائق تؤكدها كذلك احداث شيلى .

وعلى اساس هذا المفهوم العريض ، تكتسب جهـود الشيوعيين وكافة الثوريين من أجل خلق الظروف لتوازن مواتى فى القوات المسلحة ، أهمية كبرى . وهذه مسألة استراتيجية . وظهور هذا التوازن أو عدم ظهوره فى زمن محدد على شكل نزاع مسلح بين الطبقات انما يتوقف على الظروف والتكتيكات . وبالتالى ، فالاحتفاظ بالقسم من سلطة الدولة الذى تم كسبه وتطوره والتقدم صوب الاشتراكية دون حرب أهلية انما يفترض درجـة كبيرة من المرونة . ولا يرجع ذلك فحسب الى عدم الاستقرار الطبيعى فى الوضع . وينبغى التوصل الى توازن يمنع الرجعية من شن صراع مسـلح ضد الحكومة الشعبية فى جميع القطاعات .

وتؤكد تجربة شيلى امكانية كسب سلطة الدولة الجزئية واقامة حكومة والاحتفاظ بها قبل التوصل الى توازن فى القوات المسلحة موات للثورة . ومع ذلك ، فقد أوضحت تجربة حكومة الوحدة الشعبية فى التحليـل النهائى ، أنه من الممـكن الاحتفاظ بالسـلطة المكتسبة جزئيـا وتوسيعها فقط اذا ماخلق . النضال الجماهيرى والازمة الثورية العـامة التـوازن المطلوب ، ولا يتوقف ذلك فحسب على التفكك الموضوعى للقوى البرجوازية انه يتوقف الى درجة كبيرة على العمل الفعال للثوريين .

السياسة الاقتصادية

من الملاحظ أن هناك ظاهرة تثير الاهتمام فى شيلى ــ فعند مرحـلة معينة فى النضال خلال فترة حكومة الوحدة الشعبية ، كانت الطبقـات المتعارضة تدرك جيدا أن مصالحها التاريخية فى مهب الريح « بغض النظر عما اذا كانت ذات طبيعة موضوعية أو كانت أوهاما ايديولوجية » (١)

---

(١) والاخيرة كانت تميز فئات اجتماعية وسيطة معينة كسبتها الرجعية الى جانبها رغم انها حظيت بمزايا اقتصادية من حكومة الوحدة الشعبية .

والاحتفاظ بالسلطة يتطلب عملا ايديولوجيا وتوضيحيا نشطا لجعل السكان واعين تماما بالاهمية التاريخية للثورة ومنجزاتها الاقتصادية .وكما تحققنا كان لابد من مواصلة الجهود حتى يصبح الشعب نفسه مقتنعا بان بأن المنجزات الاقتصادية الثورية قد تدعمت وان الوحدة الشعبية قداستولت على روافع الحكومة من الرجعية . وفى نفس الوقت كان لابد من تركيز الاهتمام على التغيرات الاقتصادية لصالح الشعب . وهذه عامل هام فى حفز الجهود الثابتة . انها تشهد على استعداد الحكومة لتنفيذ وعودها . وهى فى نفس الوقت تعزز وتعمق التحالف الشعبى وتساعد على عزل معارضى التقدم الاجتماعى .

والوضع الاقتصادى الذى اجبرت فى ظله حكومة الوحدة الشعبية على معالجة هذه المشاكل كان معقدا للغاية . اذ كانت الاوليجاركية المالية واوليجاركية الارض مازال ذات تاثير كبير فى الاقتصاد وتسيطر على موارد مالية ضخمة ، قسم كبير منها مخصص للمضاربة . وكان عديدا من الروافع الاقتصادية مايزال فى أيديها واحتفظت بتاثيرها فى البيروقراطيةالحكومية وجعلت الاغلبية البرلمانية المعارضة من الصعب ، بل ومن المستحيل احيانا اصدار قوانين يمكن أن تعالج الوضع ولهذا التسبب كانت الجرائم ذاتالطابع الاقتصادى غير معاقب عليها قانونا . وكان من الضرورى كذلك اعادة بناء علاقة التبعية الاقتصادية الاجنبية بكاملها . ولا يعنى ذلك فحسب أن تعاد الى شيلى السيطرة على مواردها الاساسية ، التى كانت فى ايدى الاحتكارات الامريكية ، وانما يعنى كذلك تصفية سيطرة تلك الاحتكارات على الاقتصاد ، وخاصة على فروعه الاكثر دينامية ، وتغيير البنية الجغرافية التى تشكلت تاريخيا للتجارة الخارجية ، واقامة علاقات مالية دوليةجديدة واتخاذ اجراءات أخرى . وفى ظل هذه الظروف الصعبة كان لابد منتنفيذ التحويلات العميقة التى استهدفها برنامج الحكومة ، وتطوير القطاع الاقتصادى العام ، وزيادة الانتاج ، ورفع انتاجية العمل ، وصياغة المبادىء الاساسية للتخطيط والادارة المركزية ، واشراك الجماهير ، وخاصة الجماهير العاملة فى الادارة الاقتصادية الحقيقية .

وفى شيلى بذلت الامبريالية كل ما فى وسعها لاشاعة عدم الاستقرار فى الحكومة الشعبية . وقد لجأت اقتصاديا الى الحصار المالى والتكنولوجى . وبمساعدة الجماعات المالية فى شيلى شنت معارضة بائسة داخل البلاد ، وقاطعت الانتاج ، وهربت النقد الى الخارج وقامت بالمضاربة فى رأس المال . والى ذلك أضاف الامبرياليون والرجعيون الحرب النفسية لتخويف السكان ، وخاصة الفئات الوسطى ، وخلق سوق

سوداء ، واحداث نقص فى السلع الاستهلاكية والاغذية ، ولبث الفوضى الاقتصادية العامة . وكان الامبرياليون والرجعيون يميلون الى منع قيام اى توازن للقوى يمكن ان يكون مواتيا بأى حال للحكومة الشعبية ، والى عزل الاخيرة . وكان الاستراتيجيون الامبرياليون يدركون تماما الاهمية السياسية والاقتصادية لذلك القسم من السكان المرتبط بتجارة التجزئة والنقل ويعتمدون على مقدرتهم على شل الاقتصاد ، وتحويل قسم كبير من السكان ضد الحكومة نتيجة للتلاعب الاقتصادى من جانب الاحتكارات

وعلمت احداث شيلى الشيوعيين الحاجة الى التنبؤ بالمشاكل الاقتصادية الحتمية وايجاد طرق تسويتها ، والحاجة الى العمل الايديولوجى الدؤوب حول هذه المشاكل وأن يشرحوا للجماهير انه ينبغى عليها فى تلك الاوقات ان تضع الواجب قبل الحقوق وان تكون مستعدة لتقديم تضحيات مادية معينة للثورة ، حتى تستطيع مع الثورة أن تتغلب فى النهاية على التخلف والاستغلال . وينبغى أن يتم العمل الايديولوجى فى تناسب سليم مع النشاط العمل من أجل الاهداف الثورية ، وينبغى أن ينظم نشاط الجماهير وعمل الحكومة بالشكل الذى يحول دون تخريب الاقتصاد . وينبغى أن يكشف الشيوعيون عن قدرتهم على معالجة المشاكل الاقتصادية بمساعدة حلفائهم ، والجماهير الشعبية ، والبلدان الاشتراكية والتضامن الاممى ، وبمعالجتهم للاقتصاد فى المحل الاول بالطبع .

وهناك درس آخر تعلمناه يتلخص فى أن قدرة الشيوعيين وحلفائهم على الدفاع عن سلطة الشعب وتعزيزها ، وايجاد حل سليم للمشاكل الاقتصادية ، انما تعتمد لدرجة كبيرة على مدى واقعية وحيوية البرنامج الاقتصادى ذاته ، ومدى وضوح رؤية الشيوعيين لمراحل الثورة ، ونطاق وعمق المشاكل الاقتصادية الاجتماعية فى كل مرحلة والمعدل العام الذى يجب ان تجرى التحويلات وفقا له . والثورات لايمكن ان ترتبط بتاريخ معين . والمعدل الذى يمكن أن تجرى التغيرات وفقا له لايمكن أن يحدده الثوريون وفق هواهم . وانما تحدده الظروف الفعلية ، الداخلية والخارجية ، وهو ماينبغى على الثوريين أن يتنبأوا به .

الديموقراطية وطابعها الطبقى

كانت حكومة سلفادور الليندى أكثر الحكومات ديموقراطية فى تاريخ شيلى . لقد وجدت مساندة من الغالبية العظمى من السكان ، وارتبطت بشكل وثيق بنضالهم الشاق وكانت انعكاسا لرغبة الشعب الحادة فى التغيير . وطورت هذه الحكومة مكاسب الشعب الديموقراطية ، وحسنت محتواها ، واعطت الشعب دورا أكبر فى ادارة البلاد وكانت وطنية عميقة ومنحت الحكومة الشعبية الحرية الكاملة وحق التعبير عن النفس لكافة

اقسام المجتمع . وهذه حقيقة هامة على وجه الخصوص فيما يتعلـق بالمناقشات العميقة الجارية حول الديموقراطية ، وطابعها الطبقىومحتواها وتركز النشاط الايديولوجي والعملى للحكومة الشعبية فى الأساس حول مشكلة الديموقراطية وتطوير القيم والمؤسسات الايجابية التى كسبتها الجماهير العاملة ، وفى نفس الوقت ، اصبح واضحا أن موقف الامبريالية تجاه الحرية والديموقراطية . « وقبولها » الاولى لقرارات ونوايا الشعب كانت مجرد نفاق . وعلى سبيل المثال ، فعندما تشكلت الحكومة الشعبية بعد الانتخابات العامة ، لم تقم الطبقات التى كانت معادية للعملية الثورية ، مبدية انها تلتزم « بقواعد اللعبة » ، بتخريب عملها صراحة ، ومع ذلك فهناك حقيقة لا يمكن انكارها وهى أن الامبريالية كانت تعد مؤامرتها قبل ان تصل حكومة الوحدة الشعبية الى السلطة .

وخلال المرحلة الاولية للثورة كانت طبيعة الديموقراطية والحـرية ، وجوهرهما الطبقى ، مختفيان فى صدفة الاشكال القانونية السائدة ، التى جعلت مستوى ومحتوى الصراع الطبقى غامضا . وفى البداية حدث ذلك الاشكال من تطورها لدرجة أن الحركة الشعبية اجبرت على أن تقبل جزئيا القواعد البرجوازية للعبة الديموقراطية التى كانت تتطور فى ظلها . وكان عليها أن تفعل ذلك كى تبين مشروعية حكومتها فى أعين جزء من المجتمع والجيش . ومع ذلك فقد استفادت هذه الحكومة على الفور من المؤسسات القائمة لتنفيذ تحويلات أساسية عديدة لصالح الشعب .

وفى البداية أجبر هذا الوضع البرجوازية الكبيرة والامبريالية عـلى الاعراف عن الاعتراف الشكلى بالحكومة الشعبية ولم يمنعها من استخدام مؤسسات سلطة الدولة لاقامة العراقيل والتدخل فى عملها .

مع ذلك ، فان هذا التوازن المواتى نسبيا خلال المراحل الاولى ساعد الحكومة الشعبية لانه مهد لمبادرتها عندما حان الوقت للتحويلات الاكثر أهمية . بيد أن هذا التوازن تغير عندما بدأت البرجوازية تعارض التغيرات الثورية وللقيل الى مواجهة صريحة للقوى المعادية . وهذه المواجهة ، التى نظمتها الطبقات الحاكمة بشكل مشروع فى البداية ، تحولت الى صـدام لاتنظمه أى من القوانين القائمة ، وقد اتضح أن هذا الصراع يستمر حتى يقيم التطور الديمقراطى الجديد الذى تحدده القوى الشعبيةنظاما اجتماعيا جديدا ، أو تستولى الفاشية على السلطة ، كما كان الحـال فى شيلى وتلغى كل ديموقراطية وتشن ارهابا محموما نيابة عن رأس المال المـالى الامبريالى والقومى الكبير ضد كافة الطبقات الاخرى وتنتهى كافة «اللعب» من جانب القوى الطبقية . ان الفاشية ، كما قال جورجى ديمتروف تعنى تصفية الحساب مع الطبقة العاملة بالأرهاب عندما لاتعود دوائها .:. الاقتصادى قادرة على المنافسة مع الطبقة العاملة حتى عن طريق استخدام أوراق مكشوفة فى لعبة الديموقراطية البرجوازية .

ان خبرة ثورتنا قد أوضحت لنا تماما أنه من وجهة نظر الاحتفاظ بالسلطة والدفاع عن الثورة ، تحتل المشاكل المرتبطة بنطاق وجوهر الديموقراطية الجديد ، وكذلك ثقل وقوة السلطة الجديدة وأجهزة دولتها أهمية حاسمة . وقد قال لويس كورفالان وهو يتحدث الى اجتماع فى موسكو عام ١٩٧٧ : « أما فيما يتعلق بتطور المجتمع فان موقفنا واضح . ففى مجتمع يضم طبقات متناحرة تمثل كافة أشكال الحكم جانبا من دكتاتورية الطبقة الحاكمة ، ودكتاتورية البروليتاريا أكثر ديموقراطية عن أى شكل للحكم البرجوازى . وتشهد التجربة العالمية على ذلك . وفى ضوء ماحدث فى شيلى ، فمن الضرورى اليوم أن نصل الى السلطة بحكومة شعبية تستطيع ان تواجه كل المؤامرات والانقلابات التى تخططها الامبريالية ، والرجعية الداخلية والفاشية . ومسألة دكتاتورية البروليتاريا ليست مطروحة فى جدول الاعمال فى شيلى اليوم ، لكنها ستنشأ بالضرورة فى الوقت المناسب ، لتجعل المكاسب الديموقراطية أكثر فعالية »

والتقدم صوب الاشتراكية دون صراع طبقى مسلح يفترض مقدما استقطابا واسعا وقويا للقوى الاجتماعية . وبالطبع ، فان القوى المعارضة للثورة تضع نفسها بشكل موضوعى خارج قيم الديموقراطية الحقة ، كما أن قوى أخرى ليست جزءا من المعسكر الثورى رغم أنها تبقى فى اطار هذه الديموقراطية . وتواصل الحركة الشعبية نضالا سياسيا وأيديولوجيا لكسب قوى جديدة ، وللدفاع عن الاهداف الثورية . ولخوض مناقشات سياسية وفلسفية فى اطار مفهومات المجتمع الجديد . والعلاقات مع هذه القوى واحزابها ، مثل الصراع السياسى والايديولوجى ، يمكن أن تجد تعبيرا عنها بطرق مختلفة تتضمن التعاون القائم على الوحدة ومقارنة الخلافات . بيد أن شيئا واحدا ، الشيء الرئيسى ، يعتبر واضحا فلابد من أن تخدم الديموقراطية الشعب ولا تسمح بحرية العمل للقوى المعادية للثورة . وهذا ، كما علمتنا الحياة ، أحد الشروط المطلقة للدفاع عن المكاسب الثورية .

ان خبرة الحكومة الشعبية تأتى مزيدا من التأكيد لحقيقة ان الصراع يمكن ان يأخذ مجرى ثوريا سليما ويتخذ نظاما جماهيريا فحسب اذا ماحافظت الطبقة العاملة على دورها القيادى واستقلالها الطبقى . وتعلمنا أن الحاجة الى جبهة عريضة لايمكن استبدالها بموقف « تعددى » يقرأ ويضعف الدور القيادى للطبقة العاملة . وينبغى على الطبقة العاملة وحزبها أن تخوض نضالا أيديولوجيا ضد الفوضوية والمغامرة والانتهازية اليمينية التى تبحث عن مخرج من الوضع من خلال الاتفاق مع الرجعية .وكل ذلك يلقى مسئولية كبيرة على الحزب الشيوعى وحلفائه ويوضح الحاجة الى تلخيص نظرى لتجربة الثورات الاخرى ، وفى مقدمتها دروس نضالنا الشعبى . وعلى الحزب ان يحدد طاقاته الخلاقة ويتعلم من خبرة حلفائنا فى النضال .

●

جبهة جديدة للنضال ضد الإمبريالية

بقلم : هوجو فازيو

يشكل التكامل الاقتصادى جبهة ذات اهمية متزايدة فى النضال التحريرى فى امريكا اللاتينية وهو نضال تخوضه تلك العناصر فى شبه القارة التى تسعى ـ بدرجات متفاوته فى الفهم والحزم ـ لتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسيادة القومية الكاملة ضد الامبريالية والمجموعات الاقتصادية المحلية المدعومة من قبل الامبريالية • وكما يقول فيدل كاسترو فان الوضع الحالى يولد « اشكالا متنوعة من الاتحادات من كل الاتجاهات المتصورة ابتداء من الاتحادات ذات الاتجاه الرجعى الى الاتحادات ذات الاهداف التقدمية لحماية نفسها من جشع الاحتكارات الدولية » (جرانما ـ ـ ١٩ يناير ١٩٧٧) •

ويفرض الوضع الحالى ألا يحاول المرء اعطاء تقييمات شـــاملة للأنواع المختلفة من عمليات ومشاريع التكامل التى تجرى الآن فى بلادنا • غير ان هذه العمليات ـ كما يزداد وضوحا كل يوم ، لا تعمل دائما فى خدمة الاحتكارات الدولية وهو الشيء الذى يعتبر ظاهرة جديدة • وتبدى هذه العمليات ميلا متزايدا لاتباع طريقها الخاص كما يتضح مثلا فى الوضع القائم فى ميثاق الأنديز • (١)

وشنت الامبريالية الأمريكية ـ مستخدمة دكتاتورية بينوتشيت كحصان طروادة هجوما على الميثاق فى محاولة لالغاء الجوهر التقدمى للقرارات التى أصدرتها البلدان الاعضاء ان لم يكن الغاء هذه القرارات جملة وتفصيلا • وانسحبت الزمرة الفاشية الشيلية من الميثاق فى أكتوبر ١٩٧٦ وامتنعت أيضا فى يناير هذا العام عن المشاركة فى أعمال اتحاد الأنديز للتنمية (٢) ، بينما أكدت البلدان الأخرى المنتمية للميثاق عزمها وتصميمها على دفع عملية التكامل قدما • ومع ذلك فمن الواضح تماما أن الانتكاسات التى أصابت الامبريالية من جراء التكامل الأمريكى اللاتينى ، لن تنسى لخطة المواجهه التى تتبعها مع بلدان شبه القارة • ولا يخالجنا أدنى شك أن العمليات التخريبية لرأس المال الدولى ستستمر وستتخذ أشكالا جديدة•

وللاتجاه نحو التكامل اساس موضوعى شامل • وكما أكد لينين فكل مشروع رأسمالى لابد وأن يتوسع وينتشر خارج اطار موقع انشائه والسوق المحلى والاقليم ويصل الى النهاية نشاطه الى خارج نطاق الدولة ، وكان من الضرورى أن يظهر هذا النموذج فى بلدان أمريكا اللاتينية حيث سادت العلاقات الانتاجية الرأسمالية لفترة طويلة رغم أن هذه العلاقات قد تشوهت نتيجة لاعتمادها وتبعيتها للامبريالية • وتعتبر شبه القارة بأكملها بالنسبة لشركات عديدة عاملة فى أمريكا اللاتينية وخاصة تلك التابعة للاحتكارات الدولية المنفذ الطبيعى المؤدى الى السوق الأجنبى ، ويقوى هذا الاتجاه مع تطور الهياكل الانتاجية •

ولا تزال الأسواق الداخلية لبلدان أمريكا اللاتينية محدودة وضيقة ويرجع ذلك الى أن الهياكل الاقتصادية لم تتغير بعد وأن علاقات الانتاج القائمة تستبعد قطاعا كبيرا من السكان فى مجال العلاقات النقدية للسوق أو تهبط بقوتهم الشرائية الى أدنى حد ، وتشير احصائيات اللجنة

---

(١) فى مايو ١٩٦٩ وقعت اتفاقية كارتاجانا حول التكامل الاقتصادى من جانب بوليفيا وكولومبيا ، وبيرو ، واكوادور ودخلت فى طور التنفيذ فى نهاية ذلك العام • وانضمت فنزويلا الى الميثاق فيما بعد •

(٢) وهو اتحاد مالى اقامته ستة بلدان من الموقعين على اتفاقية كارتاجنا ويعمل كبنك للاستثمار ويسعى الى تشجيع كافة مشاريع التكامل لبلدان الانديز •

الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ان هنـــاك ١٠٠ مليون من بين ٣٠٠ مليون أمريكي لاتيني يعيشون فى فقر مدقع • ويضاف الى هذا أن ٦٥ فى المائة من هؤلاء ال ١٠٠ مليون يعيشـــون فى المناطق الزراعية التى يسودها عموما الاقتصاد الطبيعى • وطاقة الســوق المحلى فى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية صغيرة للغاية لدرجة أنه يكون من غير المربح أحيانا تطوير بعض الصناعات ولو بهدف تلبية احتياجات الســوق المحلى • وتبرز لهذا السبب الحاجة الملحة للشركات الراغبة فى التوسع فى ايجاد منافذ لها للسوق الأجنبى ، ويصبح هذا الأمر فى حالات كثيرة مسألة حياة أو موت •

ويمكن فى الظروف الحالية حل هذه المشكلة لدرجة ما عن طريق التجارة فى اطار المنطقة • وتعتبر الصـــادرات التقليدية لأمريكا اللاتينية هى الاستثناء وبالتحديد المواد الخام التى تلعب دورا هاما فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل • وتتضح خطورة هذه المشكلة فى حقيقة أن النسبة المئوية لصادراتها تهبط بانتظام بالمقارنة مع مثيلاتها فى البلدان النامية الأخرى •

ومن الناحية الأخرى تنمو التجارة فى داخل المنطقة مما يبرز الحـاجة الى التنسيق الاقتصادى ، ومن الطبيعى لا يمكن أن يطبق التنسيق بصورة متساوية على جميع بلدان المنطقة لاختلاف مستوياتها الاقتصادية • ويعنى هذا أن التوسع فى التجارة يعود بالفائدة أساسا على أكثر البلدان تطورا من الناحية الاقتصادية وفى المقدمة جميع الاحتكارات الدولية ذات الهيمنة فى أمريكا اللاتينية • وتمثل البرازيل والمكســيك والأرجنتين البلـدان الأكثر تطورا والتى تشهد تجارتها نموا كبيرا مضطردا وخاصـة فى مجال تصدير البضائع المصنعة • فقد أنتجت هذه البلدان الثلاثة ــ استنادا الى تقديرات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التابعة للامم المتحدة ــ ٧٩ فى المائة من البضائع المصـــنعة بأمريكا اللاتينية فى عام ١٩٧٣ . وفى نفس الوقت يتركز راس المال الدولى فى هذه البلدان على الصناعات الانتاجية . ومن ثم بأن نجاحات هذه البلدان تبرز الاتجاه الى نمو سيطرة راس المـال الامبريالى •

وفى ضوء ما سبق ينمو دور الاحتكارات المتعددة ــ القومية فى عمليـات التجارة فيما بين بلدان امريكا اللاتينية نفســـها ومع البلدان الاخرى . ويكفينا أن نذكر ان٧٠ر٧٠ فى المائة من البضائع المستوردة من جانب الشركات التابعة لامريكا الشمالية فى امريكا اللاتينية فى أوائل السبعينات جاءت من الولايات المتحدة .

ويرجع أساسا فشل محاولة التكامل فى داخل اطار « **اتحـــاد امريكا**

اللاتينية للتجارة الحرة » (١) الى اسلوب عملها التنفيذى بجـانب كونه يعمق التناقضات الهيكلية ويزيد حدة الاختلافات الداخلية للتطور فى بلدان أمريكا اللاتينية قد وضعها فى مركز التبعية المتزايدة وشجع توسع رأس المـال الاجنبى . فالقرارات التى وافق عليها « **اتحاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية** » عندما وضعت فى التطبيق كان من الضرورى والحتمى أن تؤدى لزيادة سيطرة أكثر رأس المال قوة والشركات المتعددة القومية وخاصة فى تلك الصناعات الاكثر ربحية حيث أن جميع الشركات الخاصـة سـواء الوطنية أو الاجنبية تتمتع بحقوق متساوية . وكانت النتيجة ان « **اتحـاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية** » الذى تكون كاتحاد اقليمى لحماية مصالح بلدان شبه القارة فشل فى تحقيق اغراضه . واصبحت نشاطات الاتحـاد ذات تأثير ضار على البلدان الاقل تطوراً اقتصاديا بشكل خاص .

ويعتبر « اتحاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية » النموذج لتلك المحاولة التى تستهدف تحقيق التكامل بما يخدم مصلحة رأس المال الاجنبى . ويكمن فى هذا سبب انهياره . يقول فيدل كاسترو أن « أى خطوة نحو التـكامل تنفذ تحت الحماية الامبريالية ستؤدى حتما ودائما الى التبعية السياسية والاقتصادية . وذلك لان هذا الاجراء التكاملى سيقف عاجزا عن القضـاء على عدم المساواة والتمييز فيما بين الشركاء الاقوياء والضعفاء . هذا من ناحية ، واكثر من هذا فان السياسات الامبريالية للولايات المتحـدة قد كشفت عن أن أى تحالف فيما بينهم سيؤدى دائمـا الى استمرار التبادل غير المتكافىء مع البلدان الاقل تطورا » (جرانما ، ١٩ يناير ١٩٧٧) .
ولا شك أن جهود أكثر الدوائر رجعية فى أمريكا اللاتينية لبعث الحياة فى اتحاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية » والمحافظة على أساليب عمل وأشكال نشـاطه محكوم عليها بالفشل .

ويعد تكوين « **ميثاق الآنديز** » فى عام ١٩٦٩ رد فعل لفشل « **اتحـاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية** » لدرجة كبيرة . فقـد أدركت الدوائر البورجوازية التى وقعت على اتفاقية كارتا جانا أن التكامل يجب تحقيقه من خلال تنسيق التطور الاقتصادى لهذه البلدان والحد من رأس المال الاجنبى واللجوء الى تدابير الحماية الجمركية . وقررت هذه البلدان الانتفاع بالميزات التى يوفرها السوق الكبير للاسراع بعملية التطور .

وعلى خلاف « **الاتحاد الحر لتجارة امريكا اللاتنيية** » لم تلجـأ بلدان

---

(١) انشىء « اتحاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية » تنفيذا لمعاهدة مونتفيدو الموقعة فى ١٨ فبراير ١٩٦٠ بواسطة كل من الارجنتين والبرازيل والمكسيك وباراجواى وبيرو وأورجواى وشيلى . انضمت اليها فيما بعد (عام ١٩٦١) كولومبيا واكوادور وفى عام ١٩٦٦ فنزويلا وفى عام ١٩٦٧ بوليفيا .

اتفاقية كارتاجانا الى استخدام الاجراءات المعتادة فى الخفض التبــــادلى للرسوم الجمركية . وعلى الرغم من أن موقعيها اختلفوا فيما بينهم حــول افضــل الاساليب لحل مشاكل بلدانهم الا انهم حاولوا التقدم باجابات حول القضايا الاساسية للتطور التى تواجه البلدان الاعضاء عموما .

وبدات قراراتهم بمرور الزمن تتعدى تأثيراتها خططهم الاصلية . ووضعوا سياسة مشتركة للحد من نشاطات راس المال الاجنبى (**القرار رقم ٢٤**). وشرعوا فى وضع برامج مشتركة صناعية تستهدف تطوير تلك الصناعات التى يمكن أن تضار من السوق الضيق المقامة فيه . ومما له اهمية كبرى القرار الذى اتخذوه بفرض رسوم جمركية خارجية على البلدان غير المشاركة فى الاتفاقية وذلك كشكل من الحماية الجماعية . ويضاف الى هذا النظــام الذى أقروه للخفض الاوتوماتيكى للمعدلات الجمركية (الذى لم يستطع أبدا اتحاد التجـــارة الحرة لأمريكا اللاتينية تطبيقه) ، ومنح ميزات خاصــة للبلدان الاقل تطورا وهما بوليفيا واكوادور .

ويعتبر القرار رقم ٢٤ القرار الحاسم والاســاسى فى سلسلة هــذه الاجراءات . ولا مجال لان يدهش المرء اذا عرف أن هذا القرار أصبح بؤرة هجمات رأس المال الدولى الذى قرر أن مركزه فى أمريكا اللاتينية وأيضــا مستقبل تطور هذه المنطقة يتوقف لحد كبير على نجاح او فشل « **ميثــاق الأنديز** » وقوته وتماسكه . ومن الواضح أن الاحتكارات الامريكية بالذات مصممة على عدم فقــدان سيطرتها غير المقيدة على أية منطقة وذلك للأرباح الضخمة التى تجنيها من بلدانا (١) .

ولقد مال توازن القوى لصالح امريكا اللاتينية فى أوائل العقد الحـــالى عندما تراس حكومات شيلى وبيرو وبوليفيا الرؤساء ســـالفادور الليندى والجنزال فيلاسكو آلفارادووالجنرال جوانجوزى توريز مما أحدث دفعة قوية لانجاح أهداف اتفاقية كارتاجانا . وفى ذلك الوقت وبالتحديد فى نهاية ١٩٧٠ صدر القرار رقم ٢٤ . ولكن لايجب أن تحجب هذه الحقيقة ذات الأهمية الكبيرة الدور الايجابى الذى لعبته القوى الاجتماعية والسياسية الاخرى . فلا يمكن للمرء على سبيل المثال أن يتجاهل الدور الذى لعبتـــه حكومة **ادواردو فراى** المسيحية الديموقراطية فى شيلى فى ذلك الوقت الذى كانت تجرى فيهــا المباحثات والمفاوضات حول « **ميثاق الأنديز** » .

---

(١) بلغت الارباح الصافية للاحتكارات الامريكية ٢ بليون دولار سنويا من بلــدان امريكا اللاتينية . وللولايات المتحدة الامريكية ٦٢٪ من مجموع استثماراتها فى بلــدان « العالم الثالث » فى قارتنا . ويمثل معدل الربح الذى تجنيه تلك الاحتكارات (١٤٫٣٪) اى ضعف العائد الذى تجنيه من راس المال المستثمر فى الولايات المتحدة او كندا . وتحقق الاستثمارات قيمتها فى أقل من ٧ سنوات .

ويؤكد ميثاق الآنديز وتطوره النتيجة التى توصل اليها «مؤتمر الاحزاب الشيوعية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى (هافانا ، عام ١٩٧٥) والتى اكدت أن الشيوعيين « بينما لا يتراخون فى النضـــال من أجل الحقوق الديموقراطية وبناء هيكل داخلى جديد لبلداننا الا أنهم مســتعدون لتأييد وتشجيع مواقف الحـــكومات الامريكية اللاتينية التى تتسم بالدفاع عن ثرواتنا الطبيعية أو التى تهدف الى ايقاف هجمات الشركات المتعـددة ـ القومية من اجل الابقاء على وتقوية قبضتها على اقتصاديات بلداننا » .

وازدادت المواقف التى اتخذت فى داخل ميثاق الآنديز وضوحا مع مرور الزمن . وأصبحت القوى التقدمية التى كانت فى البداية تبدى اهتماما قليلا بعملية التكامل أكثر ادراكا لمغزاها الحقيقى واتخذت مواقف محددة وصريحة حول هذه القضية . ويرتكز تحليل هذه القوى لقيمة هذا الميثـــاق على التناقض الرئيسى ، أى ، التناقض بين الامبريالية والقـــوى المجنــــدة للاستقلال الاقتصادى والتطور المستقل لهذه المنطقة .

وفى السنوات الاخيرة حددت فئات مختلفة من البورجوازية الوطنية الذين نبيئوا مصلحتهم فى العديد من القرارات التى صدرت وخاصة تلك القرارات التى حدت من نشاط رأس المال الاجنبى وتحمى اقتصاديات بلدانهم ،حددوا أيضا مواقفهم بما يتفق مع مصالحهم الخاصة . وفى كولومبيا ، على ســبيل المثال ، فى البداية عارضت اتحادات رجال الاعمال « الآندى » و «فيديمال» تنفيذ القرار رقم ٢٤ . ولكن حسب ما جاء فى جريدة الشيوعيين الكولومبيين « دوكيومنتوس بوليتيكوس » ، « فانه مع تطور السوق الكبير والتحكم فى راس المال الاجنبى .. فان قوة الواقع حـــولتهم الى مؤيدين للقـــرار ومناهضين للموقف الشيلى . وأدرك بعض أعضاء هــذه الاتحادات وايقنوا انه باتساع السوق سيتمكنون من البيع اكثر واكثر وبالتالى سيزداد العائد الذى يحصلون عليه وهو أمر لم يكن من الممكن تحقيقه لو ترك تدفق رأس المال الاجنبى دون قيود » .

وتطورت الامور الى الدرجة التى جعلت بعض الدوائر فى شيلى تصل الى نتائج مشابهة . وسنضرب مثالا واحدا على ذلك . فبينمـــا كانت الزمـرة الفاشية تصعد من هجماتها على اتفاقية كارتاجانا فانبـــا نجـد اتحـاد الصناعات التعدينية يوجه النظر الى أن « سوق الآنديز ذو أهميـــة كبرى لتصريف البضائع الصناعية الشيلية » وخاصة تلك البضائع التى تنتجها الشركات التابعة لاتحاد الصناعات التعدينية والتى تمثل الجزء الاكبر من

البضائع الصناعية فى البلاد . (ميركوريو ـــ ٢١ سبتمبر ١٩٧٦) .

ولا شك ان هذه المواقف قد املتها بالطبع ظروف محـــددة لا يجب ان ننساها اليوم وامريكا اللاتينية قد بدات تدرك ضرورة الدفاع عن ثروتها الطبيعية وكسب استقلالها الاقتصادى والنضال من أجل طراز جـديد من العلاقات الاقتصادية الدولية قائم على المساواة . يتعين علينا تذكر ذلك اذا كان علينا ان نحدد بصورة سليمة التكتيكات المقبلة للطبقة العاملة والقـوى الشعبية .

وما زال « ميثاق الآنديز » ميدانا للصراع بين مطامع القـــــوى الوطنية للبلدان الاعضا ومحاولات رأس المال الدولى للابقاء على سيادتها . ويتعين لذلك على شعوب البلدان الاعضـــــاء أن تدرك الآثار السلبية التى أصابت الاقتصاد الشيلى من انسحاب شيلى من ميثاق الآنديز ، وهى الآثار التى تصلح حجة أخرى فى صالح الحفاظ على وتطوير اتفاقية التكامل .

وتتمثل أحد هذه الآثار فى الالغاء الكلى لصناعات بكاملهـــا وهى العملية التى تشجعها الفاشية . وقد صرح **بابلو باراونا** وزير اقتصاد الزمرة الفاشية بأن هناك « تغيرات عميقة » تأخذ مجراها فى الهيكل الصـــــناعى التقليدى للبلاد . ويعتبر هذا التصريح الغطاء الذى يخفى عملية تصفية مجــــالات عديدة من نشاط الاقتصاد الوطنى . تصفى الفـــاشية الصناعات التى التى لا تستطيع تحمل انكماش السوق الداخلى ونتــائج فتح الابواب امام البضائع الاجنبية التى تخنق المنتخاب المحلية مما يؤدى الى زيادة التبعية الى أقصى حد ممكن . وكما تشير الازمة الاقتصادية العميقة فان اقتصاد شيلى قد أصبح سريع التأثير بالهزات التى تعصف باقتصـــاديات الدول الامبريالية . وأدى خروجها من حلف الآنديز الى الاسراع بعملية تدهورها الاقتصادى . والغيت أو تعطلت مشاريع استثمارية عديدة كانت تستهدف توسيع السوق . وطرح جانبا الجزء الاكبر من الـ ١٤ مشروع جديد التى كانت بدرجة برنامج تطوير الصناعات التعدينية والهندسية الذى وضـعه اتحاد التنمية فى عام ١٩٧٥ وأصيبت مشاريع أخرى بالشلل (ميركيريو ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٦) . وكانت تكلفة هذه المشـــاريع تبلغ ٧٦٫٣٤٢٫٠٠٠ دولار . وأضاف الاستغناء عن هذه المشاريع تعقيدات جديدة للنقص المزمن فى الاستثمارات وهو الامر الذى يعتبر طابعا مميزا لفترة الحكم الفاشى .

وكذلك أضطرت المشاريع التى أقيمت فى فترة سابقة بهدف تصـــدير كميات كبيرة من البضائع الى بلدان ميثاق **الآنديز** الى اغلاق أقسام منها أو الخفض الشديد لانتاجها . وأدى هذا فى حالات كثيرة الى طرد العمـــال الذين يتحملون فى العـــادة وطأة الازمات . وأدى أيضــــا الانسحاب من

« اتحاد الآنديز للتنمية » الى حرمان شيلى من الفرص الطيبة لاقامة عدد من الفروع الاقتصادية فقد كانت هذه المنظمة ـ قبل اتخاذ قرار الانسحاب ـ تمول حوالى ٢٠ مشروعا تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار تقريبا . وكانت بعض هذه المشاريع تتضمن الانتفاع بالسوق الاقليمى الفرعى ، كما كان هناك قروض لمشاريع انابيب الزيت .

بيد أن سياسات العصبة الفاشية هى جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للامبريالية الامريكية فى أمريكا اللاتينية وبالتحديد فى الجنوب فالاحتكارات الامريكية بالاضافة الى محاولاتها فى افشال أو ابطاء العمليات ذات المغزى التقدمى فى أمريكا اللاتينية فانها أيضا تتلمس السبل لتدعيم مراكزها ومد سيطرتها . ويكمن فى هذا مصدر الطرب والترحيب الذى يبديه رأس المال الدولى ازاء السياسات الاقتصادية التى تتبناها بعض البلدان فى النصف الجنوبى من شبه القارة . وكتبت جريدة « بيزينيس ويك » فى عددها بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٦ تقول : « هناك أنباء طيبة آتية من امريكا اللاتينية وتهم مئات من الشركات الامريكية والاجنبية ذات المصلحة فى هذه المنطقة الشاسعة : فهناك بلدان كبيرة ، فى تحول مثير ، تفتح أبوابها بصورة أوسع أمام المشاريع الخاصة . وهناك مديرون لشركات متعددة القومية بعد أن تابعوا عن كثب التطورات التى صاحبت تراجع أحد بلدان أمريكا اللاتينية عن السياسة الراديكالية التى كانت مطبقة منذ أوائل السبعينات يعتبرون المنطقة حاليا من أعظم الفرص المتاحة للاستثمارات الدولية » . واختتمت بيزينيس ويك مقالها مؤكدة أن « الفكر الاقتصادى الجديد » فى أمريكا اللاتينية يركز على « المخروط الجنوبى » ، وأن هذا يتم ويجرى حدوثه عندما « أصبحت هذه المنطقة .. فى مركز يسمح لها لكى تلعب دورا هاما فى الاقتصاد الصناعى الدولى » . ولكن مما لا جدال فيه أن « التحول المثير » قد أمكن حدوثه بفضل النشاطات التخريبية للامبريالية واقامتها للانظمة الفاشية والموالية للفاشية فى عدد من البلدان.

وتحدد الاستراتيجية العالمية للامبريالية دورا محددا لكل بلد من بلدان هذه المنطقة . فبالنسبة لشيلى مثلا انتاج البضائع ذات « ميزات نسبية » وهذا يعنى المواد الخام اساسا وبالتحديد المعادن وكذلك البضائع التى لا يحتاج تصنيعها الى استثمارات ضخمة وتكنولوجيا معقدة بل يتطلب وفرة فى الايدى العاملة الرخيصة .

غير أن « النموذج » الاقتصادى لشيلى الذى تنفذه الفاشية يتناقض بوضوح مع مستوى التطور الواقعى للبلاد . ولا يعنى فرضه تصفية المكاسب الديموقراطية للشعب فقط ، بل يعنى ايضا تخصيص الطاقات

الانتاجية للبلاد لمنفعة المصالح الاجنبية . وأصبح الدفاع عن الصناعة التى اصابها الانهيار على ايدى الفاشية شعارا هاما للقوى المعادية للفاشية التى تعتبر المكاسب الديموقراطية التى كسبتها البلاد من خلال النضـــــــال الشعبى فى ظل الحكومات السابقة حقوقا اشبه بالحقوق التى يكتسبها المرء بمولده .

وتؤكد لنا النتائج التى ألمت بشيلى نتيجة لانسحابها من ميثاق الآنديز ضرورة دفع عمليات التكامل التى تخدم الاستقلال الاقتصادى الى الامام . فلم يحدث أن اختفت الضرورة الموضوعية للجهـــــود المشتركة من جانب بلدان امريكا اللاتينية بل وستظل هذه الضرورة تفرض ارادتهـــا لتحقيق التـــكامل .

ويمكننا ان نلاحظ الاتجاه الجديد لعملية التـــكامل فى أمريكا اللاتينية فى ابرام اتفـــاقية كارتاجانا ، وتكوين « النظام الاقتصادى الامريكى اللاتينى » « سيلا » (١) المحظور على الولايات المتحدة الانضـــمام اليه ، وكذلك فى خلق المشاريع الامريكية اللاتينية المتعددة القومية المحظـــور على الشركات الامبريالية المشاركة فيها وكذلك فى أعمال عدد من الاتحادات التى تهـدف الى حماية أسعار المواد الخام .

وتعتبر « سيلا » المنظمة الاولى من ذلك الطراز الذى يقوم بمجهودات ملموسة للاسراع بالتطور الاجتماعى والاقتصـــادى فى عدد من البلدان الى جانب تكوينها لنظام دائم للتشاور والتنسيق لتحقيق الاهـداف المشتركة حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية ولتنظيم علاقات مع المنظمات الدولية والدول الاخرى . وتتولى « سيلا » عملية تشكيل لجان العمـــــل لوضع المشاريع والبرامج لانشاء فروع اقتصادية محددة وكذلك الهيئـات التى تقوم بتجميع المعلومات حول الفوائض والنقص فى منتجـات المزارع .

وبالاضافة الى هذا تجرى عملية تطوير انتاج وتسويق الاسمدة والادوات ويتم انشـــاء شبكة معلومات تكنولوجية للبلدان الاعضاء كما تجرى دراسة مشاريع الاسكان والتنمية الاجتماعية .

وجدير بالذكر ان مجال نشاط « سيلا » يكتسب آفاقا أوسع فى مجال

---

(١) « سيلا » ـ منظمة استشارية اقليمية ذات شخصية قانونية دولية وتعمل على تنسيق التعاون والتطوير الاقتصادى والاجتماعى .

عمل « لجنة التنسيق الامريكية اللاتينية الخاصة » (سيكلا) فى العقد الماضى ، وقد لعبت هذه المنظمة الاخيرة ، بلا جدال ، دورا ايجابيا ، ولكنها حصرت عملها فى تنسيق اشتراك البلدان فى مؤتمرات الامم المتحدة حول التجارة والتنمية وغيرها من المؤتمرات ، وكذلك تحديد مواقف هذه البلدان ازاء البلدان الاخرى وبالتحديد الولايات المتحدة .

وقد شهدت السنوات الاخيرة تكوين منظمات اخرى فى امريكا اللاتينية والكاريبى وهو الامر الذى يعكس الادراك المتزايد لاهمية العمل المشترك . ومع ذلك فقد قوبل تكوين هذه التنظيمات بصعوبات عدة . فقد هوجمت من قبل الاحتكارات الدولية والدوائر الحكومية فى الولايات المتحدة ، وذلك بسبب الاهداف التى تتبناها هذه المنظمات . كما ان اشتراك كوبا اضفى على هذه المنظمات مغزى جديدا خاصا . كما يعتبر انشائها ضربة للمفهوم الرجعى حول « الجبهات الايديولوجية » (١) .

ويعتبر الموقف من الاحتكارات الدولية ورأس المال الامبريالى هو العامل الاساسى الذى يحدد اهمية عمليات التكامل ومن ثم نشاطات الاتحادات المختلفة التى تظهر حاليا فى بلداننا . وستتوقف النتائج النهائية لهذه العمليات على توازن القوى الذى يتخذ مجراه فى هذه المنظمات وفى البلدان الاعضاء وعلى النفوذ الذى تتمتع به حركة الطبقة العاملة وكل القوى الديموقراطية ذات المصلحة فى الاستقلال الاقتصادى لبلدان امريكا اللاتينية .

●

(١) كان هذا المفهوم — على مدار سنوات عديدة — احد الاركان الاساسية للاستراتيجية الامبريالية فى امريكا اللاتينية . وهو يقدم على اساس تبرير التدخل فى شئون اية دولة من دول شبه القارة تحت ستار مكافحة « التسلل الشيوعى » . ويقول دعاة هذا المفهوم ان الجبهات الأيديولوجية اكثر اهمية من الحدود القائمة بين الدول .

آفاق جديدة في نيجيريا

بقلم : دايو فاتوجن

يكشف تاريخ نيجيريا الزاخر بالاحداث منذ أن ظفرت باستقلالها السياسى عام ١٩٦٠ عن عمليات اجتماعية واقتصادية عميقة . فمنذ ذلك التاريخ ، حدثت انتفاضة شعبية فى غرب نيجيريا ، وحرب أهلية فى القسم الشرقى من البلاد ، ومذابح مدبرة فى الشمال ، كما وقعت ثلاث انقلابات ، ووضعت ثلاث خطط للتنمية ، وشهدنا تصنيعا واسعا وسلسلة من البرامج الاقتصادية المعادية للامبريالية — وليست تلك سوى بعض عناصر التطور الاجتماعى السريع التغير فى نيجيريا فى سنوات وجودها السيادى .

وكانت الحرب الاهلية جزءا من محاولة البلدان الامبريالية « لبلقنة » أكبر دولة فى أفريقيا ؛ وقد فشلت ، بفضل الجهد البطولى لشعب نيجيريا .

وبعد أن انتهت الحرب الاهلية عام ١٩٧٠ ، كانت التغيرات فى نيجيريا أكثر سرعة وذات طابع طبقى أكثر وضوحا • فقد أصبح الشعب أكثر وحدة وأقوى فى نضاله ضد المؤامرات الامبريالية • ورفعت الحرب الاهلية لدرجة كبيرة من مستوى وعى الشعب السياسى • وقد رحبت القوى التقدمية فى جميع أنحاء العالم بموقف نيجيريا الحازم المعادى للامبريالية من المشكلة الانجولية وبمساندتها النشطة لكل حركات التحرر فى أفريقيا الجنوبية •

فكيف نضجت هذه التغيرات الايجابية ؟ وما هى آفاق ومشاكل مواصلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى نيجيريا ؟ ولكى ندرك بدقة التغير فى أفق نيجيريا السياسى ، فاننا نحتاج الى القاء نظرة على الماضى القريب •

● ارث الماضى :

ولدت نيجيريا ككيان ادارى عام ١٩١٤ ، عندما وحدت السلطات الاستعمارية البريطانية فى ذلك الوقت اقليمين مختلفين عرقيا واجتماعيا ((شمال نيجيريا وجنوبها)) فى اقليم واحد. وكان هدف هذا التوحيد تحسين الادارة الاستعمارية لمثل هذا الاقليم الواسع الذى يقطنه عدد كبير نسبيا من السكان • وكان للقطاع الشمالى ، لعقود عديدة ، صلات تجارية وثقافية مع العالم العربى ، وقد تأثر بدرجة كبيرة ، نتيجة لذلك ، بالحضارة العربية الاسلامية • واستمر التأثير عندما قدم البريطانيون واستعمروا المنطقة فيما بعد • وتعرض القطاع الجنوبى ، من الناحية الاخرى ، ولعقود لتأثير الثقافة والدين المسيحى الاوربى •

وهكذا ، كانت أكبر مشكلة واجهتها نيجيريا منذ نشأتها ككيان ادارى فى عام ١٩١٤ ، هى ازالة الحواجز الدينية والثقافية التى تعترض طريق التحرر الوطنى خلال الحكم الاستعمارى البريطانى • وعندما ترك الاستعماريون البلاد ، ازدادت حدة المشكلة نتيجة لمناورات السلطات الاستعمارية البريطانية عشية الاستقلال • فتمشيا مع استراتيجيتهم « فرق تسد » ، حافظوا على جذوة المشاحنات الدينية •

وبالاضافة الى مشكلة وجود دينين متنافسين ، وحضارتين غير متماثلتين ، فان الاتحاد الذى نشأ حديثا ، والذى سمى « نيجيريا » ، كان بؤرة كذلك لخمسين « لغة متباينة » وقبيلة • وقبل أن يسلم الامبرياليون البريطانيون السلطة لأذنابهم المحلين فى نيجيريا عام ١٩٦٠ أقاموا شركا من التناقضات القبلية فى صرح الدولة النيجيرية. وأثاروا المجموعات القبلية الرئيسية الثلاث (الهوسا ، واليوروباس ، والايبوس) ضد بعضها البعض • وخلقوا اتحادا مفككا من ثلاث مناطق يمكن لشرارة صغيرة بين القبائل أن تؤدى الى حريق سياسى • وكان كل واحد من المناطق الثلاث امبراطورية قبلية حقيقية بذاتها •

كان الوجود الاوربى الطويل فى المناطق الجنوبية للبلاد واعتمادها القوى على السوق العالمى ، مما أدى الى تطور التجارة ، من بين الاسباب الرئيسية لنشأة البرجوازية الوطنية السريعة • وأدى انشاء الورش والمصانع الى نحو الطبقة العاملة والفئات الوسطى • وساعد انتشار التعليم المدرسى على رفع المستوى العام للوعى السياسى • وكل ذلك ما كان الا ليضعف سلطة امراء الاقطاع فى الجنوب • وفى المنطقة الشمالية ، كان الوضع عكس ذلك بسبب علاقات السوق المحدودة ، وظلت السلطة المطلقة للامراء فى المنطقة بسبب العلاقات الاقطاعية العميقة الجذور •

وعندما سلم الاستعماريون البريطانيون السلطة الى أذنابهم ، علقوا آمالهم على المشاحنات الدينية على صراع السلطة بين الصفوة الاقطاعية فى الشمال والصفوة البرجوازية فى الجنوب من أجل السيطرة على الحكومة الفيدرالية • واعتمدوا كذلك على عامل سلبى مثل التطور المنفاوت بين المناطق الاساسية وهو ما توقعوا أن يمنع نيجيريا من أن تصبح دولة سليمة التكوين ، ومن انتهاج سياسة داخلية وخارجية لاتقبلها لندن.وفى متاهة المذاهب المتباينة والعقائد الدينية ، وفى النزاع المربك والمتشابك بين القبائل وفى جو الشك المتبادل وانعدام الثقة ـ وهو تراث الماضى الاستعمارى ـ يمكننا القول بأن العوامل الثلاث التالية تحتفظ بالبلاد فى وحدة فعالة : الشبكة جيدة التطور نسبيا من الطرق التى تمتد عبر الحدود القبلية ، والجيش الذى عمل على قمع الاعمال الانفصالية ، والحركة النقابية للطبقة العاملة ، التى تزداد قوتها بسرعة والتى حطمت كل حواجز المفهومات الدينية والقبلية والانعزالية •

● من المشاحنات القبلية الى الحدود الاجتماعية :

رغم كل الشراك السياسية التى خلقها الاستعماريون ، فقد تلى كسب الاستقلال السياسى ظهور والتوسع التدريجى للحركة من أجل الاستقلال الاقتصادى • وفى مقدمة تلك الحركة وقفت الطبقة العاملة ونقاباتها ، التى كانت تنمو بشكل أسرع مع تقدم الاقتصاد الوطنى ، رغم أنها ما تزال تعتمد فى كثير من الجوانب على مصالح الاحتكارات الامبريالية • ولم يكن ذلك بدون تأثير الافكار الاشتراكية التى تنتشر فى دول افريقيا الفتية ، وكذلك فى نيجيريا •

وعشية الاستقلال كانت هناك ثلاث قوى منظمة فى البلاد : الاحزاب السياسية التى تعمل فى الغالب على أساس قبلى ، والجيش الذى يوجد وطنيون تقدميون بين ضباطه ، رغم انه ربى عن قصد كأداة للسيطرة الاستعمارية ، والنقابات التى تمثل الطبقة العاملة ، والتى تطورت قوتها بسرعة مع الانطلاق الصناعى والاقتصادى الذى حققه قبل أى شىء الرخاء البترولى الجديد • وساعدت حركة الطبقة العاملة الصاعدة على خلق حزب العمال والفلاحين فى نيجيريا عام ١٩٦٣ ، وهو الحزب الذى يمثل المصالح

الطبقية للبروليتاريا وفقراء الفلاحين ومصالح الشباب والمثقفين التقدميين . واستند برنامجه الى مبادىء الماركسية اللينينية منذ البداية .

وكان تشكيل حزب العمال والفلاحين فى نيجيريا معلمـــا هاما فى تدعيم القوى التقدمية فى المجتمع النيجيرى . وهذه العملية لا يمكنها ، بالطبع ، ان تؤدى الى تغيرات سريعة فى التناقضات والصراعات السياسية التقليـدية فى نيجيريا . بيد أن نشاط الحزب قد زاد بدرجة كبيرة من سرعة انتقال هـــذا الصراع من المجال العرقى ـ الدينى الى المجال الاجتماعى الطبقى . كما لعب كذلك دورا فى ان العمال المضربين ، الى جانب مطالبهم الاقتصادية ، يتقدمون بمطالب سياسية .

وفى الحقيقة ، فاذا كان الهدف الاساسى ، على سبيل المثال ، للاضراب العام الذى دعت اليه النقابات عام ١٩٦٤ هو التوصل الى تحسين ظروف العمـل ، فقد عبر الاضراب العام عام ١٩٦٥ عن مطلب الطبقة العاملة والفئات التقدمية الاخرى فى المجتمع من أجل التغيير السياسى . وكانت الطبقة العاملة بالفعل قوة اجتماعية هامه ، رغم انها ما تزال غير معدة بشكل كاف لتزعم النضـــال من أجل تجديد البلاد . ولذلك فمن الطبيعى أنه عندما قام الضـــباط ذوى العقلية التقدمية بزعامة الرائد نزيجو بالانقلاب ، سعوا الى التعـــاون مـــع النقابات .

وفشل هذا التدخل من جانب العسكريين فى السياسة ، وكان هو الاول من نوعه فى نيجيريا ، بمعنى ان غرضه الديموقراطى قد أحبطه الانقـــلاب المضاد من جانب الضباط الرجعيين بقيادة البريجادير ايرونزى . بيـــد أن نتيجة هذه الاحداث كان من الممكن أن تختلف لو اقام الضباط التقدميون، قبل الانقلاب ، تحالفا وثيقا مع الطبقة العاملة والنقابات . ان تحالفا وطيـدا بين العسكريين والعمال ، كان سيؤدى ، على ما نعتقد ، الى تغيير سياسى هام فى البلاد .

والضباط الذين استولوا على السلطة كانوا مهتمين بمصالحهم القبلية. وقد بدأوا باصدار مرسوم يخطر كافة الاحزاب السياسية والتنظيمات العامة. واعتبر الضباط اليمنيون ، الذين قادوا الانقلابات العسكرية التالية ، الطبقة العاملة كعدو لهم وعاملوا النقابات بخوف وشك ، وأخضعوها للقمع . وكان الامر كذلك خلال السنوات التسع لنظام جوون .

● شروط التوجه الجديد :

وجلبت فترة الحرب الاهلية بعض الارتياح للقوى التقدمية . ولعب دورا بارزا فى ذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم مساندة فعالة للنضال من أجـل وحدة أراضى نيجيريا ، وضد العناصر الانفصالية التى شجعها الامبرياليون .

لقد رأى شعب نيجيريا بنفسه أن التعاون مع البلدان الاشتراكية وسيلة مضمونة للقضاء على مؤامرات الامبريالية والرجعية المحلية ٠

ومع نهاية الحرب الاهلية ، كان من الواضح للجميع أن الجماهير تفكر بشكل متزايد وفق أسس اشتراكية ٠ والحاجة الى التغيير الجذرى كانت تكسب أرضا كذلك فى الجيش ٠ وارتفع المستوى السياسى للنقابات ٠ ورغم ذلك فان الجنرال جوون ، الذى أخذ ايحاءاته من الخارج ، قد اضطهد زعماء النقابات لاضعاف نفوذ المنظمات التقدمية ٠ بيد أن الاتجاه العام نحو اختيار طريق غير رأسمالى لم يوقفه القمع ٠

وسوف نتذكر أنه قبل خطر الاحزاب السياسية عام ١٩٦٦ ، تنبأ حزب العمال والفلاحين الاشتراكى بانتشار مثل هذه المشاعر بين الجماهير الشعبية ٠ واتجه عمل الماركسيين اللينينيين فى النقابات ، وبين الفلاحين ، وفى منظمات الشباب ، وبين النساء العاملات ، نحوهذه الغاية ٠ ومن الواضح، أن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة فى نيجيريا كانت كابحا هاما لهذا العمل ٠ ولكن ، تمشيا مع تقييمنا للسلطة ولامكانيات حركة الطبقة العاملة الثورية كان هدف حزب العمال والفلاحين الاشتراكى هو طريق غير رأسمالى للتطور ، وبرهن الحزب أنه على حق عندما شدد أساسا على العمل بين النقابات ، باعتبارها التنظيم الوحيد للشعب الذى صمد للحملة الاستعمارية الجديدة للكراهية والشك بين القبائل ٠

والمستوى الذى يرتفع بسرعة للتعليم والمهارة والوعى السياسى بين القسم الاساسى من العمال النيجيريين قد أدى الى تغييرات هامة فى عقليتهم وجعل نضالهم الطبقى أكثر فاعلية ٠ وكل ذلك حدد مسبقا لدرجة كبيرة توحيد النقابات المعزولة حتى ذلك الوقت فى نيجيريا فى مركز نقابى قوى واحد ٠ وهذا التحرك حمل مبادرته عدد من التنظيمات النقابية التقدمية ٠ وبعد عام من العمل الشاق ، فى ديسمبر ١٩٧٥ ، كان تكوين مؤتمر العمال النيجيرى خطوة كبيرة الى الامام من جانب الحركة العمالية ٠

وأثار ذلك الذعر بين البرجوازية ٠ فالطبقة العاملة الموحدة القوية ، خاصة اذا كانت ملتزمة بالاممية ، هى آخر ما يريدون ٠ وللاسف ، يشارك العسكريون فى هذا الموقف ٠

وفى أوائل العام الماضى ، شكلت الحكومة العسكرية محكمة على مستوى عال ، كى تدرس ، بين أشياء أخرى ، الاتهامات الافترائية المتعلقة باستناد كل من المنظمات النقابية الاربعة التى شكلت المؤتمر الموحد الجديد الى « الايديولوجية والتمويل الاجنبى » ٠
ورغم أن الحكومة العسكرية الفيدرالية فى نيجيريا قد اتخذت عداد من

القرارات والسياسات التقدمية للغاية والمعادية للامبريالية ، وبخاصـــة فى المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا ، فقد اتخذت دائما موقفا « غير اشتراكي وغير وأسمالى » فى الداخل ، ينعكس كذلك فى موقفهـا من النقابات • واحـــد الاسباب التي غالبا ما يقدمها افراد القوات المسلحة هو أن الحكومة العسكرية باعتبارها نظاما انتقاليا ، ينبغي أن تترك اختيار الايديولوجية للحـــكومة المدنية المقبلة •

ويؤثر هذا الغموض الايديولوجي ، لدرجة ما ، على السياسة الاقتصادية ، رغم أن النظام العسكرى قد حقق نجاحا أكيدا فى هذا المجال • فبعد الحرب الاهلية ، زاد معدل النشاط الاقتصادى أربعة أضعاف • وزادت خطة التنمية الثانية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) من اجمالى الناتج القومى • ان جهـــود الادارة فى الولايات الجديدة لتنشيط اقتصادياتها أدى الى نمو صناعي ملحوظ ، تلتـــه زيادة سريعة فى عدد العمال أرباب الاجور ، من حوالى ٣٥٠٠٠٠و٣٥٠ فى الوقت الذى أعلن فيه استقلال البلاد الى حوالى ٠٠٠و٠٠٠و٣ فى الوقت الحـاضر • ومن المتوقع أن يصل الرقم الى ٠٠٠و٠٠٠و٥ مع انجاز خطة التنمية الثالثـــة (١٧٩٥ ـ ١٩٨٠) •

والخطة الثالثة أكثر الخطططموحا من حيث نطاقها واستثمارها.وهى توفر استثمارات تبلغ ٠٠٠ر٣٠ مليون نيرا مقـــابل ٢٠٠ر٢ مليون نيرا فى الخطة الاولى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٨) ، ٠٠٠ر٣ مليون نيرا فى الخطة الثانية • وقد دبرت الوسائل لمعدل نمو سنوى يبلغ ٩٪ مقـــابل ٤٪ ، ٦ر٦٪ فى الخطتين الاولى والثانية على التوالى • وتشـــمل أولويات الخطة الجديدة مثل هـذه المشاريع العملاقة كمجمع الحديد والصلب وعددا من المشاريع الكبيرة الاخرى فى البنية التحتية • ويلعب دورا كبيرا فى بناء تلك المشاريع التعاون مع الاتحاد السوفييتي • وسيتعاون الاتحاد السوفييتي كذلك فى انشاء خطوط انابيب النفط ، واستخدام التكنولوجيا الجديدة فى صناعةالنفط والصناعات الكيماوية وتدريب الكوادر التكنيكية •

والتصنيع السريع وما يترتب عليه من نمو المدن يزيد من مشكلة انتـاج الغذاء ، وتستهدف الخطة تطوير الزراعة وزيادة انتاج المحاصيل الغذائية بتوسيع المناطق المزروعة • بيد أن المضامين الاجتماعية لسياسة الحـــكومة الغذائية ما تزال غير واضحة بعد • والحكومة العسكرية ، التى تعتبر نفسها نظاما انتقاليا ، لا ترغب فى تغيير نظام ملكية الارض ، ولا تريد بشكل عام أن تتدخل فى العلاقات الزراعية القائمة • وفى نفس الوقت ، فان الفلاحين الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاستغلال شبه الاقطاعى ، ينتظرون بقلق برنامجـا ايجابيا يمكن أن يحسن ظروفهم •

● اختيار الطريق :

أشارت الحكومة العسكرية الحالية الى تصميمها على الاستقالة فى أكتوبر

١٩٧٩ ٠ وأحد المهام الجارية هو اعداد دستور جديد ٠ وقد أعد مشروعه عام ١٩٧٥ لجنة مكونة من ٤٩ من المدنيين ، معظم أعضاؤها لهم آراء محافظة ٠

ويرى حزبنا أن مشروع الدستور يتفق فى الاساس مع مصالح البرجوازية ٠ انه يهدف الى حماية الطبقات المالكة ويشجع الرأسمالية ٠ وقد أصر أعضاء اللجنة القلائل للغاية من ذوى العقلية التقدمية على أن يتخذ الدستور موقفا اشتراكيا ايجابيا ٠ ورفضت مقترحاتهم ٠ بيد أن الجمعية التأسيسية التى سيأتى معظم أعضاؤها من أجهزة الحكومة المحلية ، سيصوتون بشكل نهائى على نوع الدستور الذى سيسرى على البلاد ٠ ولقد أتت الانتخابات المحلية التى أجريت فى ديسمبر ١٩٧٦ بعدد من الاشتراكيين والتقدميين الى الجمعية التأسيسية ولذلك فهناك أمل فى نتائج أكثر ايجابية ٠

وعندما نقول ذلك ، فنحن على ثقة من أن الجمعية التأسيسية لا يمكن أن تتجاهل الاتجاه الواضح المتنامى بين الجماهير الشعبية العريضة لاختيار الطريق الاشتراكى ٠ ان اتجاهات تطور نيجيريا الاجتماعى تكتسب أهمية خاصة نظرا لدور بلدنا فى القارة الافريقية ٠ وفى الحقيقة ، فان نيجيريا تعتبر من حيث السكان (حوالى ٨٠ مليون) ، وموارد الثروة ، والقوة البشرية الماهرة ، عملاقا فى افريقيا ، ولا يمكن لاتجاه تطورها الاجتماعى الا ان يؤثر لدرجة كبيرة على البلدان الافريقية الاخرى ٠

ويبذل الامبرياليون قصارى جهدهم من أجل منع تحول نيجيريا نحو توجه اشتراكى ٠ وهم يعتمدون الان بشكل متزايد على البرجوازية النيجيرية لمواجهة القوى التقدمية عندما تجىء الحكومة المدنية ٠ وبالاضافة الى ذلك يحاول الامبرياليون وحلفاؤهم المحليون بكل طاقتهم أن يغرسوا فى بلادنا أفكارا مختلفة للاشتراكية الزائفة « القومية » أو « المستقلة » ، ومشاعر معادية للاممية ٠ بيد أن الجماهير العاملة ، الذين مروا بالتجربة المريرة للنضال ضد المؤامرات الالبريالية ، تعى جيدا أن برنامجا واضحا فحسب مستندا لمبادىء الاشتراكية العلمية يمكنه أن يطور السلام والوحدة فى البلاد ويحل كافة التناقضات الخطرة التى أدت ذات يوم الى التمردات القبلية والمذابح والحرب الاهلية ٠

ويواجه الماركسيون اللينينيون فى نيجيريا اليوم أعداء ومصاعب عديدة ٠ بيد أننا متفائلون ، أولا بسبب ارادة الشعب : فالطبقة العاملة ، والجماهير العاملة بشكل عام ، تريد اختيار التطور غير الرأسمالى ٠ وثانيا ، بسبب التغير الحاسم فى توازن القوى العالمى لصالح الاشتراكية والنمو المستمر فى قوة قلعتها العظيمة ـ الاتحاد السوفييتى ٠ وأخيرا ، بسبب ثقتنا فى صحة مبادىء الاشتراكية العلمية وتعاليم الماركسية اللينينية التى لا تقهر ، والتى تعتبر شعلة لا تخبو تضىء طريق التغير الثورى لكل الشعوب ٠

●

أفغانستان
والطريق إلى الاشتراكية

بقلم: حميد صفري

تشير التغيرات التى جرت فى آسيا فى السنوات القليلة الماضية الى زيادة الاتجاه المعادى للامبريالية والراسمالية فى حركات التحرير . وقد اسهمت في ذلك عــدة عوامــل : التغيير الثابت فى ميزان القوى الطبقية فى الساحة الدولية لصالح السلام والديمقراطية والاشتراكية ، والتاثير المتزايد لسياسة الاتحاد السوفييتى وبلــدان الاسرة الاشــتراكية الأخرى السلمية النشيطة على التطور العالمي ، واســتمرار عملية الانفراج الدولى . وامام هذه الخلفية ينبغى أن ننظر الى نضال الشعوب الاسيوية المشتد من أجــل الاســتقلال الوطنى ، ومن أجل طريق للتطور يتيح افضل الفرص للتقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، ومن ظواهر هذا النضال الغاء الملكية فى افغانستان فى يوليو ١٩٧٣ ، وهى مؤسسة كانت قلعة للاقطاع والرجعية . وقد توافقت الاطاحة بهــا مع المطامح العميقة للشعب الافغانى ، ورغبتــه فى حيــاة افضل . وكان على الشعب الافغانى لكى يحقق ذلك ان يزيل اولا البنى العتيقة التى كانت عقبة امام كل حركة الى الامام .

انجازات الجمهورية ومصاعبها

قال محمد داود رئيس وزراء أفغانستان ورئيس جمهوريتها فيما بعد في حديثه في مايو ١٩٧٦ بمناسبة العيد الخامس والسبعين لاستقلال أفغانستان أن العلاقات الاجتماعية الظالمة العتيقة في ظل الملكية ، وعدم المساواة الاجتماعية الصارخة والفقر والامية المتفشيتين ، قد منعت توطيد الاستقلال الوطني • وفي تلك السنوات كانت أفغانستان في براثن أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة وصلت بالبلاد الى شفا الكارثة • وقد أطاح نضال الجماهير الكادحة المعادي للملكية والاقطاع والامبريالية بالملكية • ووفر هذا الشروط اللازمة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها البلاد كل الاحتياج •

وقد أدرك قادة الجمهورية الجديدة أن التطور الاجتماعي والاقتصادي مستحيل طالما ظلت العلاقات الاقطاعية ـ الرأسمالية قائمة • وطرحوا أمام البلادشعارا •

هو « الاشتراكية الافغانية » ، كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وانهاء عدم المساواة والتناحرات الطبقية • واعلنوا أن الاشتراكية ستقوم على الفلسفة والثقافة الوطنيتين ، والظروف الموضوعية والذاتية للمجتمع الافغاني والاسلام •

وتؤمن القوى الديمقراطية الثورية الافغانية بان بعض جوانب هذا المبدأ يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في المعركة ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والايديولوجية ـ الاقطاعية البرجوازية • ومن الامور ذات الدلالة ان قادة الجمهورية يرفضون التطور الرأسمالي باعتباره تطورا غير ملائم ، وشيئا لا يمكن له الا أن يزيد عدم المساواة في الملكية ، ويؤدي الى تفاقم التناحرات الاجتماعية ، مما سيفضي بدوره الى عرقلة التقدم الاقتصادي • لكن القوى الديمقراطية الثورية تعارض اشد المعارضة كل محاولة لاحلال شعار الاشتراكية « القومية » الغامض غير المنسق محل مبادىء الاشتراكية العلمية •

وترى هذه القوى أن تطور أفغانستان يجب أن يسير في طريق النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، ومستوى معيشة وثقافة أرفع والاستخدام الاكمل لقوة العمل والموارد الطبيعية ، وهي تؤمن بان النضال لبلوغ هذه الاهداف سيخلق بالتدريج علاقات اجتماعية جديدة متحررة من كل استغلال •

وتعترف هذه القوى بانه لم تحدث تغييرات جذرية في هذا الاتجاه منذ الاطاحة بالملكية ، رغم أن بيان سياسة الحكومة في ٢٣ اغسطس ١٩٧٣

يتحدث عن معدلات نمو أعلى فى قطاعات الاقتصاد الاساسية ، ونفوذ أقوى للدولة فى تطوير التجارة الخارجية والسياسة المالية والنقدية ، وتحديث نظام الضرائب ، والاصلاح الزراعى ، واعادة بناء نظام التعليم ، وتوسيع قطاع الدولة ومع ذلك توفر الحكومة فى ممارساتها ظروفا مواتية لمزيد من المؤسسات الرأسمالية الخاصة ، وان كانت تؤيد على أن الاستثمارات الخاصة فى الصناعة ستخضع لرقابة صارمة ، وأن التعاون بين قطاع الدولة والقطاع الخاص سينسق لضمان تطور اقتصادى متوازن ٠

وبعبارة أخرى ، فان الفكرة هى خلق نوع من اقتصاد مختلط ، وهذا على سبيل المثال هو هدف قانون الاستثمارات المحلية والاجنبية ، والاصلاح الضريبى الجمركى ، والاشراف على التجارة الخارجية ، وقانون تأميم البنوك ٠

وتنفذ الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية الواردة فى بيان الحكومة فى وضع معقد ، وتواجه كثيرا من المصاعب ٠ وترجع هذه المصاعب أساسا الى البنية البدائية للاقتصاد ، والاشكال الاقطاعية لحيازة الارض والافتقار الى الموارد المالية ، واتساع الامية (٩٠٪ من السكان) ، وانخفاض كفاءة الجهاز الادارى ، ومقاومة كبار ملاك الاراضى ورجال الدين الرجعيين الذين ما زالوا يتمتعون بنفوذ كبير ٠

وعلى الرغم من هذا فان الحكومة الجمهورية قد نفذت عددا من الاجراءات الاجتماعية التقدمية : تحديد ساعات العمل ، وزيادة الحد الادنى للأجور ، وافتتاح محلات طعام خاصة للعمال ، ومنع تشغيل النساء فى المناجم ، ومنح اجازة أمومة مدفوعة الخ ..

وكانت الدورة الاخيرة لجمعية الجمهورية الكبرى ــ وهى أول دورة لها منذ الاطاحة بالملكية ــ حدثا هاما فى البلاد ٠ فقد أقرت الدورة دستور افغانستان الجديد الذى يؤكد ضرورة تعزيز النظام الجمهورى ، واجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة لصالح أغلبية الشعب ، ويرفض كل استغلال ، ويعلن ضمان العدالة الاجتماعية والديمقراطية هدفا أول له ٠ ولا شك فى أن صدور الدستور علامة بارزة فى عملية التجديد الوطنى ، ومن الواضح أن ترجمة كل مواد الدستور فى الممارسة ، وبخاصة اشاعة الديمقراطية فى الحياة العامة ، ستتطلب الوحدة والجهد النشيط من جانب كل من يعنيهم تقدم أفغانستان ٠

الأصدقاء الحقيقيون والزائفون

على الرغم من أن افغانستان تظل واحدة من أكثر البلدان تخلفا (كان الدخل بالنسبة للفرد من مارس ١٩٧٥ الى مارس ١٩٧٦ هو ٤٠٨٥ افغانى اى حوالى ٨٠ دولار) ، غير أن التطور الاقتصادى فى السنوات القليلة

الاخيرة كان جيدا الى حد ما • وتعمل الحكومة لتنفيذ خطة سنوات سبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تغطى الفترة من ١٧٧ الى ١٩٨٣ ، وتنص على استثمارات رأسمالية تبلغ ١٧٠٠٠٠ مليون افغانى (نحو ٣٣٠٠ مليون دولار) • وتتضمن الخطة انشاء ٢٢٤ مشروعا تشمل معمل تكرير للبترول ومصنع للاسمدة ، ومصنع لعلبات الزيتون الخ •• يبدأ العمل فى ١٢٣ مشروعا منها فى العام الحالى • وتولى الخطة اهتمـاما كبيرا للزراعة التى ما تزال هى دعامة الاقتصاد • ويستهدف الاجراءات التى يجرى تنفيـذها فى ظل الخطة بشكل عام اقامة اقتصاد وطنى متطور ، ورفع المستويات المعيشية والثقافية للشعب •

وستمول خطة السنوات السبع أساسا عن طريق المساعدة الاجنبية كما كان الشأن فى الماضى ، وكان من المتوقع أن تبلغ هذه المساعدة فى العام الماضى أكثر من ٦٠٪ من الميزانية • وقد حدث تغير محدد بالنســـبة للقروض من البلدان غير الاشتراكية فى السنوات الاخيرة • فقد بلغت هذه القروض فى العام الماضى أكثر من ٥٠٪ من كل المساعدة الاجنبية (٩ر٣٧٪ فى عام ١٩٧٣) ، وتسهم ايران والعربية السعودية والكويت بالجــانب الاكبر من المساعدة من العالم غير الاشتراكى • وكان من اكبر المقرضين الرأسماليين هم الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا ، وبالطبع فان الاعتماد على ايرادات مالية من هذه البلدان يعقد الامور امام الجمهورية الجديدة •

فالمساعدة الامبريالية لهذا البلد أو ذاك أو لهذه المنطقة أو تلك تحكمها كليا الاهداف السياسية والاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطـورة • وعلى سبيل المثال فان اتجاه « مساعدة » الولايات المتحدة تحدده الاستراتيجية العامة للدوائر الامريكية الحاكمة التى تسعى الى ضمان نظـــام العـلاقات الاستعمارية الجديدة • وهدف هذه الاستراتيجية فى آسيا هو منع حــركة التحرر الوطنى من التطور الى ثورة اجتماعية ، ومنع انتشـار الاشتراكية العلمية ، التى تكسب التأييد بين الكادحين بصورة متزايدة •

وتصبح افغانستان بشكل متزايد هدفا لهذه الاستراتيجية الامبريالية• وتستهدف ((المساعدة)) من الولايات المتحدة التأثير على اقتصادها وسياستها وتعزيز مواقع العناصر الرجعية فيهــا فى صراعها ضد القوى التقـدمية ، وعرقلة العملية الثورية ، وتوفير الظروف لتطور علاقات الانتاج الرأسمالية وبذلك تبقى على افغانستان داخل الفلك الرأسمالى ، ولهذه الغاية يشجع النفوذ المالى والاقتصادى بالرشوة والتخريب والمؤامرات ومحـاولات اثارة العداء بين مختلف المجموعات العرقية • وتعتمد الامبريالية وحلفـاؤها فى منطقتنا على رجال الدين الرجعيين وعناصر المـلاك الاقطاعيين وجـزء من الضباط الذين كانوا مسئولين عن عدد من المؤامرات ضد النظام الجمهورى فى السنوات الاخيرة •

وتحرص الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها السياسى والاقتصـــــــادى

والعسكرى فى البلدان الاسيوية ، وتحويلهـــا الى رأس جسر اســـتراتيجى لحلف شمال الاطلنطى ، ولهذه الغاية تقوم بتوسيع قواعدها العسكرية فى المحيط الهندى والخليج العربى وتحاول تكوين احلاف عسكرية جديدة أو جر مزيد من البلدان الى الاحلاف القـــائمة • وقد بذلت فى الاونة الاخيرة محاولات مضاعفة لضم افغانســـتان الى كتلة الحلف المـركزى الذى تقوده الولايات المتحدة (ويضم بريطانيا وتركيا وباكستان وايران) ، هذاالحلف الذى يتناقض نشاطه ووجوده ذاته مع روح عصرنا •

أن علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين بلدان آسيا والاتحاد السوفييتى، هذه العلاقات التى تقوم على أساس مبادىء التعايش السلمى والمســـاواة واحترام سيادة كل البلدان واستقلالها تتطور بنجـــاح • وقد أكد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشـيوعى فى الاتحـــاد السوفييتى فى تقريره أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ـ مشيرا الى الروابط الاوثق بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة ـ أن : « حزبنا يساند وسيظل يساند الشعوب المناضلة من أجل حريتهـــا • والاتحـاد السوفييتى حين يفعل ذلك لا يبحث عن المزايا ، ولا يتصيد التنـازلات ، ولا يسعى الى السيطرة السياسية أو القواعد العسكرية • اننـا نتصرف وفق ما يمليه علينا ضميرنا الثورى ، ومعتقداتنا الشيوعية » •

وفضلا عن ذلك فان الصناعات التى أقيمت بالمساعدة السوفييتية لا تنتج للسوق الداخلية فحسب ، بل لقد ضمنت سوقا فى الاتحاد السوفييتى• وينطبق هذا بشكل خاص على تطوير الغاز الطبيعى بالمساعدة السوفييتية . وتصدير أفغانستان الغاز الطبيعى للاتحاد السوفييتى يشكل طريقة جيدة لسداد القروض السوفييتية وكذلك طريقة فعالة لتعزيز الاقتصاد الوطنى• وهناك كذلك اعتبار رئيسى هو أن المؤسســـات التى تبنى بالمســـاعدة السوفييتية تقوى قطاع الدولة

وفى العادة تشترط البلدان الرأسمالية استخدام « مساعداتها » فى تنمية صناعات مقررة معينة • وافغانستان كالعادة لا تحصل على القروض منها الا بعد موافقة المقرضين على المشروعات المزمع انشاؤها ، وعلى أن يتم ذلك ـ فى اغلب الاحيان ـ عن طريق مقاول معتمد ، وذلك فضـــلا عن مختلف الشروط السياسية المرتبطة بها •

وعلى الرغم من كل محاولات الدوائر الامبرياليـة فان القوى الافغـــانية الوطنية جميعا تؤيد تعزيز الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ـ فقد أكد النمو الثابت لقوة الاشـــتراكية ، والمكانة الدولية الرفيعة للاتحاد السوفييتى ، وسياسة السلام النشيطة التى يتبعها مبدأ التعايش السلمى فى العلاقات الدولية • وبالطبع فان الســلام الثابت ضرورى للنمو الناجح لحركة التحرر بكل جوانبهـا المختلفة ولتعميقهـا • وتقف البلدان الاشتراكية على رأس النضال العالمى من اجل الســـلام ، ولوضع حد لسباق التسلح ، ولنزع السلاح ، مما سيوفر افضل الظروف

لحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للبلدان النامية .

اهداف التطور التقدمي

تواجه القوى التقدمية والثورية في أفغانستان مهمة معقدة هي صد الضغط امبريالي ، واحباط مخططات القوى الرجعية الداخلية التي ما زالت نشيطة وذات نفوذ ، لكي تشق طريقها الى الامام نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي واشاعة الديمقراطية الحقة في الحياة العامة .

ويدور نقاش حيوي في الدوائر الوطنية حول طريقة التغلب على التخلف الاقتصادي ، وبنية الاقتصاد متعدد التشكيلات ، وكيفية ضمان الدور الحاسم لقطاع الدولة والقطاع التعاوني واعادة تركيب العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتطورة على أساس المساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية وغيرها من القضايا .

وتتشكل الان تدريجيا الاتجاهات الرئيسية للنضال من أجل تعزيز الاستقلال الوطني ، وتحقيق التحرر الاقتصادي ، ثم — ولهذا أهميته الخاصة — توحيد كل القوى التقدمية . ويرى التقدميون الافغان أن على البلاد أن تتبع طريقا يستهدف تقوية قطاع الدولة ، مع أخذ مصالح الشعب في الاعتبار ، ومع اشراكه النشيط في الادارة الاقتصادية . وهذا هو الرد الفعال الوحيد على السياسة الانانية للامبريالية واعداء البلاد

كما تؤمن القوى الوطنية بان تعميق النضال التحرري يتطلب حتما الفضح الواسع لنشاط الامبريالية والرجعية التخريبي . ويستهدف هذا النشاط اضعاف الصداقة والتعاون مع الأسرة الاشتراكية وشعوب الاتحاد السوفييتي . وهو ليس مما ينبغي فضحة فحسب ، بل ومواجهته مواجهة فعالة . والهدف الآخر هو اشاعة الديمقراطية في الحياة العامة ، وتوفير الظروف لتقدم البلاد المستمر ، فهذا هو الاساس المكين للاستقلال الحقيقي .

ونحن نعرف من خبرتنا أن انجاز المهام الملحة لحركة التحرر الوطني في البلدان النامية يتوقف على وحدة كل فصائلها الثورية المعادية للامبريالية فهذه الوحدة تمكنها من جذب الكادحين الى النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي . كما أن العمل الموحد هام كذلك للصد الفعال للهجوم الامبريالي على مكاسب الشعب . وتزداد أهمية هذه الوحدة اليوم حيث تستخدم القوى الامبريالية والرجعية كل فرصة متاحة لاثارة الشقاق بين القوى التقدمية ، وتستغل كل خلاف بينها لاضعافها ، وللحط من شأن الحركة الوطنية الديمقراطية بمجموعها وقد أدى تحليل كل هذه القضايا بالوطنيين الافغان الى استخلاص هو ان مصالحهم ومطامحهم المشتركة توفر أساسا كافيا ثابتا للعمل الموحدة ، الذى هو بدوره ضمان النجاح في المعركة من أجل التقدم والديمقراطية والسلام .

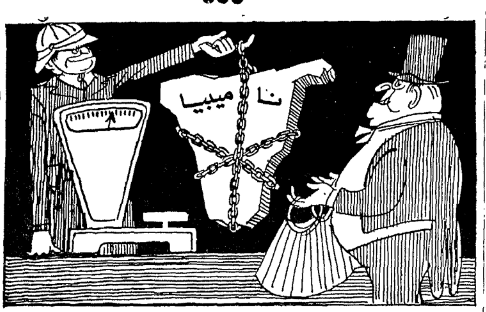
●

● كاريكاتير ●

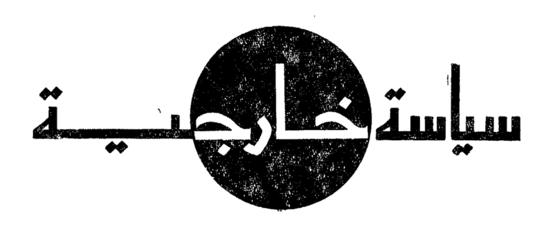


فورستر في الطريق إلى ڤينا — كوكرنيكس

●●●



"حل مشكلة ناميبيا على طريقة فورستر" — يو. تشيربيانوف



التغييرات المنتظرة في بريطانيا

بقلم : ديف كولك

في ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ أعلن دينس هيلي وزير الخزانة « ميزانية هزيلة » أدعي أنها تهدف الى تطوير الانتعاش الاقتصادي وأسرع عودة ممكنة الى مستوى عال وهام من العمالة • وفي الحقيقة فان اجراءات هيلي ، التي وافق عليها صندوق النقد الدولي كثمن لموافقته على قرض مقداره ٣٠٠ر٢ مليون جنيه ، تمثل أقسى تطبيق حتى الان للسياسة التي رأى الجناح اليميني للحكومة العمالية أنه يمكن حل الازمة الاقتصادية عن طريقها •

ولتسع ميزانيات متتالية كانت هناك تخفيضات في النفقات العامة • ان التخفيضات في قيمة منح الدعم الاساسية والغاء اعانات الغذاء سيوفر بدائل جديدة للتخفيضات التقليدية الان في برامج رأس المال المحلية ، وخفض المشاريع الجديدة • وبالاضافة الى ذلك اتخذت الحكومة اجراء وقحا بالتراجع عن التأميم وذلك بقرارها أن تبيع ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه من أسهم الحكومة في شركة بريتيش بتروليم •

ان استراتيجية الحكومة ، وشروط قرض صندوق النقد الدولى دون شك ، ترتكز على أنهم ينوون مواصلة العقد الاجتماعي مع مجلس اتحاد النقابات(١)٠ ومدى فعالية هذا الشكل المتميز لتجميد الاجور من وجهة نظر أصـــــحاب الاعمال قد كشفت عنه أرقام مصلحة العمالة للشهور الاربعة من آخر يوليو الى نوفمبر ١٩٧٦ ، والتى بينت زيادات فى الدخل بلغت ٣ر٥٪ بالمقارنه مع ١ر٥٪ زيادة فى مؤشر أسعار التجزئة ٠ وفى التقرير الرسمى للجنة الاسعار الحكومية لا يرى أى أمل فى انخفاض معدل التضخم قبل الصيف ، ولذلك فاستمرار العقد الاجتماعى سيؤدى الى زيادة تدنى مستويات معيشة الطبقـة العاملة ٠

وهذه الضغوط الانكماشية يضاعف منها تاثير التخفيضات الضـــخمة فى النفقات العامه ٠ لقد وصلت البطالة بين البالغين فى المملكة المتحدة الى القمه فى فترة ما بعد الحرب فى يناير من هذا العام ، ويتنبأون على نطاق واســع بأن هذا الرقم سيستمر فى الزيادة ٠ و «تنبؤات الانشاء» لشركة بلونجاند سيعل انجنيريج مانفاكتشررز ، التى تتنبأ بأن نتاج الانشاءات سيستمر فى الانخفاض للسنتين القادمتين ، كما حدث منذ ١٦٧٤ ، تقدم صوره واضـحه للعلاقة بين خفض الانفاق الحكومى وكساد الصناعات الهامه ٠

ومن زاوية معينة فان الاذعان لصندوق النقد الدولى ، وهو ما تمثله هـذه السياسه ، انما يرمز الى التخلى النهائى عن الوعود بالاصلاح الاجتماعى الذى ورد فى بيان العمال عام ١٩٧٤ ٠

ومع ذلك ففى ثلاث من المسائل الرئيسية تهدف هذه السياسة ظاهـريا الى معالجة ـ التضخم والبطالة ، ومستوى الاســــتثمار ـ وكافة المؤشرات الاخيرة تكشف عن استمرار الازمة وازديادها عمقا فى الحقيقة ٠ وحتى خطط كالاهان وهيلى نفسها لا تتنبأ بأى شفاء فى المدى القريب ٠ وفى الحقيقـة ، فان تنبؤ مدرسة الاعمال بلندن الذى أعلن فى يناير يتنبأ بمستوى للبطالة يصل الى ٢ مليون عام ١٦٧٩ (٢) ٠ وكشف رد اخير على استجواب برلمانى عن ان ١٣ مليون ، أو حوالى ربع السكان ، يعيشون عند « خط الفقر » أو أقل منه قليلا ٠

وهذا الوضع المتدهور فى بريطانيا يحدث على خلفية الازمة الاقتصـــادية المتعاظمة فى العالم الرسمالى ـ وفى مقابل ذلك تقف الاقتصاديات المتســعة

---

(١) سعيا وراء موافقة النقابات على تجميد الاجور رغم الارتفاع المستمر للاسعار ، وعدت الحكومة العمالية باجـــراءات هادفة للانتـــاش الاقتصادى ٠ والعقد الاجتمـــاعى الذى وقع فى يوليو ١٩٧٥ لفترة عامين ، بدلا من أن يؤدى الى ازالة اسباب التضخم والبطالة ، كما وعـد زعماء العمال ، أدى الى مزيد من تدهور مستوى المعيشة ٠

(٢) كان مستوى البطالة ٥ر١ مليون فى أواخر العام الماضى ـ المحرر

للبلدان الاشتراكية على طرفى نقيض • والقيود التى فرضتها السياسات الرأسمالية لا تقتصر مع ذلك على اقتصادنا • وكرد فعل على أزمة السيطرة الامبريالية فى جنوب أفريقيا ، وتعزيز التقدم التحريرى والاشتراكى فى انجولا وموزمبيق طاف ايفور ريتشارد ، السفير البريطانى فى الامم المتحدة، حول القارة فى مباراة محمومة مع محاولات كيسنجر وقف مد الحرية • وعلى أرضية أوسع ، فان الضغط العالمى من أجل الانفراج ونزع السلاح يتطلب الانفصال عن السياسة الرجعية وبنفس الالحاح الذى يتطلبه اقتصاد أصابته الازمة •

ومسالة أن السياسة تعالج الازمة الاقتصادية تسيطر على المسرح السياسى، والمعركة حول هذه المسألة يمكن أن تقرر ما اذا كانت هناك انتخابات عامة مبكرة ، ونتائجها • ونتائج الانتخابات الفرعية الاخيرة تؤكد اتجاهات ، اذا ما استمرت ، لامكنها أن تضر بأصوات العمال فى الانتخابات ، وتدعم بدرجة كبيرة المحافظين ، كما تفتح الطريق لزيادة أصوات الفاشيين •

وكان هناك تحول ملحوظ نحو اليمين عن طريق تجمع أغلبية مارجريت تاتشر فى قيادة المحافظين • ووجد ذلك تعبيرا عنه فى عدد من الطرق ، أولا فى شروط سياستهم ، كما كشف عنها برنامجهم الاخير « الموقف اليمينى » ، كما تعزز التغييرات فى عناصرهم المسئولة هذا الاتجاه • وكان هناك موقف أكثر عدوانية تجاه الاغلبية العمالية المحدودة فى مجلس العموم •

واذ ساعدتهم سيطرتهم غير الديمقراطية الواسعة على مجلس اللوردات ونواقص نواب العمال اليمينيين ، فقد نجحوا فى استبعاد أجزاء من القوانين البرلمانية لتأميم بعض أحواض السفن • وزادت تصريحات تاتشر التى تتسم بالحرب الباردة • وانكشف المحافظون بشكل أكثر صراحة كمعارضين ألداء للانفراج •

ويصر الحزب الشيوعى على الحاجة الى فرض تغييرات حاسمة فى السياسة للمحافظة على حكومة عمالية ، ومنع مأساة عودة المحافظين الى الحكم ، بما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل فى هجمات أقسى على مستوى المعيشة ، وانتكاسات للسياسة التقدمية سواء داخليا أو دوليا •

فكيف يمكن تحقيق ذلك ؟

ان هجوم المحافظين البرلمانى وشواهد تدهور أصوات العمال تمثل دون شك ضغطا متصاعدا فى الحركة العمالية لقبول ذلك • وما يحتاجون اليه

هو توحيد الصفوف حول السياسة الحالية للحكومة • ان قسما من اليسار في حزب العمال البرلماني قد سقطوا ضحايا لهذا الضغط • ومع ذلك ، فان آخرين أصبحوا أكثر صراحة في مطالبتهم بسياسة يسارية مع ازدياد الازمة عمقا • والطريق لمعالجة الازمة وانقاذ العمال من هزيمة انتخابية هو العمل من أجل بدائل نضالية وليس الرضوخ لابتزاز صندوق النقد الدولي •

وخلال الشهور الاخيرة بدأت عناصر تمثل السياسة الاقتصادية البديلة اليسارية التي دافع عنها الحزب الشيوعي بثبات ، تطرح كمشاكل رئيسية للنقاش سواء داخل الحركة أو في وسائل الاعلام ، المطالبة بالرقابة الانتقالية على الواردات ، وخفض النفقات العسكرية ، ومناقشة الدور النقد الاحتياطي للاسترليني • والمعلقون الذين يتحدثون عن الاستراتيجية

الاقتصادية « البديلة » لا يعنون بذلك ما يقدمه المحافظون ، ويختلف عن الحكومة فقط في درجة ضغط الانفاق • أنهم يعنون الاستراتيجية التي يقدمها اليسار • وهناك أساس مشترك هام حول العناصر الرئيسية لتلك السياسة بين الحزب الشيوعي ومجموعة تريبون في حزب العمال ، وعديد من النقابات ، واللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال •

ومع ذلك فان سمة هامة للشهور الاخيرة تتلخص في نمو الاهتمام بالسياسة اليسارية ، وفيما يشير الى الامكانيات التي تتمتع بها لحشد التأييد حولها •

أولا ، حول مسألة خفض النفقات العامة • كانت هناك مظاهرات قوية ومداولات في البرلمان والمجالس المحلية • ورغم ان ذلك لم يكن تعبئة لبرنامج يساري واضح ، فقد ارتبطت مع ذلك بشكل وثيق بمشاكل البديل •

وثانيا ، حول نقل السلطة الى البرلمانات المحلية في اسكتلندا وويلز • فالبرلمانات المنتخبة ذات السلطة الحقيقية في ويلز واسكتلندا هي اجراء ديمقراطي وعدالة قومية طالت المطالبة بها ، ومسألة مركزية للسياسة البريطانية • ورغم جوانب القصور في القانون الحالي ، فان معارضته من جانب أي نواب من العمال سوف يفيد الاحزاب القومية ويقلل من تاييد العمال في ويلز واسكتلندا •

ودافع الشيوعيون بصراحة عن أن نقل السلطة الى البرلمانات المحلية لن يحل مشاكل هذين البلدين • وهما في حاجة الى سياسة يسارية وحكومة يسارية ، بنفس القدر الذي تحتاج اليهما بريطانيا بكاملها • ومع ذلك ، فان

المجالس الديمقراطية ذات السلطات الحقة ، التى يمكن أن تعطى الشعب فرصا أكبر للتأثير على هذه المشاكل ، يمكن أن تقدم اسهاما قويا فى الضغط من أجل سياسة يسارية ٠

أما فيما يتعلق بكافة التحركات نحو ديمقراطية أوسع ، فان قانون نقل السلطة الى المجالس المحلية قد أدى الى انقسامات فى صفوف المحافظين ٠ وقسمت المشكلة كذلك بعض اليساريين ٠ ومن الحيوى التوصل الى فهم كامل بأنه ما لم تصبح الحركة العمالية الوسيلة الواضحة لنقل السلطة ، فان نهضة الحركة القومية لن تتغير ، مع ما لذلك من أخطار بانقسامات خطيرة فى حركة الطبقة العاملة ٠

والاخطار على الحركة العمالية والطبقة العاملة لا تأتى فقط من امكانيات عودة المحافظين أو زيادة أصوات القوميين ٠ فهناك أخطار دستورية فى الوضع القائم ٠ والتفكير فى الحاجة الى قانون للحقوق ، يهدف الى الحد من سلطة البرلمان ، وبى شكل ما من المحكمة الدستورية ، أو سلطة كابحة فوق مجلس العموم من خلال القضاء ، كل ذلك يمثل استجابة من جانب بعض أقسام الطبقة الحاكمة للضغوط التى بدأت الازمة تفرضها على المؤسسات السياسية التقليدية ٠

وفجأة ، بعد قبول دستور غير مكتوب لدرجة كبيرة لقرون ،هناك اندفاع مفاجىء الان من جانب طبقتنا الحاكمة لتسجيل حقوقنا بشكل مكتوب ، وابطال الدفاع عنها ، ليس الى البرلمان ، وانما الى المحاكم . وفى كلمات أخرى ، التسليم بتعرية سيادة البرلمان التى اكتسبت خلال نضال مرير ضد الحكم المطلق . وأحد السمات الفريدة للنظام السياسى البريطانى هى امكانيات السلطة الهائلة ، بالمفهوم الدستورى ، لمجلس العموم المنتخب ــ غير المحدودة بالدستور المكتوب ، أو المحكمة الدستورية ، أو « بتقسيم السلطات » . وهذه السلطة الضخمة التى قد تستخدمها حكومة عمالية مجبرة على اتباع سياسة بديلة يسارية لمعالجة الازمة ، هى ما يهدف تفكير الطبقة الحاكمة هذا الى وضع حد لها .

وماذا عن القضاء البريطانى ، الذى يريد الجناح اليمينى أن يوكل اليه مهمة « الرقابة » على البرلمان ؟ فمن بين ٣١٧ قاضيا عام ١٩٧٤ ، ليس أقل من ٨٩٪ منهم تعلموا فى المدارس العامة ، ٧٠٪ ذهبوا الى اكسفورد أو كمبردج ٠ ويتقاضى القضاة فى مجلس اللوردات ٢١ر٧١٥ جنيه فى السنة ، وفى محكمة الاستئناف ١٧ر٤٢٥ جنيه ٠ ولا توجد نساء فى أى من المحكمتين ٠

ولذلك ففى المشاكل المركزية للسياسة لمعالجة الازمة ، وفى نقل السلطة ، وردا على الاخطار الدستورية ، فان السياسة التى قدمها الحزب الشيوعى ، والمورننج ستار وأقسام هامة من اليسار ، تقدم الطريق لمنع عودة المحافظين ، وكما خلق الصراع الطبقى الظروف لهزيمة ادوارد هيث عام ١٩٧٤ ، فان

العمل الجماهيرى كذلك يمكنه أن يغير سياسة العمال للمساعدة على خلق الظروف التى يمكنها أن تدعمها فى انتخابات عامة ٠

فما هى القوى التى تحتل المكانة الهامة فى توليد النضال الجماهيرى على نطاق كاف لتحقيق ذلك ؟

لقد كشفت الفترة الاخيرة عن بعض أبعادها وامكانياتها ٠ ومظاهرة ١٧ نوفمبر الضخمة ضد خفض الانفاق العام ووقوف أعضاء النقابات القومية الاثنى عشرة ، مع القطاع العام ، واتحادات الطلبة محققة بذلك نتيجة هامة ٠ وقد اشترك ١٠٠٠٠ طالب فى هذه المظاهرة ٠ وكان اشتراك النقابيين السود والنساء ملحوظ ، وفاق كل ما حدث من أعمال مماثلة فى السنوات الاخيرة ٠

وهذا العمل من جانب الطبقة العاملة وجد مساندة اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال ، وهو قرار تاريخى يرمز الى بعض التطورات اليسارية داخل حزب العمال ٠ وفى الاسبوع التالى كان هناك تنظيم مثير للاعجاب لاحزاب العمال الاقليمية ومنظمات السود بالنسبة لمظاهرة مجلس النقابات / وحزب العمال ضد العنصرية ٠

وهناك منظمات تناضل ضد الاستقطاعات فى بعض المدن كما أن هناك امكانية كبيرة لتوحيد الجمعيات التعاونية ، ومنظمات النساء والسود ، واتحادات الطلبة ، ومجالس الضواحى والحركات السياسية للجماعات مع مجالس النقابات والنقابات ٠

ومع ذلك فالاعمال التى جرت فى نوفمبر و ديسمبر ، الى جانب أنها كشفت عن الامكانيات ، سلطت الاضواء كذلك على المشكلة الرئيسية التى طرحها قبول الحركة النقابية للعقد الاجتماعى ٠ وكشف عن ذلك المشاركة غير الكافية فى مظاهرة الاستقطاعات والمداولات لاعضاء النقابات الصناعية، بغض النظر عن قرارات اللجنة التنفيذية بمساندة هذا العمل فى وقت متأخر وحضور عمال البناء والمناجم والمهندسين ٠

ان الحد من النضال من أجل الاجور الذى حققه العقد كان له تأثير سيىء على استعداد وقدرة العمال على القيام بعمل ما فى سلسلة كاملة من المشاكل ٠ وعلى سبيل المثال ، فان الاحصاءات التى قدمتها مصلحة العمل تبين أن عدد الاضرابات عام ١٩٧٦ كانت أقل ما حدث خلال عشر سنوات. وتضاءلت كافة المناقشات والمشاركة والتضامن التى يمكن أن تصاحب النضال الجماعى

الجماهيرى • وهذا هو أحد الاسباب الرئيسية فى أن رفض العقد الاجتماعي يمثل هدفا هاما اذا ما أردنا التوصل الى التعبئة الموحدة للحركة العمالية بكاملها •

ومع ذلك ، فهناك ما يشير الى أن قبضته تتراخى • ففى عدد من المصانع الهامة ـ وخاصة فى صناعة السيارات ، كانت هناك بيانات عن معارضة العقد الاجتماعي ، ونمو تلقائى سريع لمساندة العودة الى المساومة الجماعية الحرة• وقد بدأ ذلك فى التأثير على قيادة حزب العمال والمجلس العام لاتحاد النقابات، مزيدا الصراعات بين اليمين واليسار حدة بداخلها ويوضح ذلك امكانية العمل الذى سيتحدى ، وهو يتحدى بالفعل ، كافة أشكال السياسة الجديدة التى يحاول هيلى وكالاهان أن يعدوها مع قادة اتحاد العمال • والنضال من أجل بديل يسارى فى معالجة الازمة من جانب هذه الحكومة العمالية يرتبط ارتباطا وثيقا بهزيمة العقد الاجتماعي • وتلعب الموزننج ستار دورا هاما فى مساندة وتطوير هذه الحركة النامية ضد تجميد الاجور وضد الفلسفة التى تكمن خلفها •

وليس من قبيل الصدفة أن يتفق مع هذه الامكانيات من أجل وحدة وعمل أكبر فى الحركة العمالية وجود هجوم ايديولوجى متزايد الحدة ضداليسار. وجزء من هذا الهجوم كان فى مستوى التصيد الفج • ورغم ان الحملة الحالية تهدف فى الحقيقة الى عزل وتشويه كل الذين يناقشون ضد سياسة الحكومة •

وبنفس الطريقة التى يندفع بها لورد هيلشام الان لوصف الحكومة البرلمانية ، التى قيل منذ وقت طويل بأنها أكبر مساهمة بريطانية فى « طريق الحياة » الغربية ، و « كدكتاتورية انتقائية » ، فان الجناح اليمينى فى العمال يهاجم تأكيد الديمقراطية فى حزب العمال ، وخاصة الان حيث يهدد ذلك البعض منهم • وينبغى أن يقف اليسار بقوة لمساندة المبادىء الديمقراطية التى تقول بأن أحزاب العمال المحلية يجب أن يكون لديها الحق لاعادة اختيار مرشحيها ، وأن على حكومة العمال أن تنفذ قرارات مؤتمرها ، وأن النقابات يجب أن يكون لها حق ارسال مندوبيها وفق اختيارها ، بما فى ذلك الشيوعيين ، الى هيئات حزب العمال ، وأن الماركسية جزء مشروع لا يتجزأ من الحركة العمالية •

وقد صاحب هذه المناقشات الحادة حول الديمقراطية ونقل السلطة وسياسة معالجة الازمة ، نشر تقرير بالوك الذى طال انتظاره حول الديمقراطية الصناعية ، وذلك فى ٢٦ يناير الماضى • وطوال السنوات الاخيرة كانت هناك مطالبة متزايدة فى الحركة العمالية بتوسيع الديمقراطية

الصناعية فى صياغة واتخاذ القرارات الهامة • وتتميز أزمة الرأسمالية البريطانية فى نفس الوقت بالتقلص ، وكذلك بالتغير التكنيكى الهائل ، ان خطر وحقيقة الوفرة ، وحدود يوم العمل ، والحركة ، وتقييم الوظائف ، تفرض ضغوطا مستمرة لتغييرات جذرية في ظروف العمل • وهذه الظروف الموضوعية تجبر العمال المنظمين على المطالبة بأن يكون لهم كلمة فى المسائل التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت مسئولية الادارة • وبالمثل فانها تضيف الحاحا جديدا للهدف الاستراتيجى البعيد لاصحاب الاعمال لدمج المنظمات النقابية فى عمليات الادارة •

وتقرير بالوك يعكس هذه الضغوط المتناقضة • وقد استقبله بعداء شديد اتحاد الصناعة البريطانية والتعلقيات الصحفية من جانب الصحافة الرأسمالية • وهناك أسباب عديدة لهذا العداء • أولها ، انه يقدم دليلاقاطعا على أن معدل تركيز السلطة الاقتصادية فى عدد صغير نسبيا من الشركات كان أسرع منه فى معظم البلدان • وثانيهما ، يفضح التقرير مجالسالاشراف كواجهة هامة لاخفاء المكان الحقيقى الذى تكمن فيه صناعة القرار ، أى ، المجلس التنفيذى الذى لا يوجد به عمال • وتمشيا مع الدليل الذى يقدمه الحزب الشيوعى ، فانه يقف فى صف مجلس موحد مسئول عن وضعوتنفيذ السياسة •

ومع ذلك فان تقرير بالوك يحوى كذلك بعض المقترحات الخطيرة للغاية ذات طبيعة أيديولوجية وعملية ، ضارة أساسا لتحقيق هدف الديمقراطية الصناعية الاكبر فى القطاع الخاص • انها تحيى المفهوم الرأسمالى المفضوح حول أن « رأس المال والعمل شركاء متساوين » • وهى تحاول أن تحد من نطاق المسائل التى يمكن معالجتها من خلال المساومة الجماعية الحرة ، والتى ثبت فى التطبيق أنها الطريقة الوحيدة الحقيقية لتوسيع المجالات التى يمكن أن يكون للعمال فيها كلمتهم فى الشركات المملوكة بشكل خاص • وأخيرا ، فان الشىء الاخطر أن بالوك يقترح أن يكون « المديرون العمال » من ملاحظى الورش • وذلك سيقوض الدور المستقل للنقابات ويؤدى الى اغتراب ملاحظى الورش عمن يمثلونهم • وفى كلمات أخرى ، فان التقرير هو وصفة للتعاون الطبقى •

ومع ذلك ، فان نشر التقرير ، فى الوقت الذى تبدأ فيه الحركة المعادية للعقد الاجتماعى ، والتى تطالب بالعودة الى المساومة الجماعية الحرة ، فى الاتساع ، انما يضيف بعدا جديدا للمناقشة السياسية فى الحركةالعمالية ، وهذه المناقشة تطرح بشكل حاد مسائل الملكية والديمقراطية ، وتعطى فرصة

للحزب الشيوعي للمساعدة على كسب الوحدة والوضوح حول هـذه المسائل الجوهرية ٠

وفي هذه اللحظة على وجه التحديد ، عندما تناقش مسألة الماركسية فى الحركة وعندما تواجه مسألة انقاذ حزب العمال من المأساة التى ينزلق اليها ، كل الاشتراكيين ، ثم نشر مشروع برنامج الحزب الشيوعى الجديد ٠ وأحد الادوار النى يقوم بها الحزب الماركسى هو أن يكون مركز المناقشة فى اليسار حول المسائل التى تواجه الحركة ٠ والمشروع الجديد ليس مجـــرد تكرار لموقفنا الماركسى ولكنه تطوير هام لافكارنا ٠ ان المناقشة التى انفجرت حـوله ستكون ذات فائدة كبيرة لليسار فى السياسة البريطانية ٠

بيد أن الحزب الثورى ينبغى أولا أن يقوم بعمل ترشـــده الماركســـية ٠ والمشكلة المركزية التى تواجه اليسار اليوم هى كيف يمـــكن تطوير موجة جماهيرية من النضال ضد آثار سياسة الحكومة ، فى ظروف قبضة تفـــكير العقد الاجتماعى على الحركة العمالية التى لا تزال قائمة رغم تراخيها ٠ ولكى يحدث ذلك لا بد من أن يكون هناك وضوح حول البديل اليسارى ، وتطوير القوة والوحدة التى ستفرض موقفا مختلفا من الحكومة حيال الازمة ٠

ولتحقيق ذلك ستكون هناك اهمية خاصة للنضال الموحد ولمساهمة القوة الماركسية الاساسية المنظمة ، وهى الحزب الشيوعى والجريدة اليومية لليسار « المورننج ستار » ٠ وهذا هو التحدى الذى يواجه الحزب واليســـار فى عام ١٩٧٧ ٠

●



اتفاقية هلسنكى وآفاق المستقبل

بقلم : روميش شاندرا

لقد كان السلام العادل والدائم هو دائما اغلى امنيات الانسان . وتعد الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى مؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون فى أوربا وسجلت فى البيان الختامى للمؤتمر الذى وقعته منذ عامين تقريبا ثلاث وثلاثون دولة اوربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا ، تعد تعبيرا عن تصميم الشعوب على استبعاد الحرب من حياة المجتمع ، تعبيرا عن رغبتها فى الاستفادة من الطاقات المادية والروحية الهائلة للبشرية من خلال التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى من الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ان الفترة التى انقضت منذ هذا الحدث تعد قصيرة بمعيار التاريخ ولكنها كافية لان تقنع اى شخص بحكمة قادة الدول الاشتراكية وبعد النظر السياسى لعدد من رجال الدولة فى البلاد الراسمالية الذين تغلبوا على عقبات جسام وخلافات عديدة واتفقوا على تطوير العلاقات الدولية على أساس من مبادىء التعايش السلمى . والمضى قدما بالانفراج . وتتزايد الشواهد الدالة على ان ميثاق هلسنكى للسلام أعطى دفعة قوية لكفاح شعوب جميع القارات من أجل الانفراج ونزع السلاح والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

لقد لعبت شعوب أوربا دورا حاسما فى التحضير لمؤتمر قمة هلسنكى. وهكذا كانت اوربا التى اندلعت منها نيران حربين عالميتين ، والتى زحفت منها جيوش الاستعمار لكى تستعبد الشعوب وتقتلها فى مناطق مختلفة من العالم ، اوربا التى كانت مع ذلك مهد الاشتراكية العالمية والتى تحققت فيها ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وظهر فيها الى حيز الوجود النظام الاشتراكى ، هى التى اتخذت أولى الخطوات لتغيير المناخ السياسى والنفسى فى العالم ونبذت الحرب الباردة من أجل تبنى سياسة الانفراج .

ان سلسلة المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالمشكلة الالمانية جعلت من الممكن تخفيف حدة التوتر فى قلب اوربا بأن شطبت قضية الحدود الوطنية من جدول أعمال أوربا وأكدت الواقع السياسى الذى نشأ عن الحرب العالمية الثانية وهزيمة المانيا الفاشية . ولا توضح العلاقات المتنامية بين بلدان أوربا الاشتراكية وبلدانها غير الاشتراكية امكانية اتساع نطاق التعاون السلمى المفيد لكلا الطرفين فحسب وانما توضح أيضا الفرص التى يمكن لهذا التعاون ان يتيحها من أجل حل المشكلات الاوربية الملحة مثل مشكلات الطاقة والمواد الخام والنقل . وهكذا أمكن للتوقيع على بيان هلسنكى الختامى والخبرة الناجمة عنه أن يمهد الطريق من أجل أوربا أفضل

بالاضافة الى ذلك ، فانه منذ هلسنكى ، اخذت الشعوب التى نالت أو تنال حريتها تنظر الى أوربا بطريقة مختلفة . فلم تعد الشعوب ترى فى أوربا قارة الفاشيين والاستعماريين فقط ، لم تعد ترى فيها القارة التى افرزت الحروب والموت والدمار والتى لا يزال الاستعمار ينتشر من قسمها الغربى فحسب ، بل انها ترى أوربا الآن أيضا بوصفها القارة التى اتخذت خطوات هامة من أجل الانفراج وأعطت البشرية أملا اكبر فى سلام عادل ودائم وديمقراطى .

وعلى ذلك فانه من الخطأ أن نعتقد ان مؤتمر هلسنكى كان عملا جرى فى أوربا ومن أجل أوربا فقط . فهذه نظرة ضيقة تحول دون النظرة الصحيحة لعالم اليوم فى كل علاقاته المتداخلة ، فى كل تعقيده وتنوعه ، وفهم المغزى

العالمى لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الاوربي ودور أولئـك الذين جعلـوا انعقاد المؤتمر ممكنا وخلقوا الروح التى عبر عنها فى بيانه الختامى . ان مؤتمر الامن والتعاون الاوربي وبيانه الختامى يدل على قيام توازن للقـوى العالمية . ولقد كان مستحيلا ان ينعقد المؤتمر أو يصدر البيان الختـامى لولا الاسهام الهائل من جانب كل الشعوب من أجل تشكيل الانفـــــــراج والكفاح العالمى من أجل السلام والحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعى ، ضد الحرب الامبريالية والفاشية .

وفى الحديث عن هذا الاسهام ، حتى فى أكثر العبارات عمومية ، أود ايضا ان أسجل الدور الهام الذى لعبته مكاسب حركة التحرر الوطنى ، وأولها النصر البارز لشعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا ، والحركة الواسـعة للتضامن مع الهند الصينية ومع شعب شيلي وغيره من الشعوب المكافحـة ضد الفاشية ، ومكاسب الدول غير المنحازة وحركة السلام فى كل بلدان العالم .

وهكذا ، يمكن القول انه اذا كان بيان هلسنكي الختامى قد وقع فقط من جانب المشتركين فى مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، فانه فى الوقت نفسه نتيجة لجهود كل الشعوب ويؤثر على مصير البشرية بأسرها .

ان الانفراج ليس نتاج ولا هو من قارة واحـــدة . انه ليس شـــجرة تنمو فى قارة واحدة دون سواها . انه يساهم مساهمة كبرى فى تقليـــل خطر الحرب فى كل منطقة من مناطق العالم . وينظر مؤيدو الســـــلام الى الانفراج على انه عملية شاملة لارساء العلاقات الدولية على أســـــاس سليم . والواقع أن الانفراج عملية معقدة تتسم بالتناقض وتمتد على فترة طويلة ، لان الانتقال من عدم الثقة والخوف لسنوات الحـــرب الباردة الى العلاقات الطبيعية بين البلاد على اسس الثقة المتبادلة والاستعداد لتسوية الخلافات والمنازعات لا بالقوة أو التهديد أو قعقعة السلاح ، وانما بالتفاوض على أساس المساواة ، والعدالة واحترام المصالح المشروعة للطرف الاخر ، ليست مهمة سهلة .

لقد فتحت هلسنكى الآفاق امام وضع حد لسباق التسلح ، والتعاون فى اوربا ، وتحقيق مستوى معيشة أفضل لسكان أوربا . وكل هذا حيوى لبقية العالم ليس فقط بسبب اهمية أوربا ، وانما لان حل المشكلات الاوربية واحدة بعد أخرى يوضح الطريق الى تخفيف التوتر فى مناطق اخــــرى من العالم .

وكما ساهمت كل الشعوب فى نجاح مؤتمر الأمن والتعاون الاوربى ، كذلك فان روح هلسنكى تخلق امكانات جديدة ، وظروفا مواتية جـديدة

لكل شعب يكافح من اجل حياة جديدة ، ضد الامبريالية والفاشية والعنصرية والقهر والظلم ، ولا تنفصل جهود شعوب اوربا لدعم مكاسب هلسنكى عن كفاح شعوب العالم من اجل السلام والتقدم الاجتماعى. وهى ترتبط، بصفة خاصة ، بكفاح شعوب البلاد النامية التى تريد ان تضع يدها على مواردها الطبيعية ووضع حد للجوع والفقر وبلوغ الاستقلال الاقتصادى وتخليص نفسها من القهر . ان الكفاح من اجل القضاء على الفاشية فى شـــيلى وصد هجوم الفاشية فى غيرها من بلدان امريكا اللاتينية ، مثل البرازيل واوراجواى وباراجواى وبوليفيا وجواتيمالا وهايتى ونيكاراجو ، انما هو بالمثل مهمة تتجاوز حدود تلك القارة . انه واجب اممى للرأى العام العالمى، واجب لا ينفصل عن كفاحنا فى آسيا وافريقيا وفوق كل شىء فى أوربا . وهناك اتصال مباشر بين كفاح شعوب اوربا من اجل تحقيق اتفاقيـــات هلسنكي وكفاح الشعوب العربية من اجل السلام والعـــدالة فى الشرق الاوسط ، ومعارك الشعب الفلسطينى من اجل حقوقه الثابتة ، بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته الخاصة .

لقد امدت روح هلسنكي شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزيمبـــابوى بفرص جديدة للسير قدما نحو تحقيق انتصارات . فكفاحهم من اجـــل الاستقلال يساهم مساهمة حيوية فى الكفاح من اجل انهاء سباق التسلح ونزع السلاح . وبالمثل فان الكفاح لانهاء سباق التسلح امر حيوى بدوره فى الكفاح من اجل الاستقلال . ونحن لا نقول : لننتظر حتى يكون هنـــاك نزع للسلاح وعندئذ سوف نكون جميعا مستقلين واحرار . كما اننا لا نقبل الفكرة الزائفة الاخرى التى تقول ان الكفاح من اجل نزع السلاح لا معنى له حتى تتحرر كل البلدان .

واخيرا ، فان جوا من الانفراج يتيح للبشرية فرصا لحل مشكلات عالمية مثل مشكلات الغذاء والبيئة والمواد الخام . ومن وجهة النظر هـــذه فان مستقبل البشرية يتوقف مباشرة على ما اذا كانت ستنجح فى كبح جمـــاح قوى الحرب والرجعية ، ووقف سباق التسلح ، وتطلق طاقات البشرية ، وأموالها نتيجة لتنفيذ برامج اجتماعية بعيدة المدى .

أن كل مؤيدى السلام بحاجة لأن يدركوا هذه الروابط بوضوح اذا كان لابد وأن يستخلصوا الدروس الصحيحة من مؤتمر هلسنكى ، الذى يمكن وينبغى أن يكون بداية لعمليات متتابعة من الانفراج تشمل العالم بأسره .

انه من الصعب اليوم ان نجد سياسيا يدعو صراحة الى الحرب . ومع ذلك فليس معنى هذا أن أعداء الانفراج وروح هلسـنكى ، أولئـك الذين حاولوا أن يعوقوا الاعداد لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى ثم حاولوا أن ينسفوا المؤتمر نفسه ، قد القوا سلاحهم . وانما هم فقط غيروا تكتيكاتهم

وهذا التغيير ذو دلالة فى حد ذاته بحيث ينبغى أن نتحدث عنه . وجدير بالذكر انه قبل اجتماع مؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، قال خصومه انه سيفشل . ولما كانوا عاجزين عن الطعن فى المؤتمر فانهم تجاهلوا وثائقه زاعمين أنه لم يحقق شيئا . غير ان ما حظيت به مبادىء هلسنكى من دعاية أجبرتهم على القول بأن البيان الختامى اعطى « امتيازات » لجانب واحد « ليس جانبهم بالطبع » ، وانه على اى الاحوال لا يمكن تنفيذه وهم الان يتظاهرون بمساندة اتفاقيات هلسنكى ، قائلين انهم يدافعون عن روح هلسنكى ضد « التهديد السوفييتى »

غير انه لا شىء يمكن أن يخفى حقيقة الامر الواقع ــ فالحملة عما يسمى « التهديد السوفييتى » هجوم مضاد على الانفراج ، وفى المقام الاول ضد نزع السلاح ، أى ضد كل ما للشعوب مصلحة حيوية فيه .

وتهدف الحملة كذلك الى نسف الثقة العامة فى اخلاص النوايا وجدوى نشاط الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الاخرى الملتزمة بقضية الانفراج ونزع السلاح (١) ٠

ما من قدر من التضليل الدعائى أو تغيير الاقنعة على المسرح السياسى ، يمكن ان يساعد « المدافعين » فى اللحظة الاخيرة عن روح هلسنكى على اخفاء هويتهم ٠ فهؤلاء هم المتحدثون باسم القوى المسئولة عن العدوان فى الشرق الاوسط ، وحقيقة أن شعب فلسطين محروم من حقوقه السياسية ، والابقاء على حياة انظمة الحكم الاستعمارية البغيضة والعنصرية فى الجنوب الافريقى ، المسئولة عن الانقلاب فى شيلى والجهود المتواصلة « لاشاعة عدم الاستقرار » فى عدد من بلاد أمريكا اللاتينية ، والمحاولات للابقاء على تقسيم كوريا والتوتر المخيم على كوكبنا ، وعن اقامة قواعد عسكرية امبريالية جديدة ، وعن نزع السلاح ، وامدادات الاسلحة لنظم الحكم الرجعية .

من الواضح لاى شخص عاقل أن المزاعم عن « التهديد العسكرى

---

(١) كذلك تهدف الحملة على ما يسمى « التهديد العسكرى » السوفييتى الى تحقيق غرض آخر ايضا وهو ما اود ان الفت اليه الانتباه ٠ وهذا الغرض هو تضليل الرأى العام فى الدول غير المنحازة ، وخلق الانطباع بان هناك سباقا للتسلح يتحمل الطرفان مسئوليته ٠ وخلف هذا الستار من الاكاذيب ، تتدفق الاسلحة بكميات كبيرة على بلاد العالم الثالث ، وبخاصة من جانب تجار السلاح الامريكيين ٠ وبعض هذه البلاد تعمل الآن كجنود حراسة للامبريالية على سبيل « دفع » مقابل شحنات السلاح ٠ وتتزايد تبعية دول اخرى يوما بعد يوم للامبريالية نتيجة لامدادات السلاح هذه ، وبالتالى يبطؤ تقدمها نحو الاستقلال الاقتصادى ٠

السوفيتى » يقصد بها تبرير زيادة الانفاق العسكرى فى بعض البلدان الغربية • ففي عام ١٩٧٦ زادت بلاد غرب أوربا الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطي ميزانياتها العسكرية بمقدار خمسة آلاف مليون دولار . وسجلت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة رقما قياسيا اذ بلغت ١١٣ ألف مليون دولار عام ١٩٧٦ .

اما بالنسبة لاولئك الذين يربحون من التسلح ، فان الانفراج « لا باس به » بشرط الا يؤثر فى أرباحهم أو توقفهم عن زيادة أرباحهم . وهم فى هذا يلجأون الى الهجمات المباشرة وحركات الالتفاف ضد التعهد الذى قطعته حكوماتهم على أنفسها لدعم الوفاق فى المجال العسكرى ، وذلك ضد رغبات الغالبية الساحقة من شعوبهم ، التى تلقى الميزانيات العسكرية أعباء متزايدة على كاهلهم ، الامر الذى يزيد حياتهم اليومية صعوبة ويرغمهم على العمل لمدة أطول من أجل معيشتهم .

ان اضفاء الصبغة العسكرية على الاقتصاد ، لا يخفض البطالة فى البلاد الرأسمالية ، بل انه على العكس من ذلك يفاقم الموقف فى سوق العمل • ولكى يحرف بعض السياسيين الغربيين الجماهير عن الاسباب الحقيقية للأزمة الامبريالية ، يلجأون الى مختلف التضليلات • وهم يحاولون بصفة خاصة أن يشوهوا الاشتراكية ، وهذا هو الهدف الحقيقى من الحملة حول « حقوق الانسان » فى البلاد الاشتراكية ، وهى الحملة التى يشنها أعداء الانفراج بزعم الاهتمام بتنفيذ « الفصل الثالث » من البيان الختامى « التعاون فى المجالات الانسانية » .

ان البلاد الاشتراكية تنفذ باخلاص بنود هذا القسم من البيان الختامى، وهو ما يعترف به كل انسان غير متحيز • وأننى لعلى ثقة من أن كل الشرفاء الذين قد تكون الدعاية الخبيثة قد ضللتهم يرون هذا أيضا . والشىء الواضح تماما فى هذا الصدد هو أن الامبرياليين لا يعنيهم بحال من الأحوال « الفصل الثالث » . فماذا يهمهم من حقوق الانسان ؟ لو أنهم كانوا يهتمون حقا بحقوق الانسان لوجدوا مجالا اكثر ملاءمة لجهودهم فى بلادهم بدلا من التدخل بوقاحة فى شئون البلاد الأخرى • أليس من الأجدى لهم أن يوفروا عملا للايين العاطلين فى العالم الرأسمالى ؟ وعلى « الانسانيين » البرجوازيين أن ينتقلوا أيضا من الاقوال الى الأفعال فى مجال القضاء النهائى على العنصرية والفاشية والتعصب الدينى ، التى يفتقر ضحاياها الى الحقوق المدنية • وأخيرا يراودنا سؤال للمدافعين عن « الحريات المطلقة » ، الى متى يعتزمون أن يغمضوا عيونهم من حقيقة أن الرجعية تصعد اضطهاد الشيوعيين والديمقراطيين وتسجن المنشقين بما فيهم المكافحين من أجل السلام •

ان أولئك القابعون وراء الحملة يدفعهم أى شيء الا الاهتمام بحقوق الانسان . فهدفهم هو اخفاء الوضع الواقعى للأمور بخصوص حقـوق الانسان فى العالم الراسمالى ، وخلق الانطباع بأن الكفاح من أجل اعادة التنظيم العادل للمجتمع لا جدوى منه لأن حقوق الانسان « غير معترف بها فى كل مكان » . وينتج عن ذلك أن التعذيب والارهاب فى شيلى أو أعدام العمال الافريقيين فى جنوب أفريقيـا ماهى الا جزء من « ظاهرة عالمية » منتشرة ربما تكون اتخذت طابعا أكثر حدة فى هذه الحالات . ويهدف هذا الزيف الى تبرير مالا يمكن تبريره .فالحملة المعادية للسوفييت وللاشتراكية تستخدم كوسيلة لتقويض حركة التضامن العالمية مـــع ضحايا الجرائم ضد الانسانية فى البلاد التى تخضع لأنظمة حكم فاشـــية وفاشية جديدة . لكن غرضها الأساسى هو التقليل من قيمـة خبرة بلـد ثورة اكتوبر ، وانتقاص شعبية الاتحاد السوفييتى ، وتحويل الشعب الى متفرج سلبى لا سياسى وحرفه عن الكفاح ضد الظلم الاجتماعى والبطالة والتضخم والأسباب التى تؤدى اليها . وتحاول الامبريالية ، باستخدام الاكاذيب ، أن تحول بين الشعب والتوصــــل الى النتيجة الحتمية وهى انه لا يستطيع أن يمارس حقوق الانسان الطبيعية فى الطعام أو العمـل أو العناية بصحته أو تطوير قيمه الروحية مالم يغير المجتمع .

لقد ولدت فى الهند فى الحقبة التى غيرت فيها ثورة أكتوبر العالم. ولقد استفاد شعبى ، الذى كافحت معه من أجل الاستقلال ، كثيرا من ثورة أكتوبر . استفاد الالهام والمساندة . ولقد كافح شعبى ببطولة من أجل حريته . ولكن كم كان هذا الكفاح سيكون بالغ الصعوبة وكم كان عبأ التضحيات سيكون جسيما لو أنه لم يحدث فى الحقبة التى بدأتهـــا ثورة أكتوبر ولو أنه لم يتمتع بالتضامن غير المشروط من جانب الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الاخرى .

ان ثورة أكتوبر جزء من حياتى ، جزء من حياة وطنى الحبيب . من أجل هذا فان ملايين الناس فى الهند وغيرها ، وبخاصة شعوب البلاد النامية المنحازة ، ترى حملة التشويه ، المعادية للشيوعية فى صورتها الحقيقية.لأن الأعمى هو وحده الذى يعجز عن رؤية أن الرجعية تريد اضــعاف وحدة قوى السلام ، وابعاد الدول غير المنحازة عن افضل أصدقائها ، الاتحـاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الاخرى .

لقد أصبحت اعادة تشكيل العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية ــ وهو الجهد الذى يقدم الاتحـاد السوفييتى والاسرة الاشتراكية ككل أكبر اسهام فيه ــ أمرا واجبا اليوم . وهى لن تكون فعـــالة الا اذا انضمت اليه كافة الحكومات والشعوب والقوى الاجتماعية .

لقد قرأت مؤخرا مقدمة ليونيد بريجنيف لمجموعة خطاباته وكتاباته التى نشرت فى فرنسا . وفيها كتب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى يقول : « أود أن أؤكد هنا شيئا واحدا فقط . فليس يكفى أن نقــول اننا نريد السلام واننا نريد سلاما دائمــا . فنحن لا نريده فقط بل نفعل كل شىء فى مقدورنا لكى نبلغ هذا الهدف . ولا يمكن تصور السلام الدائم الا بوصفه سلاما عادلا وديمقراطيا وعالميا حقا . وبمعنى آخر ، نريد ســلاما لا يقوم على أساس أن « القوة حق » وانما على أساس مساواة كل الشعوب والدول وحريتها ، كبيرها وصغيرها ، الصناعية المتطورة منها والنامية . مثل هذا السلام يتفق ومصالح الجميع ومع مصالح كل طرف على حدة فى نفس الوقت » (١) .

هذه الكلمات البسيطة توضح هدف كل حركة السلام .

ولكن ما هو هذا السلام الذى نسعى اليه ؟ ليس سلاما يقوم على اساس توازن الرعب او على القوة والجبروت بالنسبة لأولئك الذين لا يملكونهما ، اننا نريد سلاما فى صالح الجميع وفى صالح كل طرفا على حدة . وهذه مهمة ممكنة . فعلى أى اساس يقوم تفاؤلنا ؟ انه يقوم اولا وقبل كل شىء على قــوة الاشتراكية التى اصبحت حصنا للسلام . ومع البلاد الاشتراكية تدافع الدول المستقلة الفتية عن السلام . كما ان شعوب البلاد الراسمالية لها مصلحة موضوعية فى الانفراج .

فى عام ١٩٣٦ ، عندما كنــا نكافح ضد أخطار الفاشية ونشوب حرب عالمية ثانية ، قال جورجى ديمتروف : « نحن نريد جبهة سلام تمتد فوق كل أنحــاء العالم ، من طوكيو الى لندن ، ومن مدينة نيويورك الى برلين .. علينا أن نطوق العالم بشبكة من منظمات السلام ، بحــركة تضامن دولية قوية ، وأن نمارس السياسة البروليتارية الاممية المتحدة بهدف المحافظة على السلام وشل « اليد الاجرامية » لتجار الحروب . لكن هذا النداء الشيوعى فى الثلاثينات أغرقه زئير البنادق . ومع ذلك لم تضــع دروس الحرب العالمية الثانية هباء . ذلك اننا اذا نظــرنا الى المراحل الرئيسية لحركة السلام فسنرى كيف أختلف الموقف عما كان عليــه عام ١٩٣٦ . فنظرا لتغير ميزان القوى فى العالم ، اصبحت سياسة التعايش السلمى الانفراج تلعب اليوم دورا حاسما فى الحيــاة الدولية وتحــدد أتجــاهاتها الرئيسية . وقد نجحنا فى تطويق العالم بشبكة من انصار السلام وفى تقوية حركة التضامن الدولى .

---

(١) مجلة نيو تايمز ، العدد الثانى ، ١٩٧٧ .

ثمة دليل على هذه التغيرات يتمثل فى نشاط مجلس السلام العالمى . فقد تضاعفت صفوفنا • وأمكن جمع القوى السياسية المختلفة معا فى مجلس السلام العالمى . وفى كثير من البلاد ، تتخذ حركات السلام القومية بصورة متزايدة طابع الجبهة أو الهيئة المتحدة التى تضم كل اولئك الذين يحبون بلادهم ويقفون ضد الامبريالية والفاشية ، وهذا يعنى الغالبية الساحقة من شعب أى بلد .

وتتركز مبادرات القوة الراهنة التى يتخذها مجلس السلام العالمى العالمى لتعبئة الراى العام العالمى اولا وقبل كل شىء فى دفع الحملة من اجل مزيد من التوقيعات على نداء ستوكهولم ضد سباق التسلح ومن أجل نزع السلاح وزيادة الجهد للاسراع بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى الدول المستقلة حديثا فى مناخ الانفراج وتوسيع جبهة التضامن مع شعوب شيلى وجنوب افريقيا وقبرص وغيرها من البلدان . ولقد تزايد تأثير قوى السلام وشعبية الافكار التى تدافع عنها الى حد أن رجال سياسة واعضاء فى البرلمان وحكومات بأسرها أصبحت مضطرة لان تعمل له حسابا .

فتحت ضغط الراى العام ، يتوصل عدد من رجال الدولة فى أوربا الغربية الى نتيجة أن المصالح القومية لبلادهم قد أضيرت ضررا بالغا بقبول طلبات حلف شمال الاطلنطى ، التى تعنى زيادة التسلح . ويواجه الساسة الغربيون صعوبة متزايدة فى تجاهل الراى العام الذى يُصر على خفض الميزانيات العسكرية كما فعل الاتحاد السوفييتى مرارا فى الماضى وكما يفعل اليوم أيضا .

وردا على المطالب المتزايدة من جانب انصار السلام فى الولايات المتحدة تعهد الرئيس جيمى كارتر من جانبه اكثر من مرة خلال حملته الانتخابية وبعد توليه الرئاسة بأن يخفض الميزانية العسكرية للولايات المتحدة • غير ان هذه التعهدات لم تنفذ بعد •

ان ما قاله جورجى ديمتروف منذ اكثر من اربعين عاما لا يزال صحيحا . ففى ظروف اليوم يتعين علينا ان نوسع شبكة منظمات أنصار السلام وندعم التضامن الدولى • فما كان مطلوبا يومها لا يزال مطلوبا اليوم هو حركة سلام قوية . ومهمتنا لا تقتصر على الدفاع عن السلام فحسب ، أو ان نشل أيدى أولئك الذين يريدون اعادة الحرب الباردة أو حتى الحرب الساخنة . ذلك ان الفترة الجديدة من الانفراج حددت لنا مهام جديدة الامر الذى يجعل من حقنا أن نطلق على أنفسنا اسم بناة السلام . كما اننا بحاجة الى شبكة واسعة من منظمات السلام من أجل بناء العالم الجديد الذى نسعى اليه جميعا .

ان عام ١٩٧٧ قد يصبح عاما حاسما الى حد كبير فى هذا الصـــدد . اذ هو سيشهد مفاوضات بشان خطـــوط هامة ومبشرة للسياسة الدولية . وتعلق البشرية آمالا كبارا على الجولة الثانية من المحـادثات الســوفييتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . كما انها تتطلع الى تحقيق تقدم فى محادثات فيينا بين تسع عشرة دولة لخفض القـــوات المســلحة والاسلحة فى وسط اوربا . وبالاضـــافة الى ذلك ، فمن المحتم استئناف محادثات جنيف بهدف انهاء الحرب العدوانية فى الشرق الاوســـط . كما أن اجتماع بلغراد لوزراء خارجية البـــلاد التى حضرت مؤتمر هلسنكى من المقرر أن يسهم فى الامن الاوربى .

ثمة مطلب ملح اليوم هو ان يقوم أنصار السلام بشن هجوم عالمى.فمن الامور الجوهرية أن يقوم انصار السلام فى العالم أجمع بحملـة من أجـل دعم وتقوية روح هلسنكى ، من أجل التنفيذ الكامل للبيان الختامى لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى ، من اجل مبادرات جديدة . ان عليهم أن يضمنوا أن الانفراج قد غدا ثابتا لا يمكن الرجوع عنه . وقــد قال فردريك جوليو كورى مؤسس مجلس السلام العالمى ((ان شعبا واحدا بمفرده ، ناهيك عن فرد بمفرده ، لا يستطيع أن يقضى على خطر الحرب . ان الجهود المشتركة لشعوب جميع البلدان هى التى ستجعل من الممكن تحقيق هذا الهدف)) .

هذه هى الروح التى توجه حركات السلام القومية والدولية ، فليست المسالة أن حركة واحدة او عدة حركات تفرض وجهة نظرها على الاخرين. ولكننا ندرك أن أهم شىء فى الوقت الراهن هو وحدة السلام . ونحن اليوم اكثر حاجة الى هذه الوحدة من اى وقت مضى ، ربما اكثر مما قبل بيان هلسنكى الختامى ، لان الهجوم المضاد الذى يشنه انصار الحرب الباردة ليس مجرد هجوم مضاد آخر وانما هو عملية بالغة الخطورة . ولكنه مع ذلك مقضى عليه بالفشل وستهزمه ارادة وقوة الشعوب .

قبل عام واحد من هلسنكى قلنا : ((ان المؤتمر سينعقد وسينجح)) . ولقد ضحك بعض الناس ، وقالوا اننا نعيش فى جنة للبلهاء . ولكننا نردد اليوم اننا سنمضى الى مكاسب جديدة من اجل قضية السلام .

ونحن معا نستطيع ان نفعل ذلك

●

وجهة نظر..

العودة..
لسياسة الحرب الباردة

بقلم: بوهوسلاف شنوبك

أصبحت السياسة الدولية مركزا لاهتمام البشرية جمعاء وتعتبر بحق السياسة الخارجية لمجموعة البلدان الاشتراكية القوة المحركة الكامنة وراء التغيرات الديناميكية المواتية في العالم • فهذه السياسة التى تستوحى الفكرة اللينينية عن التعايش السلمي تنير الطريق لعملية اعادة صياغة العلاقات الدولية وتصفية مخاطر الحرب •

وقد برزت قضية التعايش السلمي بفعل القوانين الاجتماعية الموضوعية وكذلك بفضل النضال الذى شنته مجموعة البلدان الاشتراكية وكل القوى المعادية للامبريالية على امتداد سنين طويلة •

ويعكس الجهد المبذول لتحقيق علاقات مستقرة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ـ علاقات لاتتأثر بالاعتبارات الدقيقة ـ يعكس الاحتياج الموضوعى لمثل هذه العلاقات والتى تتوافق مع المصلحة الذاتية لجميع الناس المحبين للسلام •

وقد برهنت السياسة اللينينية الرامية الى السلام والتقدم الاجتماعي التى تتبعها الأحزاب الماركسية ـ اللينينية فى اطار القضية المشتركة مع القوى المحبة للسلام والتقدمية والديموقراطية ، برهنت على أنها السياسة الوحيدة الصحيحة والايجـابية • وقد اعلن ليونيد بريجنيف أمام المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى أن « العالم يتغير أمام أعيننـا ويتغير نحو الأفضل » •

ويعتبر المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى الذى طـور برنامج السلام الذى وضعه المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفييتى حافزا قويا جديدا للاتحاد السوفييتى والبلدان الأخرى فى الأسرة الاشتراكية لتقـديم مبادرات هادفة فى السياسة الخارجية • وقد عبر المؤتمر الـ ١٥ للشيوعيين التشيكوسلوفاك عن تصميمه على التنفيذ الخلاق والحازم لهذا البرنامج • وقال جوستـف هوساك السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشـيوعى التشيكوسلوفاكى « يمكننا الآن أن نزيد فعاليتنا بدرجة كبيرة فى ميدان السياسة الخارجية ويرجع ذلك الى التنسيق الوثيق بيننا، وبين الاتحـاد السوفييتى والبلدان الشقيقة الأخرى فى الأسرة الاشتراكية • لقد استفدنا من الظروف المواتية التى نجمت عن تنفيذ برنامج السلام الذى أقره المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفييتى • وساهمنا بنصيب فى التطبيق العملى لهذا البرنامج • كما أن التطوير الذى أنجزه المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى لبرنامج السلام يخلق فرصا جديدة أمامنا لنقوم بنشـــاط هادف فى السياسة الخارجية يتفق مع مصالح وأهداف دولتنـــا • ونحن نؤيد تأييدا كاملا هذا البرنامج وسنعمل من جانبنا على تنفيذه » •

قدم الاتحـــاد الســــوفييتى وتسانده البلدان الاخــــرى فى الاسرة الاشتراكية مقترحات جديدة الى الدورة الـ ٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة تستهدف تحقيق تقدم حاسم فى مجال الحد من سباق التسلح ونزع السلاح وجاءت تلك المقترحات فى صورة مذكرة شـــاملة تتنـــاول برنامج كامل لتحقيق هذا الغرض • وأصبحت هذه المذكرة وثيقة رسـمية من وثائق الأمم المتحدة • وقد كان لهذه المقترحات السوفييتية تأثير قوى على مجرى المداولات فى الدورة الـ ٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقدمت اللجنة السياسية الاستشارية لبلدان معـــاهدة وارســـو فى اجتماعها بتاريخ ٢٥ و ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ فى بوخارست مقترحات جـديدة ذات أهمية كبرى وتفصح عن الجهود المتواصلة التى تبذلها بلـدان الأسرة الاشتراكية لازالة جميع آثار الحرب الباردة ودفع عملية الانفراج وتصفية خطر الحرب وضمان سلام دائم فى أوروبا والعالم • ويعكس عنوان البيان الذى صدر عن هذا الاجتماع « من أجل مكاسب جديدة •• فى الانفراج الدولى ، ومن أجل أمن أكبر وتعـاون اكبر فى اوروبا » يعكس بـدقـة

الجهود التى لا تكل والتى تبذلها بلدان معاهدة وارسو لتطبيق اتفـاقيات هلسنكى ومد نطاق الانفراج الى المجال العسكرى ٠

وفيما يتعلق بالاجتماع القادم لبلدان هيلسنكى حول التعـاون والأمن الأوروبى والذى سيعقد فى بلغراد ، فاننا نؤيد بالكامل الموقف الذى أعلنه ليونيد بريجنيف أمام المؤتمر الـ ١٦ للنقابات السـوفييتية والذى يقول : يجب ان يكون الاهتمام الاساسى لاجتماع بلغــراد هو الســلام والامن فى أوروبا وتنمية التعاون بين البلدان الأوروبية ٠ والمهام الأســاسية لهــذا الاجتماع الذى سيعقد فى العاصمة اليوغوسلافية من وجهة نظرنا ، ليست مجرد استعراض لما قد تم انجازه بل للوصول الى اتفاق حول توصــيات ومقترحات محددة لزيادة التعاون)) ٠

ولكن علينا أن نحارب ذلك التفسير الخاطىء والمتعمد لسياسة الانفراج والذى لا يهدف الى تقييمه باعتباره سياسة تقلل أخطار الحـرب وتعزز السلام بل يسعى الى جعله أداة لخدمة حل المشاكل الدولية بما يتفق مع المخططات الامبريالية فى تعويق الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى ٠ ولا شك أن مصير هذه المحاولات الأخيرة هو الفشل ، ولكن من الخطأ وصف فشلها بأنه ((أزمة)) لسياسة الانفراج كما تصوره الدعاية الرأســمالية فالشىء الذى نراه ونشاهده اليوم هو ازمة المعتقدات البـالية للســياسة الامبريالية ٠

وتعمل البلدان الاشتراكية من أجل تكملة الانفراج السياسى بالانفراج العسكرى ، وذلك من أجل تكبيل أيدى الرجعية التى ترى خلاصها ونجاتها فى القوة العسكرية والتى تربط الانفراج بالنمو المتواصل للقوة العسكرية للامبريالية ٠

ويتوافق الطابع الازدواجى للسياسة الرسمية لحلف « الناتو » ـ الادعاء بالعمل فى سبيل الانفراج السياسى فى نفس الوقت الذى تتم فيه على قدم وساق تحضيرات مكثفة للحرب ـ مع أهداف أشـد القوى العــدوانية فى العالم ٠ وهذه السياسة هى فى الواقع موضوعة من قبل التحالف العسكرى ـ الصناعى وتفصح عن قوته وجبروته ٠ ويرمى التحالف العســكرى الصناعى من هذه السياسة الى حماية مركزه الممتاز فى الاقتصاد والسياسة الرأسمالية ، ولهذا يحاول اقناع الرأى العام بأن « العالم الحر » مهدد من الداخل والخارج من قبل « الشيوعية الدولية » ٠

تختلق الرجعيةمختلف أنواع الحكايات والقصص عما تسميه ((بالخطـر السوفييتى » وتقدم تفسيرات خاطئة للسياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية وتنسب اليها محاولة فرض « السيادة العـالية » النــابعة عن ((تعطش

الشيوعيين للقوة » كما تصور الحياة فى البلدان الاشتراكية بلون مظلم وتتشكك بطريقة ديماجوجية فى شرعية واستقرار الأنظمة الاجتماعية لهذه البلدان .

وتحاول بعض بلدان حلف « الناتو » أن تعين نفسها فى منصب المحقق فى مدى التزام البلدان الاشتراكية باتفاقيات هيلسنكى بينما ما زال يتعين على هذه البلدان نفسها أن تشرع فى تنفيذ هذه الاتفاقيات على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف . ولكن ربما يتخيلون أن الوثائق الموقعة فى هيلسنكى ليست ملزمة على قدم المساواة لكل الأطراف . ويتضح هذا فى عزوفهم الواضح عن تحقيق أى تقدم حاسم فى محادثات فيينا حول خفض التسلح والقوات المسلحة فى أوروبا الوسطى ، وفى محاولاتهم الحصول على ميزات أحادية الجانب .

وكذلك لم يتخل بعد الغرب الرأسمالى عن العادة السيئة فى استخدام التجارة مع بلدان الاسرة الاشتراكية كأداة للضغط والاستنزاف بهدف الحصول على تنازلات سياسية . ويدعى اليمينيون والرجعيون بأن الظروف السياسية المناسبة لقيام التعاون الاقتصادى فى أوروبا ما زالت غير موجودة ويضعون العراقيل فى طريق التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . ويزعمون أيضا بأن الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية هم شركاء لا يمكن الاعتماد عليهم والوثوق بهم . ولا شك أن هذا الادعاء يخدم الأغراض المعادية للشيوعية .

وتثير أيضا بعض الدوائر مناقشات عامة حول فائدة أو جدوى تقديم قروض للبلدان الاشتراكية . وفى هذا الصدد يشوهون الحقائق ويتحدثون عن « المديونية الزائدة » للبلدان الاشتراكية للغرب ويتناسون فى نفس الوقت الحقيقة المعروفة بأن البلدان الاشتراكية توفى دائما بالتزاماتها وتسدد قروضها بانتظام ، هذا فى نفس الوقت الذى تمنح فيه البلدان الاشتراكية قروضا للبلدان الأخرى : فالقروض قد أصبحت فى عالم التجارة اليوم أحد الأشكال الأولية للتجارة الخارجية . ولعله يكون من الأفضل للمدافعين عن الإمبريالية الذين يبدون القلق ازاء مشكلة « المديونية » أن يتدارسوا زيادة العجز فى التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية وسياسة القروض الحكومية التى تتبعها بعض بلدان « السوق المشتركة » بهدف انقاذ الاحتكارات قبل أن يكون الهدف خدمة المصلحة القومية .

وتستهدف جميع هذه الاختلافات بمختلف أنواعها التشكيك فى فائدة وامكانية قيام تعاون اقتصادى وتجارى على أساس المنفعة المتبادلة بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ويرفض رجال الأعمال الواقعيين الاتجاه للحد من أو تقييد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان الاشتراكية هذا رغم أن موقفهم لا يتسم بالثبات ازاء العلاقات مع بلدان الأسرة الاشتراكية وخاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق اتفاقيات هيلسنكى • ومع ذلك ، فهم يعترفون باهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلدان الأسرة الاشتراكية من منطلق ضمان النمو الاقتصادى وخلق مجالات للعمل والحصول على المواد الخام والبضائع المصنعة • ولكن أصبح من الضرورى الآن الاعتراف فقط بهذا بل التصرف والانطلاق وفق هذا المفهوم •

وتضع السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية فى تقديراتها الاتجاهات والظواهر الدولية المشجعة فيها وغير المشجعة • وتعترف بامكانية التعاون بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية والمساومات التى يتم التوصل اليها على المواقف الجوهرية للبلدان الاشتراكية حيث انها تقوم على أفكار السلام والأمن والمساواة والمنفعة المتبادلة . ولا شك أنه لابد من القيام بجهود كبيرة أخرى لتوسيع مجالات تطبيق هذه المبادىء فى العلاقات الدولية • وأسرة البلدان الاشتراكية مصممة على بذل كل ما وسعها لتحقيق هذا الهدف • ولكن الكثير سيتوقف على الجانب الآخر أى على المعسكر الرأسمالى الذى لا تحكمه دائما الواقعية فى التفكير ، ولم يكتسب بعد الفكر الواقعى اليد الطولى على مخلفات الحرب الباردة •

ولا يمكننا اتخاذ موقف اللامبالاة ازاء المواقف المتناقضة للدوائر الحاكمة ومختلف تكتلات البلدان الامبريالية ازاء العمليات الدولية • ولا شك أن مناهضى الانفراج تسبق تحركاتهم تصريحات ذات خطورة خاصة • فهم يسممون مناخ التعاون الدولى بتصريحات مفرضة تصل لحد التدخل فى شئون البلدان الاشتراكية مما يفسد العلاقات بين الدول ويعقد تطورها • ويجب على الذين يحاولون بمختلف الحجج الانتهازية ابتزاز أسرة البلدان الاشتراكية أن يكونوا على يقين بان هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل •

وترجع الاختلافات بين مختلف مجموعات البورجوازية الاحتكارية فى مجال السياسة الخارجية الى زيادة عمق الأزمة العامة للرأسمالية • وأصبح التطلع الى انهاء الأزمة باللجوء للمغامرات العسكرية لا يروق كثيرا للطبقات الحاكمة ، هذا رغم أنه ما زالت هناك مجموعات من البورجوازية ما زالت تطمع فى أن تستعيد الامبريالية نفوذها الذى كانت تتمتع فيه بالماضى على عملية التطور الاجتماعى (١) فهى تريد أن تكون لها الكلمة الحاسمة

---

(١) والمثال على هذا الموقف نجده فى اراء السناتور دانييل ب• موينيهان المندوب السابق للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة • فهو يدعو الى اتباع سياسة « عنيفة » تجاه الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى على أن تحول هذه السياسة دون « تدهور النفوذ الايديولوجى لامريكا وقوتها العسكرية التقليدية وهيمنتها العالمية » (انظر انترناشيونال هيرالد تريبيون بتاريخ ١٤ مارس ١٩٧٧) •

فى تقرير نظرة البلدان الرأسمالية للشئون الدولية بما تتضمنه هذه النظرة من اتجاهات واقعية واتجاهات أخرى عفى عليها الزمن وغالبا مايؤدى هذا الى تقديم تنازلات الى الرجعيين المتطرفين الذين يدعون الى المواجهة المستمرة مع البلدان الاشتراكية وتؤدى سياسات العداء للشيوعية والعداء للسوفييت ، والنشاط المتزايد لأعداء الانفراج ، ومحاولات اعاقة العلاقات الطبيعية بين الدول باستخدام كافة أشكال التخريب الايديولوجى والتكتيكات التسويفية فى محادثات نزع السلاح ، وأيضا سباق التسلح فى البلدان الرأسمالية الى تسميم المناخ فى أوروبا ، واحباط الثقة المتبادلة المتنامية بين البلدان الاوروبية فيما يتعلق بأمنها واثارة العداوة تجاه البلدان الاشتراكية .

وتختلق الوكالات الخاصة التابعة للامبريالية والتى نعتبر جزءا تابعا للتحالف العسكرى ـ الصناعى كافة أنواع المعلومات المزيفة ، وهو أمر يعد استمرارا للحرب السيكولوجية فى فترة الخمسينات . وتمثل الحملة المزيفة حول الانتقاص المزعوم لحقوق الانسان فى البلدان الاشتراكية افتراء فاضحا على نظامنا ، ومحاولة لاخفاء الحقيقة بأن الرأسمالية هى النظام الذى يدوس يوميا بالأقدام حقوق الانسان فى ملايين الحالات . ويحاول مروجو الافتراءات اختصار الجوانب المتعددة لبيان هلسنكى الختامى واحكامه العديدة الى مجرد عملية مساومة فى السوق ـ فهم يريدون من الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى أن « يدفعوا » ثمن الاعتراف بحدود ما بعد الحرب فى أوروبا بأن يقدموا تنازلات تتعلق بتوفير حياة مريحة لحفنة « المنشقين » الذين يشن العالم الرأسيمالى حملة جماعية لمناصرتهم .

وتناول **جوستاف هوساك** الأساليب التى تستخدمها الدعاية الامبريالية وقال « نحن لا نرغب فى تقليل قيمة هذه الحملة ضد البلدان الاشتراكية ومع ذلك تبرهن التجربة التاريخية على أن كل حملة قائمة على الكذب والخداع ، كل حملة تناقض الواقع وتتعارض مع ادراك الشعب لابد وأن يكون مصيرها الفشل . وسيكون مصير الأدوات الحقيرة الذين وضعوا أنفسهم فى خدمة منظمى هذه الحملات نفس المصير الذى لقيه أمثالهم من قبل ألا وهو مزبلة التاريخ » .

ويتستر أعداء الانفراج على حملاتهم المضادة باللجوء الى الحجج «الأخلاقية» وغيرها من الحجج ولكن هذا لا ينفى أن المصالح الطبقية الضيقة هى التى تكمن فى الواقع وراء حملاتهم وكلما ازداد تأزم الوضع المتفاقم فى

البلدان الرأسمالية ، كلما ازادا اللجوء الحتمى للبورجـــوازية الى مختلف أشكال العداء للشيوعية • هذا ، وبينما خلفت معظم البلدان وراءها اسوأ مراحل الأزمة الاقتصادية الحالية الا أن الامبرياليـــة ما زالت تمـــر بأدق مرحلة في تاريخها • وليس من قبيل المصـــادفة أن احتمـــال اشـــتراك الشيوعيين فى حكومات بعض بلدان أوروبا الغربية قد أصبح أحد الأسباب الرئيسية للحملات التى تشنها الرجعية اليوم ، وتتفاقم التناقضـــات والصراعات فى البلدان الرأسمالية مع نمو الطبقة العـاملة والحـــركات الديموقراطية وحركات التحـــرر الوطنى • ويزداد تأثير الجمـــاهير على السياسة الخارجية للمجتمعات المستغلة مع كل تقدم يحققه الصراع الطبقى وتدرك شعوب البلدان النامية بأنها لاتستطيع كما لا ترغب أكثر من هذا فى الاستسلام للفقر والجهل والقهر • كما أنها ترفض الخضوع لأى شكل من أشكال الاستعمار الجديد والاستغلال مهما كانت درجته • وقد أصبح الوعى والادراك المتنامى من جانب مئات الملايين عاملا حاسما •

اننا واقعيون وننظر الى الأشياء كما هى • فليس فى وســـع مـؤتمر هلسنكى أن يصفى التناقضات الجوهرية بين الاشتراكية والرأســـمالية ولكنه يشير الى الطريق الذى يمكن أن تتطور فيه سلميـــا العـــلاقات بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المتعارضة • ومن ثم فان تنفيذ اتفـــاقيات هيلسنكى يمكن أن يشجع الانفراج ويعطيه طابعا أكثر دواما •

ولا يعنى أن نكون واقعيين ان نتراخى فى « هجومنـــا السـلمى » • وتشكل المبادرات السلمية للبلدان الاشتراكية أســـاســـا متينا لمثل هذا الهجوم • وتنمو اهمية هذه المبـــادرات مع ازدياد قوة أسرة البلـدان الاشتراكية • فالتقدم الذى يحققه كل قطر اشتراكى وازدياد قوة البلدان الاشتراكية كمجموعة يستتبعه الحد من تأثير النفـــوذ الامبريالى ، من حيث أن السياسة الخارجية لأسرة البلدان الاشتراكية وهجومها السلمى منسق بعناية كما أن موقفها من المشاكل الدولية يتسم بطابع انسانى عميق •

ويمكن الجمع بين الاخلاص للمبدأ وللأهداف الطبقية للاشتراكية ، وبين الواقعية السياسية والمقاومة الحازمة للمحاولات الامبريالية العدوانية فى رسم سياستنا اذا استخدمنا الماركسية ـ اللينينية فى تحليـــل اتجـــاهات التطور الكامنة فى العلاقات الدولية وسبرنا قوانينها الأساسية • تقـــول **الوثيقة الختامية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية (برلين عام ١٩٧٦)** أن « البلدان الاشتراكية فى ضوء تطورها ونموها الاقتصـــادى الدائم النابع من طبيعة المجتمع الاشتراكى التى تخدم مصـــالح الشـــعب العامل ، وفى ضوء سياستها الخارجية التى تسعى الى دعم مبادىء التعايش السلمى والتى يتزايد تأثيرها على العلاقات الدولية تلعب دورا بارزا فى منع

نشوب حرب جديدة وفى تدعيم الأمن الدولى ومواصلة عملية الانفراج » .

وتساعد المبادرات التى تقدمها البلدان الإشتراكية فى مجال السياسة الخارجية على سرعة تحقيق التقدم الاجتماعى والتحول الثورى العالمى . كما توسع المصالح المشتركة ـ التى تربط مصالح البلدان الاشتراكية بالمصالح الجوهرية للشعب العامل فى العالم ـ الأساس الذى تبنى عليه السياسة الخارجية الاشتراكية وتضيف اليها المزيد من القوة والطاقات .

ويتخطى الانفراج ، اذا نظرنا اليه من حيث نشأته أو ما يتضمنه ، نطاق العلاقات بين الدول ، فهو بحكم منطق تطوره أصبح جزءا لايتجزأ من التاريخ الاجتماعى . ويؤثر الانفراج على الراسمالية وسياستها الخارجية بل يصل تأثيره الى عمليات التطور التى تأخذ مجراها فى داخل اطارها . وعلينا أن نضع فى أذهاننا العوامل التالية ونحن نحدد طبيعةو مجال هذا التأثير .

ـ ان العلاقات بين الدول التى تنتمى الى النظامين المتعارضين قدأصبحت بشكل متزايد مجالا هاما من مجال التعبير عن التناقضات الجوهرية لعصرنا وساحة من ساحات التنافس التاريخى بينهما .

ـ يعكس التحول فى الحرب الباردة الى الانفراج الازمة العميقة فى سياسة العدوان الامبريالية الأمر الذى يدفع الامبريالية الى محاولة تكييف نفسها مع الواقع المتغير .

ـ ولكن التكيف مع الظروف الدولية الجديدة يصاحب نمو فى الاتجاهات الواقعية للسياسة الخارجية للبلدان الرأسمالية وان كان يصاحبه من الناحية الأخرى نشاط متزايد من جانب أعداء الانفراج .

ـ ويتسع الطابع الاجتماعى للعلاقات الدولية مع اضطراد عمليات اعادة تشكيل هذه العلاقات وتنضم مجموعات جديدة من الناس الى النضال من اجل السلام والانفراج عندما تتيقن من الدور التقدمى للاشتراكية والدور الرجعى للرأسمالية .

وتتفق سياسة التعايش السلمى ، التى تهدف الى كبح جماح القوى الامبريالية العدوانية ، اتفاقا كاملا مع مصالح الجماهير التى تقاتل فى سبيل التحرر الوطنى والديموقراطية والتقدم الاجتماعى . بيد أن الاخلاص للأممية البروليتارية والتضامن المتزايد للطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية وتدعيم كل القوى المعادية للامبريالية تعتبر شرطا هاما لكسب النضال من

أجل الانفراج والأمن والتعاون الدوليين ولضمان مستقبل اجتماعى أفضل للبشرية جمعاء ٠

لقد كان دائما للدور الذى تلعبه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية فى الصراع الطبقى العالمى والارتباط بين العلاقات الدولية والعملية الثورية العالمية أهمية جوهرية فسياسة وأيديولوجية حركة الطبقة العاملة الثورية نستوعب أهداف النضال من أجل السلام الدائم وتقوية الوحدة العالمية للشعب العامل ٠ ويحاول المعادون للشيوعية خلق تعارض بين النضال من أجل سلام دائم والأممية البروليتارية وبالتالى يحاولون اضعاف كلاهما ٠ فالحملات المعادية للشيوعية والمعادية للسوفييت فى البلدان الرأسمالية تستهدف توجيه الضربات للانفراج وتقويض الأممية البروليتارية والاشتراكية ولا شك أن هذه المحاولات المتصلة لتحقيق هذه المهمة ذات الشقين تنبع من رغبتها فى انقاذ آخر أشكال الأنظمة الاستغلالية ٠

ونحن نفخر بأن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تلعب دورا فعالا فى صياغة وتنسيق مبادرات البلدان الاشتراكية وتنفيذها ٠

وقد هيأنا لتحقيق ذلك ، التقدم الذى حققه شعبنا فى مجال حل مشاكل السياسة الخارجية والمشاكل الاقتصادية تحت قيادة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى ٠

وما زال أمام السياسة الخارجية لتشيكوسلوفاكيا برنامج متنوع وواسع من المهام لانجازه هذا العام ٠ وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فاننا سنتبع اسلوب المفاوضات الجادة لحل المشاكل وسنقيم صلات جديدة ونطور الصلات القديمة ونرفع مستواها ، كما سنقوم بزيارات ولقاءات وتشاورات ، وسنبرم اتفاقيات جديدة ٠ وكذلك سنواصل تنفيذ القرارات حول السياسة الخارجية التى أصدرها المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى والتى تستهدف خلق ظروف خارجية مواتية لبناء مجتمع اشتراكى متطور فى جمهورية تشيكوسلوكيا الاشتراكية وتعزيز السلام العالمى ٠

وستبذل جمهورية تشيكوسلوكيا الاشتراكية فى تعاون مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى كل ما فى وسعها لزيادة تدعيم مراكز البلدان الاشتراكية وجميع القوى الديموقراطية والتقدمية فى العالم والكفاح من أجل السلام والأمن فى كوكبنا ٠ ولا يخالجنا شك فى أن تحقق هذه الأهداف التاريخية يتفق مع الاحتياجات والرغبات والمصالح العميقة لشعبنا ٠

●

● فنزويلا ●

دور الاقتصاد في السياسة

بقلم : جيرونيمو كاريرا

تواجهنا نحن الشيوعيون الفنزويليون مهمة عاجلة وعلى درجة كبيرة من الاهمية الا هى الدراسة العلمية للاوضاع والحقائق القومية التى يعمل فى اطارها حزبنا .

فالماركسية ـ اللينينية اكبر من مجرد كونها نظرية للثورة البروليتارية . وبالقطع فهى فى المحل الاول النظرية المرشدة للطبقة العاملة ، ولكن فى عالم اليوم يزداد الاقتناع بها من جانب حركات التحرر الوطنى المعادية للامبريالية ، ولقد اكدت التجارب هذه الحقيقة اكثر من مرة . ومع ذلك فلا يستطيع الحزب الثورى الطليعى تقييم الوضع فى بلاده تقييما سليما الا اذا استطاع ربط المبادىء النظرية ـ تلك المبادىء التى وضعها مؤسسو الماركسية ـ اللينينية ويجرى تطويرها من خلال الجهد الجماعى للاحزاب الشيوعية والعمالية ـ بالتجربة الثورية . ويمكن تحقيق ذلك بالدراسة المتانية والمنظمة لكل الحقائق والمعلومات التى تصيغ كيان المجتمع .

وتوضح تجربتنا أن التحليل المبتور للحقائق أو الاستنتاجات الخاطئة المترتبة على مثل هذا التحليل تؤدى الى فقد الاتجاه تماما كما يؤدى اللجوء الى النظريات المجردة . وينجم عن المبالغة فى مكاسب الثورة أو درجة نضوج الظروف اللازمة لتحقيق هذا الاجراء أو تلك الخطوة أخطاء وانتكاسات . ويؤدى الى نفس النتيجة التقليل من قيمة الفرص والامكانيات التى تتمتع بها القوى الثورية .

ويتعين علينا نحن الشيوعيون الفنزويليون تصحيح أخطاء الحزب التى دفعت اليها ظروف عمله . ففى الحقيقة كان على الحزب الشيوعى فى خلال الـ ٤٦ عاما الماضية منذ تأسيسه أن يعمل دائما فى ظروف الارهاب الوحشى الذى مارسته الحكومات الموالية للامبريالية التى توالت على السلطة . ويجب أن يكون واضحا أن مثل هذا الحزب الذى يناضل من أجل بقائه والذى مر غالبية قادته بمحنة السجن والذى كرس أعضاؤه طاقاتهم للنضال ضد الانظمة الديكتاتورية لايمكن أن يعطى الاهتمام الكافى بالدراسة والبحث المنظم . وللأن مازلنا نواجه عقبات ومصاعب جدية فى هذا الشأن وكذلك فى التوعية الماركسية ــ اللينينية لكوادرنا .

وعانى الحزب من هذه المصاعب فى وضع مشروع برنامجه الذى تم اقرار صياغته النهائية فى المؤتمر الخامس للحزب « نوفمبر ١٩٧٤ » . وبالطبع بذلنا اقصى مانستطيع لتضمين المفاهيم التى توصلنا اليها من التحليل العلمى للوضع فى داخل البلاد وفى العالم الخارجى فى البرنامج وقد دأب الحزب على القيام بهذا التحليل العلمى على مدار السنين ولكن النجاح لم يكن حليفه دائما . ويرجع عدم النجاح الى عجزنا عن اجراء التقييم السليم للحقائق والاوضاع المحلية وهو الامر الذى ظهر بوضوح فى المؤتمر الثالث للحزب وفى الاخطاء الخطيرة التى ارتكبناها فى الفترة التى أعقبت المؤتمر مباشرة والتى وصفناها باسم « سنوات الكفاح المسلح » .

وبعد ذلك فى عام ١٩٦٧ والفترة التالية أصبح واضحا تماما أمام اللجنة المركزية لحزبنا الحاجة الشديدة لتصحيح مسار سياستنا ولاجراء الدراسات الجادة التى تمكننا من التفسير الصحيح للتغيرات العميقة التى كانت تأخذ مجراها فى الظروف الاقتصادية المحلية والمجتمع ، وهى تغيرات كنا عاجزين عن تقييمها أو حتى التنبؤ بها .

وقد أمكننا بسهولة التحول التدريجى من العمل تحت الارض الى العمل القانونى « ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ » وذلك بفضل عدد من العوامل مجتمعة وفى المحل الاول الانقسام فى الحزب الحاكم وهزيمته فى انتخابات ديسمبر عام ١٩٦٨ . ومع ذلك صاحب هذا التحول مشاكل حزبية داخلية

خطيرة وتطورت الى أزمات خطيرة حالت بيننا وبين القيام بتحليل اكثــر عمقا لظهور الانحرافات اليسارية التى افقدتنا مؤيدينا فى اوساط الشعب الذين قد كسبناهم اثر هزيمة ديكتاتورية بيريز جيمنيز فى يناير ١٩٥٨ ، والتى اعاقت كذلك رؤيتنا للتغيرات التى شهدتها بلادنا التى كانت تتطور بسرعة من الناحية الرأسمالية .

وكان لابد لانتاج البلاد لـ ٣ مليون برميل زيت يوميا على مدار عقدين فى سنتين ، كان لابد لهذا أن يحقق تفسخا شاملا وكاملا للهياكل شبه ــ الاقطاعية البالية فى فنزويلا . وحدث فى هذه المرحلة ، عندما كـانت البلاد واقعة تحت سيطرة ديكتاتورية **جوان فيسنت جوفي** الموالى لامريكا، ان تأسيس الحزب الشيوعى الفنزويلى فى عام ١٩٣١ . وأدى التغلغــــل الامبريالى الى التطوير السريع والمكثف للاقتصاد الراسمالى وان كان تابعا وأعرج . وأحدثت هذه التغيرات بدورها تأثيرا عميقا على التكوين الطبقى لمجتمعنا . وازدادت الطبقة العاملة عددا وقوة . وينطبق نفس الشيء على هذا القسم من البورجوازية الذى كان مرتبطا بالامبريالية ويعمـــل فى المجالات الصناعية والمالية تحت رعاية الاحتكارات الاجنبية .

وقد تدارس **المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى الفنزويلى ((يناير ١٩٧١))** هذه الحقائق الجديدة فى الواقع الفنزويلى . وتبنى المؤتمر وثيقة **((المبادىء العامة لبرنامج الحزب الشيوعى الفنزويلى))** التى تحلل التغيرات التى حدثت والتى تضمنت القرار الهام التالى : ((لقد حدثت فى هذه السنوات العشر نتائج هامة فى صالح الطبقات الحاكمة نتيجة لتدعم مراكز هذه الاقسام من البورجوازية المرتبطة بالامبريالية وبراسمالية الدولة ، وللزيادة المستمرة فى اعتمادات ميزانية الدولة)) . وأصدر المؤتمر أيضا **((قرار حول مبادىء البرنامج))** يخول اللجنة المركزية السلطة فى تعيين لجنة لوضع مشــروع برنامج يناقشه المؤتمر التالى ويؤكد ضرورة ان تكون ((**هـــذه الوثيقــة مشبعة بالروح اللينينية وواضحة وبسيطة ودقيقة ومعبرة وثرية بالتحليل الذى تقوم به اللجنة المركزية**)) ، وجاء فى القرار أن تحقيق هذا يتطلـب ((**البحث والدراسة الجماعية فى اطار من التطبيق الخلاق للماركسية ــ اللينينية على الواقع الفنزويلى وفى روح الولاء والاخلاص لقضية الطبقة العاملة ، وهى المتطلبات التى سبق تجاهلها بصورة كبيرة نتيجة للنشاط الانقسامى فى الحزب**)) .

واستطاع الشيوعيون الان بعد أن نجحوا فى انجاز هذه المهمة الصعبة فى مؤتمرهم الخامس ، استطاعوا لاول مرة أن يكون لهم برنامج يربط بين

المبادىء العامة للماركسية ـ اللينينيــة وخبرات الاحــزاب الشــقيقة وتجربتنا الخاصة وتحليلنا الخاص للظـروف الاجتماعيــة والاقتصادية لبلادنا .

وقد ركزنا دائما ، عنـــدما كنا نضع البرنامج ونواصل ابحاثنا ، على **المشاكل الاقتصادية . لماذا ؟ . أولا** ، لايمكن فهم العمليات الســياسية بدون تحليل العلاقات الاقتصادية وهذه هي احدى الخصائص الكلاسيكية للماركسية اللينينية التى تأكدت ايضا من خلال تجربتنا الخاصة . **وثانيا** ، اننا ندرك أن تحرير الانسان لايمكن تصوره بدون تحـــرير العامل . **واخيرا** ، ومن وجهة نظر عملية بحتة ، فانه لايمكننا الدفاع عن المصالح اليومية للشعب العامل ولا حتى خلق سياسة بديلة طويلة المدى للسياسة الاقتصادية للبورجوازية بدون عمـل دراســة اقتصــادية متعمقة . **فالصراع السياسى فى غياب مثل هذه السياسة الاقتصادية المحــددة والبديلة يفقد معناه ومحتواه . ويهم الشعب العامل تماما ان يشعر بانه يناضل من اجل حياة افضل ولاحتلال مركز افضل فى المجتمع ومجــال الانتاج وأن نضاله يسترشد تحقيق تحسينات جوهرية وحقيقية ومحددة.**

وتوضح التجربة لنا أن المشاكل الاقتصادية لابد من أن يتم بحثها دائما وفقا للفرضية الماركسية التى تتطلب دائما من المرء أن يعتمد فى بحثه على الحقائق والواقع وأن ينبذ التحيزات والاراء الذاتية .

وبالنسبة لنا ، فنحن الشيوعيون لاندرس الواقع الاقتصادى لكى نصبح اساتذة فى الجامعات . فالبحث الاقتصادى ، يمثل بالنسبة لنا ، مهمــة ثورية نقوم بها لمساعدة الطبقة العاملة على تخليص وتحرير نفسها مــن الاستغلال وبناء المجتمع الجديد . وبالتالى يدرس الحزب ظروف الشعب العامل والاجور التى تدفع له لكى يستطيع أن يتقدم بالشعارات العلميــة والمحددة والمعقولة والمقبولة لدى الجماهير وليوجه الصراع الطبقى نحــو اهدافه النهائية بالمساهمة فىنشاط النقابات والمنظمات الجماهيريةالأخرى للشعب العامل .

لقد تعلم شيوعيو فنزويلا من دروس الاخطاء السابقة ويعمـــلون على تصحيحها . ويشهد على ذلك ، من بين أشياء اخرى ، النداء الذى اصدره **مركز العمال الموحد « سى يى تى فى »** « وهو تنظيم يتمتع الشيوعيون فيه بالنفوذ » . ويقترح هذا النداء على المراكز النقابية الاخرى العمل الموحـد ضد ارتفاع تكاليف المعيشة . ويمكن للمرء من خـلال القاء نظرة الى الوضع الاقتصادى الداخلى أن يتحقق من أن النضال الحالى ضد ارتفاع تكاليف المعيشة وتصاعده هو المفتاح لتعبئة الجماهير وهو بدوره ضـــرورى للدفاع عن المكاسب الديموقراطية ودفع عملية التأميم لمصلحة الســيادة

القومية بما تتضمنه من اتفاق مع المصالح الحيوية للشعب .

وتركزت الدراسات الاقتصادية للحزب على التغيرات التي واكبت تطور الاقتصاد القومي الذى كان أولا اقتصادا زراعيا في الاســـاس ثم أصبح يرتكز على التعدين ثم لم يلبث ان اتخذ طابعـــا صناعيا متزايدا . ولابد لنا أن نذكر أن المسألة الزراعية ظلت لفترة طويلة الموضوع الاســـاسي لدراساتنا . وفي هذا الصدد أحرزنا تقدما ملموسا حيث صدر كتابان عن فنزويلا الزراعية بقلم اثنان من رفاقنا **آلونسو أوجيدا وجورج سانتانا** . ثم انتقلنا بعد ذلك من دراسة المشكلة الزراعية الى دراسة مشاكل البترول. ولا شك أن أى حزب سياسى فنزويلى أصبح لا غنى له الآن عن مثل هذه الدراسة الدقيقة .

لقد دعت دائما السياسة الشيوعية ازاء البترول الى تاميم هذه الصـــناعة الحيوية حيث وردت هذه الفكرة في شعارات الشيوعيين منذ عام ١٩٣١ . وعلى مدى السنوات أكدنا ضرورة استخلاص هذه الثروة القومية من قبضة الاحتكارات الامبريالية واقترحنا الخطوات اللازمة لتحقيق أحسن استفادة من الثروة البترولية .

وبلا جدال ، فان نطاق المشاكل الاقتصادية التى تتطلب الاهتمام الدائم من جانبنا ازدادت اتساعا بصورة كبيرة ، وهذه المشـــاكل وان كانت يوما ما ذات طابع وطنى بحت الا ان ارتباطاتها المتنامية بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية تتزايد أكثر وأكثر . وينطبق هذا بالتحديد على مشكلة البترول التى لم يعد من الممكن معالجتها معـــالجة سليمة بوصفها مسألة داخلية . **واوضحت ازمة الطاقة العالمية التى اتخـذت آشـــكالا دراماتيكية فى عـام ١٩٧٣ أن مشكلة البترول لم يعد من الممكن حلها من جانب أى بلـد على حدة أو حتى من خلال الاتفاقيات الثنائية** . ولقد أدركت الحكومة الفنزويلية فى وقت مبكر هذا الواقع الجديد وسعت منذ فترة طويلة الى ايجاد أشكال للتعاون الدولى لأفضل استفادة من البترول . وفنزويلا أحد الاعضــــاء المؤســسين لمنظمة « أوبيك » . وقد أيد الحزب الشيوعى الفنزويلى بقـوة اتضمامنا **للأوبك** الا أنه من الناحية الأخرى قد حث دائما على اتخاذ موقف أكثر حزما ضد الاحتكارات الامبريالية فى هذه المنظمة الدولية .

ويتعين ، بالطبع ، علينا نحن الشيوعيون أن ندرس بعنـاية تقلبـــات الاسعار فى سوق الزيت العالمى لما لها من تأثير حتمى على السياسة الداخلية لبلادنا . ونحن نتابع بيقظة دائمة الســـياسات التى تحـددها قـرارات « **الأوبك** » ، الا أننا فى نفس الوقت ندعو الدوائر الحاكمة فى بلادنا الى أن تضع حدا لسياستها التقليدية فى المنظمة وان تساند بحزم الجزائر

وليبيا والعراق والبلدان الأخرى التى تظهر قدرتها واستعدادها لكى تتبع فى داخل المنظمة سياسة مختلفة عن السياسة التى تفرضها الاحتكارات المتعددة القومية .

ويتابع أيضا حزبنا باهتمام عمليات التكامل التى تجرى فى أمريكا اللاتينية . ومن المعترف به أن سياسة التكامل ومشاكلها ذات طابع حساس ومعقد للغاية . وبالرغم من تبعية الاقتصاديات الوطنية فى أمريكا اللاتينية تبعية كلية للامبريالية الأمريكية الا أنها تتباين فيما بينها تباينا كبيرا وتمر بمراحل تطور مختلفة جدا وبالاضافة الى هذا ، فان تدخلات الولايات المتحدة ومطامح البورجوازيات المحلية التى لا تتوافق فى الواقع مع متطلبات التكامل (وقد أخر هذان العاملان التكامل وجعله مستحيلا حتى يومنا هذا) تشكل مشاكل جدية للتقدم فى هذا الاتجاه فى المستقبل المرئى على الأقل . ومع ذلك يزداد ادراك بلدان أمريكا اللاتينية للحقيقة الموضوعية للمشاركة فى عمليات التكامل ووجد ذلك تعبيرا فى تشكيل **« اتحاد التجارة الحر لبلدان مريكا اللاتينية » (لافتا) ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى** « رغم اعترافنا بأن كلتا هاتين المنظمتين لم تثبت الجدوى من انشائهما » **وكذلك ميثاق الأنديز ، والنظام الاقتصادى الأمريكى ــ اللاتينى الذى ظهر** كتطور جديد جدير بالاهتمام .

وقد اتخذ المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى الفنزويلى موقفا واضحا تجاه هذه القضية . وجاء فى برنامج الحزب . « بهدف التكامل الاقتصادى ــ اتحاد التجارة الحر لبلدان أمريكا اللاتينية » (لافتا) وميثاق الأنديز ــ الى كبح جماح السياسة الاقتصادية للامبريالية بصورة تؤدى بطريقة أو أخرى الى الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية وتنويع التجارة والأسواق الخارجية . واكتسب « ميثاق الأنديز » الذى تدعمه الحكومات التقدمية طابعا تقدميا على الطريق السليم فى مقاومته للامبريالية . ويعتبر دخول فنزويلا فى هذا الميثاق خطوة على الطريق السليم ويمكن استخدامه كأداة لمقاومة السيطرة الامبريالية » .

وقد أورد برنامج الحزب الشيوعى الفنزويلى تقييمات مبدئية وأكد البرنامج أن عمليات التكامل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية نتيجة لسيادة التبعية الاقتصادية ستكون متناقضة . ويقرر البرنامج « أنه سيتوقف على نضال الشعوب ما اذا كان التكامل سيكتسب مغزى ايجابيا ويخدم التحرر الاقتصادى أو سيصبح أداة غير فعالة تتحكم فيها من وراء الستار الاحتكارات المتعددة القومية » . وفى الواقع لقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا عنها فى **اعلان مؤتمر الأحزاب الشيوعية بأمريكا اللاتينية والكاريبى (هافانا ــ يونيو ١٩٧٥)** . ويحق لنا نحن الشيوعيون الفنزويليون أن نلاحظ بارتياح

ان موقفنا يتفق تماما مع موقف الأحزاب الشقيقة الذى تضمنته الوثيقة الجماعية فيما يتعلق بتحليل الامكانيات المتاحة لميثاق الآنديز بيد أنه يتعين علينا مراعاة للدقة أن نقول أن حزبنا لم يتخذ هذا الموقف العملى والواقعى تجاه هذه القضية بسهولة وقد ظهر هذا ، على سبيل المثال ، فى القرار المشترك المتسم بالغموض والمشوش الذى صدر فى منتصف عام ١٩٦٨ من جانب لجنة الأبحاث الاقتصادية والمكتب السياسى لحزبنا وهما الهيئتان اللتان كانتا واقعتين فى ذلك الحين تحت التأثير القوى للخبراء المشبعين عمليا بالافكار البورجوازية الصغيرة الضارة والذين انسحبوا من حزبنا فى فترة تالية .

وتوضح تجربتنا فى صياغة برنامج الحزب الشيوعى الفنزويلى مدى الصعوبة الكبيرة التى واجهها الحزب فى عمل دراسة ماركسية — لينينية خلاقة للواقع الفنزويلى . ومع ذلك ، فاحقاقا للحق لابد أن نقرر أن تخلفنا فى هذا الأمر وكذلك فى دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام كان يرجع أيضا الى أن الجامعات الفنزويلية بدأت فى تدريس هذه المواد فى فترة متأخرة عن الجامعات الاخرى فى القارة . وبدأت الجامعة المركزية الدراسات الاقتصادية منذ فترة لا تتعدى كثيرا الثلاثين عاما وحتى ذلك الحين كانت البلاد تفتقد عمليا حتى الاحصاءات الأولية عن اقتصادها . واتسمت المحاولات الأولى من جانب الماركسيين الفنزويليين لدارسة الاقتصاد القومى بالطابع الفردى وبغياب الأساس الاحصائى الجاد وهذا أدى بالضرورة الى نتائج غير دقيقة وغير علمية أحيانا . وعلاوة على هذا ساد الجامعات لفترة طويلة اتجاهات معاكسة من الفكر الاقتصادى البورجوازى مثل نظريات كينز التى روج لها الأساتذة الذين تلقوا تعليمهم فى لندن . ولكن لحسن الحظ أصبح فى الامكان بعد التغيرات السياسية التى حدثت فى عام ١٩٥٨ وتطبيق نظام الاستقلال الذاتى فى الجامعة تدريس الماركسية فى كلية العلوم الاقتصادية .

ومنذ ذلك الحين تخصصت الجامعات فى الأبحاث الاقتصادية وتوسعت فى ذلك ، باضافة مواد جديدة . وأولت الأبحاث اهتماما خاصا بمشاكل البلدان النامية وبكل ما يتعلق بالبترول ، وحدث تقدم مماثل فى مجالات أخرى للبحث مثل الاقتصاديات الزراعية والتخطيط والتجارة الخارجية وعلم الديموجرافيا . وتوسعت كليات أخرى توسعا كبيرا فى الأبحاث السياسية والسوسيلوجية . ونجم عن كل هذا تجمع كمية هائلة من المعلومات العلمية المتاحة للتداول فى شكل المطبوعات الخاصة أو الحكومية الكثيرة . والفت كتب قيمة بأقلام أساتذة جامعيين ممن يطبقون المنهج الماركسى فى تحليل الماضى والحاضر فى حياة فنزويلا .

وبالطبع استفدنا نحن الشيوعيون أحسن استفادة من هذا السيل من

الأبحاث العلمية · وفى نفس الوقت تشهد جامعاتنا حملة مكثفة معادية للسوفييت ومعادية للشيوعية أحدثت لخبطة أيديولوجية فى صفوف المدرسين والطلبة من ذوى الأفكار اليسارية · ويمكن الاستدلال على هذا فى المؤلفات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة بالجامعات والمفعمة بنظرية الطريق الثالث أو العالم الثالث والتى تبذر الشكوك فى الاشتراكية القائمة ونضع نحن الشيوعيون هذا الوضع فى الحسبان والاعتبار فى نشاطنا ·

يزداد حدة الصراع الأيديولوجى على النطاق الدولى مع انتشار الانفراج. ويشن المفكرون الاصلاحيون وخاصة هؤلاء الذين يتمتعون دائما بمركز ممتاز نابع من سيطرتهم القوية على وسائل الاعلام ، يشنون حملات نشطة مروجين لنوع من النظرة العدمية الفوضوية بالنسبة للقومية فى البلدان التى تشهد نضالا عنيفا ضد الاحتكارات الأجنبية مثل فنزويلا ·

وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين فان أفضل رد على هذا ، هو نشر دراساتنا عن الواقع الفنزويلى التى تحدد مشاكل البلاد والحلول المقترحة من جانب حزبنا لهذه المشكلة أو تلك ·

ولا شك أن مساهمتنا فى هذا المضمار ما زالت متواضعة للغاية (ونحن لا نقول هذا كنوع من النقد الذاتى الشكلى) · ومع ذلك فقد ظهرت ثمار مبكرة لجهودنا فى دراسة المشاكل الاقتصادية الجوهرية ذات الأهمية العظيمة للشعب الفنزويلى اليوم وفى المستقبل ، وظهر فى كاراكاس فى الشهور القليلة الماضية كتابان هامان بأقلام زعيمين بارزين فى الحزب الشيوعى الفنزويلى ، كتاب تحت اسم « الى اين يتجه ميثاق **الأنديز ؟ » بقلم هيمى كروس ، وكتاب « البترول ــ القطاع العام فى الاقتصاد ــ والاشتراكية » بقلم رادامز لارازابال واكواردو لوبيز بيريز·**

وسنواصل بالتأكيد عمل دراسات أكثر عمقا لدراسة الاتجاهات الاقتصادية الحالية والتنبؤ بتأثيراتها السياسية المتوقعة وقد اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى فى اجتماعها الكامل (٢ فبراير ١٩٧٦) بيانا تفصيليا تحليليا لمصاعب الشعب الاقتصادية وذلك فى ضوء الوضع الجديد الذى خلقته الخطوات التى اتخذتها الحكومة الفنزويلية والمتعلقة بمفاوضاتها مع الشركات الأجنبية لتأميم البترول والحديد الخام وهو الأمر الذى سيترك حتما تأثيرا قويا على سياسة البلاد · وتتعلق المشاكل التى عالجها هذا القرار بالشروط المعدلة لتشغيل صناعة الزيت ، وسياسة الحكومة الضريبية ، ومشاريع الاستثمار التى تخدم البورجوازية المحلية ، والتزايد غير المقبول للديون الأجنبية والذى يزيد من اعتمادنا على المراكز المالية لرأس المال الاحتكارى الدولى ·

وتأكيدا لهذا الاتجاه ، عملت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى تحليلا مفصلا جديدا للاقتصاد القومى • ففى الاجتماع الكامل السابع للجنة (١٣ نوفمبر ١٩٧٦) أصدرت بيانا جديدا كشفت فيه المأزق الذى تعانى منه الجماهير وينقد بأسلوب منطقى سليم السياسة الاقتصادية للحكومة • وفى نفس الوقت أعادت اللجنة المركزية تأكيد موقفها من المشاكل التكنولوجية والتجارية التى تؤثر بشكل خطير على مصالح شركة « بتروليوس دى فنزويلا » وهى الشركة الوطنية للزيت ، وأن الحل الوحيد لهذه المشاكل يتأتى من التعاون الواسع مع البلدان مثل الاتحاد السوفييتى الذى يعتبر من أكبر البلدان المنتجة للزيت • وجاء فى البيان « يوجد بفنزويلا الموارد التى تتيح لها الحل البناء لهذه المشاكل • وهناك بلدان مستعدة للتعاون فى حلها • ولكن كل شىء يتوقف عما اذا كانت « بتروليوس دى فنزويلا » ستتخذ هذا المسار الذى سيفرض نفسه أن آجلا أو عاجلا • ولا يوجد هناك أدنى شك فى أن فنزويلا فى المدى الطويل ستضع حدا نهائيا وأبديا لاعتمادها على القوى الامبريالية وستجد الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون الدولى ذى المنفعة المتبادلة » •

ويرتكز مفهوم التطور المستقل للصناعة الرئيسية للبلاد الذى طرحه الحزب الشيوعى الفنزويلى على تضامن البلدان الاشتراكية مع الشعوب المناضلة من أجل حقها فى التصرف فى ثرواتها الطبيعية • ومن المسائل التى نعتبرها ذات أهمية كبيرة أن التقدم الاقتصادى للبلاد وجد تعبيرا عنه – فى الزيارة التى قام بها الرئيس الفنزويلى بيريز (نوفمبر ١٩٧٦) للاتحاد السوفييتى – فى شكل توقيع اتفاقية أساسية حول التعاون الاقتصادى والصناعى ، بالاضافة الى الاعلان عن اجراء مباحثات فى المستقبل لدراسة امكانيات ابرام اتفاقية تجارية ودراسة المشاكل الأخرى المتعلقة بالتعاون التجارى والاقتصادى •

وان مجرد طرح هذه القضايا يتطلب منا نحن الشيوعيون أن جهدا متزايدا للقيام بدراسة منظمة لكل تعقيدات الاقتصاد الديناميكى الحالى وخاصة تلك الجوانب التى اوليناها فى الماضى اهتماما قليلا نسبيا • وهذا هو السبب فى ان خطط اللجنة المركزية للتثقيف الداخلى فى الحزب والتى يجرى تنفيذها حاليا فى جميع انحاء البلاد بالتعاون مع اللجان الاقليمية قد اولت اهتماما كبيرا بالعناية الدقيقة لتدريب الكادر على أساس الماركسية – اللينينية وتنمية رغبته فى البحث والدراسة الوثيقة لحياة الشعب •

التعايش السلمى والعلاقات الاقتصادية السوفييتية الأمريكية

كان ف۰ أ۰ لينين اول من قدم فكرة التعايش الســـلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ۰ واستنادا الى تقديره الواقعى للوضع التاريخى الملموس افترض لينين :

١ ـ حتمية التعايش بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة لحقبــــة تاريخية كاملة ۰

٢ ـ الرغبة فى الاشكال السلمية لمثل هذا التعايش ۰

٣ ـ الامكانية الواقعية للتعايش السلمى والتعاون الاقتصادى المتبــــادل النفع بين الدول الاشتراكية والرأسمالية ۰

ومفهوم التعايش السلمى ينبع منطقيا من الضرورات الاساسية للسياسة الخارجية الاشتراكية بنفس الدرجة التى يعتبر فيها الســـــلام العالمى شرطا مطلقا لازما للتطور الناجح لاعادة البناء الاشتراكى لمجتمـــع معين ۰ ولذلك فلا غرابة فى انه منذ الايام الاولى لقيام الحكومة السوفييتية كان السعى الى السلام سمة هامة ملازمة للسياسة الخارجية الســـوفييتية ، أى ، التطبيق الواقعى لمبدأ التعايش السلمى ۰

ورغم العداء الصريح للحكومة الامريكية ، بذلت روسيا السوفييتية ، كما عرفت فى ذلك الوقت ، كلما فى وسعها لاقامة علاقات اقتصادية وسياسية سوية مع الولايات المتحدة ، ابتداء من الايام الاولى التى أعقبت ثورة أكتوبر ١١١٧ ۰ وفى مايو ١٩١٨ ، أرسل لينين الى الحكومة الامريكية (من خلال كولونيل ريموند روبنز ، رئيس لجنة الصليب الاحمر الامريكية) خطةلتطوير

العلاقات الاقتصادية بين البلدين وضعتها لجنة التجارة الخارجيــــة بالمجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية الوطنية فى الدولة السوفييتية . وفى هذه الوثيقة حددت الحكومة السوفييتية بالتفصيل الامكانيات الواقعيـــة للتجـــارة بين البلدين ، وأعربت عن رغبتها فى أن تدفع مقابل الواردات الامريكيــة موادا خاما طبيعية وسلعا تنتجها الزراعة السوفييتية . وكأساس لمواصلة النقاش، تقدمت الحكومة السوفييتية بخطة مؤقتة لعام ١٩١٨ استهدفت توريد مـواد أولية من روسيا تصل قيمتها الى ٣٠٠٠ مليون روبل ذهب .

وعبرت الخطة كذلك عن رغبة الحكومة الســــوفييتية فى منح الولايات المتحدة ـ على أساس امتياز وبالمشاركة مع البلدان الغربية الاخـــرى ـ حق المشاركة فى تطوير الموارد الطبيعية للدولة السوفييتية ، وبناء سلسلة كاملة من المؤسسات الصناعية داخل البلاد وفق شروط عادلة .

ونقل الكولونيل روبنز هذه المقترحات الواقعيــــة الملموســــة الى وزارة الخارجية الامريكية . وفى تقريره الذى سلمه الى ر. لانسنج وزير الخارجية فى أول يوليو ١٩١٨ ، أوصى روبنز بأن ترسل الى روسيا لجنة خاصة لاقامة تعاون اقتصادى متبادل النفع مع الدولة السوفييتية . ومع ذلك فان العداوة السائدة حينذاك تجاه الحكومة السوفييتية ، وسياسة عدم الاعتراف بالدولة الاشتراكية الاولى ، جعلت كافة المحاولات لاقامةعلاقات اقتصادية بين البلدين عديمة الجدوى .

واذا ما استعرض المرء تاريخ العلاقات السوفييتية الامريكية منـــذ الايام الاولى التى أعقبت الثورة حتى الوقت الراهن ، ففى مقدوره أن يتلمس فى هذه الصلة اتجاهين متناقضين بين الدوائر السياســية والاقتصـــادية فى الولايات المتحدة . وخلال المراحل المختلفة لهذه العـلاقة أثر أحدهما على السياسة الرسمية للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى .

. . .

لقد دافع الممثلون الابعد نظرا لهذه الدوائر ، منذ الشهور الأولى لثـــورة أكتوبر ، عن اقامة علاقات سوفييتية أمريكية سوية ، وتطوير التجـــارة بين البلدين . وكان الكولونيل ر. روبنز السياسى ، ورجل الاعمال والكاتب ذو الآراء الليبرالية المعتدلة ، أحد الرواد فى هـذا الخصـوص . وحينما كان يتحدث أمام ممثلى دوائر الاعمال الامريكية ، دعا روبنز الى رفع الحصـار الاقتصادى والمالى ضد الدولة السوفييتية ، والى استئناف التجارة والتعـاون الصناعى بين البلدين .

وكان من بين الشخصيات الامريكية المعروفة التى أبدت لدرجة كبيرة هـذا الموقف وليم بوراه عضو مجلس الشيوخ ، وعضـــو لجنـة الصليب الاحمر الامريكية الكولونيل و. ثومبسون ، والصحفى المعروف لينكولن ســـتيفن

وبعض اعضاء الدوائر التجارية والصناعية فى أمريكا ، والاهم من ذلك ، جماهير عريضة من الشعب · ورغم الحصار الدبلوماسى والاقتصادى اتضح الاهتمام المتزايد بين الشركات للتجارة مع روسيا السوفييتية من حقيقة أنه فى النصف الثانى من عام ١٩١٩ ، أعربت أكثر من ٩٤٠ شركة أمريكية من ٣٢ ولاية عن رغبتها فى اقامة صلات اقتصادية مع هيئات التجارة السوفييتية ·· وحوالى منتصف عام١٩١٩ كان القسمالتجارى بالمكتبالتجارى السوفييتى فى نيويورك قد وقع عقودا مع الشركات الامريكية بلغت قيمتها حوالى ١٥ مليون دولار ، وكان يجرى مفاوضات لشراء تجهيزات تكنيكية مختلفة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ·

وفى يونيو ١٩٢٠ كتب ل· س· مارتنز ، رئيس المكتب التجارى السوفييتى فى الولايات المتحدة ، معلقا على موقف الصناعيين الامريكيين تجاه هذه المسألة فقال ان الغالبية الساحقة من رجال الاعمال الامريكيين كانوا يؤيدون اعادة العلاقات التجارية مع روسيا ·

وأحد العوامل الاساسية التى كانت تحرك رجال السياسة والاقتصاد بعيدى النظر فى أمريكا هو ادراكهم الواضح بأن توسيع الصلات التجارية مع روسيا السوفييتية يتفق بدرجة كبيرة مع المصالح القومية للولايات المتحدة ·

ورغم ذلك ، كان للاتجاه المعادى للدولة السوفييتية سيطرة مؤقتة خلال تلك السنوات · وكنتيجة لذلك ، لجأت حكومات الدول الرأسمالية ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، الى الوسائل التقليدية للسياسة الخارجية الامبريالية ـ التدخل العسكرى والحصار الاقتصادى ـ وقد برهن التاريخ على خطأ تلك السياسة : فلم تنجح الدولة السوفييتية فحسب فى صد التدخل ، وتخطى الحرب الاهلية ، ولكنها أعادت بناء اقتصادها وعززت من نفوذها الدولى ·

وفى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات كانت الشركات الامريكية تتعاون بنشاط بالفعل مع المنظمات الصناعية السوفييتية فى بناء مشروع الدنيبر الضخم لتوليد الكهرباء ، ومصانع التعدين فى ماجنيتوجورسك ونوفوزنتسك ومصنع السيارات فى مدينة جوركى · وخلال فترة الخطة الخمسية ١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ عمل أكثر من ١٥٠٠ اخصائى أمريكى بنشاط فى بناء المشاريع الصناعية فى الاتحاد السوفييتى ، ومنح كثيرون منهم أوسمة سوفييتية لقاء عملهم ·

كانت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ، والاتفاقيات التجارية التى وقعت بينهمـــا عام ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ انتصارات هامة لسياسة التعايش السلمى السوفييتية ٠

وهكذا وجدت نظرية التعايش السلمى اللينينية تأكيدها الواقعى بالفعل فى الثلاثينات ٠ ان اقامة علاقات سياسية واقتصادية ســـوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وتعدد الصلات الودية بين شـــعبى البلدين فى الثلاثينات قد خلق مقدمة واقعية لمساهمتها المشتركة فى النضال ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ٠

وبرهنت تجربة التعاون العسكرى والســـياسى والاقتصـادى بين بلدان الائتلاف المعادى لهتلر خلال هذه الحرب بشكل حاسم على امكانية قيام حتى تحالف عسكرى بين بلدان تتبع طرقا اجتماعية وآيديولوجية متناقضة ٠ لقد أدى النضال المشترك بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـــدة والبلدان الاخرى للتحالف المعادى للفاشية الى تفاهم مشترك وطيد فيما يتعلق بقضايا دولية هامة للغاية ، وخلق أساسا واقعيا للعلاقات الاقتصادية النشطة فيمـا بعد الحرب بغض النظر عن الخلافات الايديولوجية والانظمة الاجتماعيـــة المختلفة ٠

لقد خلق التعاون السوفييتى الامريكى خلال سنوات الحـــرب امكانيات مواتية بشكل خاص لعلاقات اقتصادية وتجارية واسعة متبادلة النفـع بين البلدين فى فترة ما بعد الحرب ٠ وأدرك الرئيس فرانكلين روزفلت وأتباعه فى الدوائر السياسية والاقتصادية والمدنية فى أمريكا ، حق الادراك أهميـة التعاون مع الاتحاد السوفييتى سواء فى الحرب أو فى السلم ٠ وأشاروا الى أنه فى عالم ما بعد الحرب تتوافر كافة الظـــروف الضرورية للتعـاون على المستوى العالمى فى تلك المجالات كانتاج سلع الاستهلاك ، واستغلال موارد القوى ، والزراعة ، والتعاون العلمى والتكنولوجى ٠

وعولجت فكرة التعاون الاقتصادى خلال مؤتمر الثلاثة الكبار فى طهـــران عام ١٩٤٣ ٠ وكتب المؤرخ الســـوفييتى والدبلوماسى ، الذى شـــهد ذلك الحدث ، وهو ف٠ م٠ برجكوف ، أنه خلال أحد المحـــادثات مع ســـتالين

« تحدث الرئيس روزفلت عن استعداد الولايات المتحدة لمنح الاتحاد السوفييتى عدة ملايين من القروض والتسهيلات لاعادة بناء المؤسسات الصناعية التى دمرتها الحرب ، وعن امكانية المشاركة فى بعض المشروعات الاقتصادية والصناعية المشتركة ، وعن التعاون العلمى والتكنيكى » .

وكان السبب فى التطور الناجح للعلاقات السوفييتية الامريكية أيام حكم الرئيس روزفلت هو أن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت عاملت الاتحاد السوفييتى كشريك متساوى ، مع فهم كامل للمصالح المشتركة لكلا الطرفين. ووفقا للمؤرخ الامريكى ف. شومان كانت سياسة فرانكلين روزفلت تستند الى تقليل الاحتكاك وتسوية كل الخلافات عن طريق المناقشة والحلول الوسط .

ووفقا لتقدير وزارة التجارة فى واشنطن ، فان ثلث الصادرات الامريكية فى فترة ما بعد الحرب كان من الممكن أن تذهب الى الاتحاد السوفييتى .

وأطلقت مجلة الاعمال الامريكية اندستريال ماركيتينج ، على الاتحاد السوفييتى « أنه بدون شك أكبر سوق ممكن للصادرات للمعدات الصناعية الامريكية والمنتجات فى فترة ما بعد الحرب القريبة والبعيدة . »

ومثل هذه التقديرات لامكانيات التعاون الاقتصادى السوفييتى الامريكى كانت تستند الى مقدمات واقعية متعلقة : وكان من الممكن فى الحقيقة أن يتطور بين البلدين أكبر تعاون قائم على النفع المتبادل ، لو توفر المناخ السياسى السليم .

واكتشفت دوائر الاعمال الامريكية بسرعة المزايا العملية للتجارة السوفييتية الامريكية . ففى عددها الصادر فى ٥ مايو ١٩٤٤ أشارت نيويورك تايمز الى أن هيئات التجارة الخارجية السوفييتية قد تقدمت بالفعل بطلبات للسلع والمعدات التكنيكية الامريكية بلغت قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار .

وكتب ن. شميلياكوف نائب وزير التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى فى مذكراته ، أن الاتحاد السوفييتى كان مستعدا فى السنة الاولى بعد الحرب لأن ينفق حوالى ٥٠٠٠ مليون دولار على الواردات الامريكية. وفى يناير ١٩٤٥ كتبت مجلة فورتشين الامريكية أن حوالى ٧٠٠ شركة أمريكية أنفقت ما يزيد عن ٢٥٠٫٠٠٠ دولار على الاعلانات ، واضعة اعلاناتها فى « كاتالوج الصناعة الهندسية الامريكية » الذى أعده فى نيويورك الممثلون التجاريون السوفييت لصالح هيئات التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعتبرت دوائر معينة فى الولايات المتحدة أى مواصلة للتعاون مع الاتحاد السوفييتى أمرا مستحيلا ٠

وتفسير ذلك يمكن ادراكه من الوضع الجديد الذى نشأ بعد الحرب ٠ فلقد كانت الولايات المتحدة هى البلد الوحيد فى العالم الرأسمالى الذى خرج من الحرب بوضع اقتصادى متحسن للغاية وبقدرة عسكرية ٠ والتفوق الامريكى بالمقارنة مع المراكز الاقتصادية الضعيفة للغاية لشركائها الراسماليين فى التجارة بدا لكثير من الامريكيين أمرا غير محدود ٠ وقد كتب المالى والسياسى المعروف برنارد باروخ الى الرئيس هارى ترومان فى يونيو ١٩٤٥ يقول : « ينبغى علينا ألا ننسى أنه على قدرة أمريكا الانتاجية يجب أن تعتمد كافة البلدان بالنسبة لوسائل الراحة ـ وحتى الضروريات ـ التى يتطلبها العالم الحديث ٠٠ فبدوننا يستحيل تعمير العالم ، ولا يستطيع العالم أن يبنى أو يطعم أو يوفر المسكن والملبس لنفسه » ٠

وكان بعض العناصر القيادية فى وزارة الخارجية الامريكية مقتنعون بأن كل البلدان الاخرى ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفييتى ، لن يكون فى مقدورها أن تعيد بناء اقتصادها الذى حطمته الحرب دون مساعدة الولايات المتحدة والتجارة معها والمحافظة على مؤسساتها الدفاعية فى المستوى المناسب ٠ وكتب المؤرخ الامريكى البرت كار أن المسئولين فى وزارة الخارجية الذين يقتنعون بهذا الرأى يؤمنون بأن « روسيا لا تستطيع أن تبقى اقتصاديا دون معونتنا» ولذلك يمكن اجبار الاتحاد السوفييتى على دفع أى ثمن سياسى يطلب منه .

واستندت حكومة ترومان على الاحتكار الامريكى للقنبلة الذرية كالوسيلة الرئيسية للضغط فى السياسة الدولية فى ذلك الوقت وخاصة ازاء الاتحاد السوفييتى ٠ وكتب هارى ترومان فى ابريل ١٩٤٥ وهو يتحدث عما دار بينه وبين ممثله الشخصى ووزير الخارجية فيما بعد فقال : « لقد أخبرنى بيرنز بالفعل أن هذا السلاح قوى لدرجة أنه يستطيع محو مدن بأكملها وقتل الناس على نطاق لم يسبق له مثيل ٠ وأضاف أنه يعتقد أن القنبلة قد تضعنا لذلك فى مركز نملى منه شروطنا فى نهاية الحرب » (١)

---

(١) هارى ترومان ، المذكرات ، سنوات القرار ، المجلد الاول ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٨٧٠

وفى نفس الوقت ، فان عددا معينا من السياسيين الامريكيين ، مثل السفير السابق الى الاتحاد السوفييتى جوزيف دافيز ، قدروا الوضع كما كان قائما حينذاك دون مثل تلك الاوهام ٠

ووفقا للمؤرخ الامريكى بروس كوليـــك ، كتب جوزيف دافيز فى أبريل ١٩٤٥ أنه « ٠٠ اذا ما اتخذت الولايات المتحدة موقفا متعنتا مع السوفييت ولم تقدم لهم المعونة ، فسيبقون بدونها ، فلقد بقى الاتحاد السوفييتى بالفعل دون الامريكيين لثمان وعشرين عاما » (١) ٠

ومع ذلك ، فان « تسميم الجو بالقوة » من جانب الولايات المتحدة لم يوقف فحسب ، وانما دهور لوقت طويل كل التطورات الايجابية فى العـــلاقات السوفييتية الامريكية التى تحققت قرب نهاية الحرب ٠ وتبخرت لبعض الوقت آمال الشعبين السوفييتى والامريكى فى الاحتفاظ بالتعاون القائم على النفع المتبادل بين البلدين وتطويره ٠ وكان لابد من سنوات طويلة وشاقة قبل أن تتوصل الولايات المتحدة الى ادراك أن « الحرب الباردة » و « المواجهة » لا يمكن استخدامها بنجاح لحل الخلافات السياسية ٠

ومن المعروف أنه خلال تلك السنوات بذل الاتحاد السوفييتى محـــاولات متكررة ليبرهن على رغبته المخلصة فى اعادة التعاون الجاد والودى مع الولايات المتحدة على أساس مبادىء التعايش السلمى ٠ ففى يناير ١٩٥٦ وفى ديسمبر ١٩٥٧ عرض الاتحاد السوفييتى على الحكومة الامريكية توقيع اتفـــاق بين البلدين لاعادة الصداقة والتعاون واحياء الظروف السوية للصـلات التجارية بين البلدين ٠ وفى يونيو ١٩٥٨ تقدم الاتحاد السوفييتى مرة أخرى ببرنامج لتطوير التجارة المتكافئة والمتبادلة النفع مع الولايات المتحـــدة ٠ وكان من الممكن أن يؤدى توسيع الصلات التجارية والعلمية والتكنيكية بين الاتحـــاد السوفييتى والولايات المتحدة فى ذلك الوقت الى تغييرات ايجابية فى المنـــاخ الدولى القائم حينذاك ٠

وكانت « المبادىء الاساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد الســـوفييتى والولايات المتحدة »التى وقعت عام ١٩٧٢ نقطة التحـــول من ســـياسة « المواجهة » الى سياسة التعايش السلمى والتعاون المتبادل النفع ٠ والرغبـة التى ابداها الطرفان خلال المحادثات التى ادت الى توقيع هذه الوثيقة الهـامة

---

(١) بروس كوكليك ، السياسة الامريكية وتقسيم المانيا ، كورنيل يونيفرسيتى برس ، ايثاكا ، ١٩٧٢، ص ١٨٤ ٠

اصبحت نوعا من برنامج النضال من أجل التحولات الايجابية الجـــديدة فى العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى • ووجد هذا البرنامج تنفيذه العمل فى سلسلة كاملة من الاتفاقيات الملموسة تتعلق بالتجارة والاقتصـاد والمسائل العلمية والتكنيكية والصناعية والزراعيـة والنقل وقعت خــلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٤ •

الأساس الاقتصادى للتعايش السلمى

ان التغيرات العميقة فى توازن القوى على نطاق العالم التى أحدثتها الحرب الاخيرة،والسرعة المتزايدة للثورة العلمية والتكنيكية قد عدلت بشكل جوهرى ظروف وافاق العلاقة بين الدول الاشتراكية والراسمالية ، واعتطها طابعا أكثر تعقيدا وتناقضا • وعدم رغبة القوى الرجعية فى التخلى عن الوســائل العسكرية لحل الحوار التاريخى مع الاشتراكية ، ومحاولاتها المتكررة سحق حركات التحرر الوطنى بقوة السلاح ، واستمرار سباق التسلح – كل هذه العوامل وسعت من نطاق الصراع الايديولوجى بين الدول ذات الانظمـــة الاجتماعية المختلفة فى جميع مجالات الحياة • وفى نفس الوقت ظهــرت على المسرح الدولى بعض المشاكل الجديدة التى اصبح حلها مهمـا بنفس الدرجة لكلا من الدول الاشتراكية والراسمالية • وأهم تلك المشاكل هو تجنب حرب عالمية نووية حرارية • ان اعادة توزيع القـــوى الاجتماعية ، من ناحية ، وتطور وسائل أحدث للابادة الشاملة ، من ناحية أخرى ، تجعل من النضال الحالى من اجل السلام عملية أكثر حيوية وضرورة عن اى وقت مضى •

وفى المناخ التاريخى المتغيرتصبح الحاجة الى التعايش السلمى أكثروضوحا والحاحا • ومع ذلك ، فان التعايش السلمى وحده دون علاقات اقتصــادية متبادلة النفع هو سياسة خالية من أى محتوى سياسى • ومع ظهورالمستلزمات السياسية للتنفيذ العملى لمبدأ التعايش السلمى ، يتسع أساسه الاقتصــادى فى أيامنا : وتظهر جوانب الاعتماد الاقتصادى المتبادل فى العــالم التى قال عنها لينين انها « قوى أقوى من رغبـــات واردة وقرارات اية حكومات أو طبقات معادية لنا » (١)

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ١٥٥ •

ان متطلبات تطور القوى المنتجة ، والطابع الدولى للاقتصاد، ومزايا التقسيم الدولى للعمل والتجارة المتبادلة والمصالح المشتركة فى تكثيف التقدم العلمى والتكنيكى ، والحاجة الى حل المشاكل التى تواجه البشرية ، كل هذه العوامل تتطلب تعاونا جادا واسعا بين كافة البلدان ٠

والثورة العلمية والتكنيكية تؤثر فى النظامين الاجتماعيين المتعارضين على أساس الخصائص الكامنة فى كل منها ٠ وهى تعمل فى نفس الوقت لتطوير وتكثيف الصلات الاقتصادية الدولية بين الدول الاشتراكية والرأسمالية ، ولتبادل المعلومات وصلات شخصية أوثق ٠ واليوم فان الصلات التجارية والصناعية والعلمية التكنيكية بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتطورة صناعيا لا تمثل عوامل هامة فحسب لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكنها تتجه فى نفس الوقت لان تجعل المناخ السياسى العالمى أكثر استقرارا وأكثر صحية ٠

وتشدد الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى التى وقعها فى هلسنكى فى ١ أغسطس ١٩٧٥ رؤساء ٣٥ دولة ، من بينهم الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، على أن « جهودها لتطوير التعاون فى ميادين التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادى تسهم فى تعزيز السلام والامن فى أوربا وفى العالم بأسره ٠ »

وأحد الاتجاهات الاساسية للتطور الاقتصادى الحديث يتمثل فى النمو السريع لدورة السلع بين الدول الاشتراكية والرأسمالية ـ وقد تخطى معدلها أرقام التبادل العالمى بشكل عام ٠ واذا كان النمو السنوى لتبادل السلع بين الشرق والغرب قد بلغ فى الستينات ١٠٪ ، فقد وصل عام ١٩٧٢ حوالى ٢٤٪ ، وفى عام ١٩٧٣ حوالى ٥٢٪ ٠

وفى عام ١٩٧٤ بلغ حجم التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا أكثر من ٥٠٫٠٠٠ مليون دولار ، مقابل ٢٠٫٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ ٠

ولقد وضع أفريل هاريمان ، السياسى الامريكى الشهير ، المسألة بهذا الشكل الحاسم : « ان البلهاء الذين يتحدثون عن اننا بالحد من العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتى انما نحد من تطوره الاقتصادى والعسكرى، انما يقولون لغوا ويجب علينا أن نستبعد ذلك من أنظمتنا ٠ »

وخلال العقد الاخير ظهر بالاضافة الى تطور التجارة بين البلدان ذات

الانظمة الاجتماعية المختلفة شكلا آخر جديد من أشكال التعاون الاقتصادى بينهما ـ هو التعاون الصناعي . ووفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوربا وقعت فى النصف الاول من السبعينات أكثر من الف اتفاقية تعاون صناعى بين الشرق والغرب . ويبرهن ذلك على أن الثورة العلمية والتكنيكية تطرح عددا من المشاكل ذات الاهمية لكلا النظامين الاجتماعيين ، بنفس الدرجة .

وعند فجر السلطة السوفييتية تحدث لينين عن الحاجة الى معالجة دولية للمشاكل الاقتصادية . وهكذا طرح المشكلة فى حديث له مع مراسل الصحيفة الامريكية ذى ويرلد : « حتى تتم مواجهة المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر عالمية وليس من مجرد وجهه نظر بلدان معينة أو مجموعة من البلدان ، لن يكون هناك حل . »

لقد اتخذ نطاق بعض هذه المشاكل وطابعها الملح مغزى عالميا حقا ، ومن الممكن حلها بشكل فعال فحسب على أساس عريض من التعاون الدولى ، واستخدام الطاقة الذرية ، واستكشاف الفضاء الخارجى ، ودراسة موارد المحيط العالمى ، والمحافظة على البيئة الطبيعية ، وتلبية احتياجات البشرية للغذاء والطاقة ، وتنظيم الخدمات الصحية وخدمات الارصاد ، ألخ ـ تلك بعض المشاكل التى تحتاج الى جهد دؤوب لعديد من البلدان ، بغض النظر عن بنيتها الاجتماعية .

ولناخذ فكرة سريعة عن نطاق تعاون الاتحاد السوفييتى مع الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا ينبغى التفكير فى الارقام التالية . ففى عام ١٩٧٢ كان الاتحاد السوفييتى يتعاون مع البلدان الرأسمالية فى أكثر من ٦٠٠ موضوع علمى تكنيكى . وفى هذا العمل شاركت بنشاط أكثر من ٤٣٠هيئة سوفييتية وأكثر من ٤٢٠ شركة ومؤسسة غربية .

ومثل هذا التعاون النشط القائم على مبادىء النفع المتبادل يسمح باستخدام أفضل للموارد الطبيعية ولموارد العمل فى كل بلد من البلدان المشاركة فيه ، وبتركيز أكثر فعالية للمهارة الوطنية لمعالجة المهام الملحة ، وبرفع كفاءة عمليات الانتاج ألخ . ولذلك فحتى اليوم نجد الطريق مفتوحا لتعاون اقتصادى وعلمى وتكنيكى وانتاجى أوسع، يفيد كلا الطرفين المشتركين فيه والانسانية بشكل عام . وفى نفس الوقت فان الصلات الاقتصادية القوية والوطيدة تخدم كذلك، تحسين العلاقات السياسية بين الحكومات ، وتخلق جوا أفضل للثقة المتبادلة والتفاهم بين البلدان بشكل عام .

وفى بداية السبعينات اصبحت مسألة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد

السوفييتى أحد النقاط الحيوية فى السياسة الخارجية الامريكية • فقسم هام من الرأى العام الامريكى والدوائر الاقتصادية المالية والزعماء السياسيين ورجال العلم توصلوا الى نتيجة مفادها أن الوقت قد حان لتطوير صلات أوسع وأوثق مع العالم الاشتراكى • والاتحاد السوفييتى ، الذى يملك قدرات اقتصادية وعلمية تكنولوجية ضخمة وموارد طبيعية هائلة ، يعتبر عميلا مبشرا للسلع الامريكية المصنوعة ، ومصدرا هاما كذلك للسلع المشطبة والموارد الخام وكذلك للخبرة العلمية والتكنولوجية •

والاسهام الهام فى هذا المجال قدمته المفاوضات بين زعماء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ • وبرهنت تلك المفاوضات أنه رغم الاختلاف الواسع بين النظامين الاجتماعيين والمواقف المعنية حول بعض مسائل السياسة والاقتصاد العالمى ، كان هناك أساس صلد لتحسن جوهرى فى العلاقات بين الجانبين • وجاء فى البند ٧ من « المبادىء الاساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة » ، « أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يعتبران الصلات الاقتصادية والتجارية عنصرا هاما وضروريا فى تدعيم علاقاتهما الثنائية وهكذا فسوف يعملان بنشاط من أجل تطوير هذه الصلات • وسوف يسهل ذلك التعاون بين المنظمات والمؤسسات المعنية فى البلدين وتوقيع اتفاقيات وعقود مناسبة ، بما فى ذلك اتفاقيات طويلة المدى • »

وتطور العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عملية معقدة بالطبع • وتنشأ الصعوبات من الخلافات العميقة بين أساليب عمل هيئات التجارة السوفييتية والشركات والبنوك الخاصة • ومع ذلك فقد برهنت الخبرة أنه لا توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها لاقامة صلات تجارية وعلمية وتكنيكية سوية بين النظامين ، شريطة أن يتوفر الاهتمام الكافى والرغبة الطيبة من كلا الجانبين •

تغيرات ايجابية

لقد توصل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الى مستوى عال من التطور العلمى والتكنولوجى ، وهما يملكان امكانيات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غنية • وخلال السنوات القليلة الماضية خلق اساس قانونى وآلية

فعالة للتجارة السوفييتية الامريكية والتعاون العلمى التكنولوجى • وعلى هذا الاساس ، ومع افتراض أن كلا الطرفين يرغبان في ذلك ، فمن الممكن بنـــاء صرح قوى للتعاون فى مختلف مجالات العلم والتكنـــولوجيا والصـــناعة والزراعة •

وتبرهن تجربة العلاقات السوفييتية الامريكية بشكل قاطع على الصلة بين الفهم المتبادل فى الشئون السياسية وارتفاع مستوى التعـــاون الثنائى فى مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا • والمشروعات والاتفـــاقيات الطويلة المدى تتضمن نطاقا واسعا من هذا التعاون وبذلك تخلق أساسا راســـخا للعلاقات السياسية • وبنفس الطريقة ، فان التفاهم المتبادل فى الشـــئون السياسية يحسن آفاق العلاقة الاقتصادية المستقرة •

ونتيجة لاجتماع القمة السوفييتى الامريكى فى موســكو فى مايو ١٩٧٢ اتفق الجانبان على الرغبة فى توقيع اتفاقية تجارية بين الاتحاد الســـوفييتى والولايات المتحدة ، وعلى ترتيبات ائتمانية لتطوير التجارة المتبـــادلة ، وعلى تسوية الديون • ولتنفيذ هذه الاهداف واتخاذ اجراءات محـــــددة فى هذا الخصوص قرر الطرفان تشكيل لجنة تجارية سوفييتية أمريكية مشـتركة • وأشار البيان المشترك الى أن هدف اللجنة هو دراسة اتفاقية تجارية شاملة ، وترتيبات توفير الائتمان الحكومى المتبادل ، ألخ • وستقوم اللجنـــة كذلك بدراسة مشاركة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى تطـــوير الموارد وتصنيع وبيع المواد الخام وغيرها من المنتجات ، وتوسيع نطاق العـــلاقات التجارية السوفييتية الامريكية •

وخلال اجتماع القمة الاول ، وقعت الى جانب الوثائق الهامة الأخرى ، اتفاقيات حول التعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة واستكشـاف واستخدام الفضاء الخارجى للاغراض السـلمية والعلوم الطبية والصحة العامة •

وخلال الدورة الثانية للجنة التجارية التى عقـــدت فى واشـــنطن من ١٢ الى ١٨ اكتوبر ١٩٧٣ ، وقعت اتفـــاقية التجـــارة الســـوفييتية الامريكية وكانت أبرز نقطة فيها هى منح الطـــرفين لبعضـــهما البعض معاملة الدولة الاكثر رعاية . وينبغى أن نشير الى أن هذا لم يكن يعنى ، أن الاتحاد السوفييتى سيحصل على أية امتيازات خاصة ، كما يتردد أحيانا فى الولايات المتحدة ، ولكنه يضع فقط هيئات التجارة الخارجية السوفييتية فى السوق الامريكية فى نفس الوضـــــع الذى يتمتع به معظم

شركاء الولايات المتحدة التجاريين • وخلال تلك الدورة أمكن التوصل الى تسوية كاملة ونهائية لمشكلة ديون الاعارة والتأجير •

ومن النتائج الاخرى الهامة لهذه الدورة التوصل الى تفاهم متبادل حول العمليات الائتمانية وتمويل كافة الصفقات التجارية ، وبعض الاتفاقيات حول المسائل البحرية وما يرتبط بها . وأعرب الطرفان عن رغبتهما فى زيادة حجم التجارة بين البلدين الى ٢٠٠ ٪ على الاقل بالمقارنة بارقام ١٩٦٩ – ١٩٧١ .

وخلال اجتماع القمة السوفييتى الامريكى الثانى الذى عقد فى واشنطن فى يونيو ١٩٧٣ أشار الطرفان فى البيان المشترك الى « أن البلدين يجب أن يهدفا الى توسيع التجارة من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث التالية .. وفى اطار افاق توسيع التعاون الاقتصادى الدائم أعرب الطرفان عن تاييدهما للمشاريع الطويلة الأجل والمتبادلة النفع . وناقشا عددا من المشروعات الخاصة من بينها مشاركة الشركات الامريكية ، بما فى ذلك توريد الغاز الطبيعى السيبيرى الى الولايات المتحدة . وأوضح الرئيس فورد أن الولايات المتحدة تشجع الشركات الامريكية على تقديم مقترحات ملموسة ، حول هذه المشروعات وسوف تدرس بشكل جاد المقترحات التى تتفق ومصالح الطرفين . »

ومن أجل تطوير التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى والثقافى بين الطرفين وقع خلال الاجتماع اتفاق حول مسائل الضرائب . واستهدف الاتفاق التنازل المتبادل عن الضرائب على الارباح الناتجة عن استخدام وبيع وتبادل براءات الاختراع والمعلومات التكنيكية وعمليات الائتمان ، والمرتبطة بتحويل التجارة الامريكية السوفييتية ، وحمولات البحر والجو . ومنحت كذلك اعفاء جمركيا متبادلا لكل موظفى الحكومتين والعاملين فى مجال العلوم والتعليم والاشخاص الذين يعملون على اراضى البلد الآخر • وصدق على هذا الاتفاق فى ديسمبر ١٩٧٥ من جانب مجلس السوفييت الاعلى والكونجرس الامريكى .

ووقعت حكومتى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة كذلك بروتوكولا حول فتح مكتب ممثلين تجاريين للاتحاد السوفييتى فى واشنطن ومكتب تجارى للولايات المتحدة فى موسكو. واتفق الطرفان على العمل من اجل توسيع وتحسين التسهيلات التجارية فى البلدين . ومنحت حكومة الاتحاد السوفييتى تفويضا لعدد من الشركات والبنوك الامريكية التى تقوم باعمال منتظمة مع الاتحاد السوفييتى لفتح مكاتب لها فى فى موسكو• ومن بينها بولمان انكوربورنيت ، واكسيدنتال بتروليام كوربوريشن ،

وجنرال الكتريك كومباني، وانترناشونال هارفستر كومباني ، وكاتربيلار تراكتور كومباني وغيرها . ووصل عدد هذه المكاتب الى عشرين مكتبا عام ١٩٧٥ .

وخلال اجتماع القمة الثاني ثم التوقيع على اتفاقيات هامة حول التعاو ن الاقتصادي والعلمي في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والزراعية والدراسات الخاصة بالمحيط العالمي والنقل وكذلك في مجال الصلات والتبادل .

وفي ١٩٧٣ بدات لجنة مشتروات سوفييتية تعمل في نيويورك وتقدم طلبات لمعدات وعمليات تكنولوجية لمصانع كاما للسيارات .

وأدت التغيرات الايجابية في مجال الصلات الاقتصادية السوفييتية الامريكية الى زيادة هامة في حجم التجارة بين البلدين .

ولعب دورا هاما في هذا الخصوص المجلس الاقتصادي والتجاري السوفييتي الامريكي الذي أنشيء في يونيو ١٩٧٣ وفق اتفاق خاص بين الحكومتين. واكمل انشاء هذا المجلس بشكل عام تنظيم العمل من أجل تسهيل التجارة والصلات التجارية بين البلدين . ووفقا لميثاقه ، فان المهمة الرئيسية للمجلس هي تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنيكي المتبادل النفع بين الشركات والهيئات وبين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . ويساعد المجلس في التفاوض حول المشروعات الكبيرة الطويلة الاجل ، ويوزع المعلومات بين أفراده حول التنمية الاقتصادية في البلدين ، ويقيم صلات اقتصادية بين الشركات والهيئات في البلدين ، وينظم تبادل الوفود التجارية والصناعية وغيرها، والندوات والمعارض الخ . وفي أقل من عامين منذ تاسيسه بلغ عدد اعضائه ٢٠٠ شركة وبنك أمريكي و ١١٩ هيئة سوفييتية . وقد لقى عمل المجلس تقدير الحكومتين .

وخلال اجتماع القمة السوفييتي الامريكي الثالث في يونيو ١٩٧٤ ، أكد الطرفان من جديد أن تطوير الصلات التجارية والاقتصادية هي النقطة الهامة في سياسة البلدين حيث انها حققت مزايا متبادلة وخلقت اساسا ماديا راسخا للسلام. وحكومتي وشعبي البلدين يعتبران توسيع وتعميق الصلات ذات النفع المتبادل على اساس المساواة جزءا هاما من الاساس الذي تقوم عليه بنية العلاقات السوفييتية الامريكية . ان زيادة نطاق الصلات الاقتصادية والتجارية بما يتفق وامكانيات البلدين سيقوي هذا الاساس ويفيد الشعبين السوفييتي والامريكي .

وخلال السنوات الاخيرة يمكننا أن نلحظ بعض التقدم فى تطور التعاون الاقتصادى والتجارى الامريكى السوفييتى الطويل الاجل ، شاملا مشاريع ضخمة ، وفى بعض الحالات على الاسس التعويضية . ويبرهن التنفيذ المشترك لمشاريع محددة « كمصانع كاما للسيارات » المركز التجارى فى موسكو ، والمجمع الكيميائى الضخم لمصانع الاسمدة قرب كوبيشيف » فائدة هذا التعاون المتبادل النفع فى المناطق الاخرى كذلك

وخلال اجتماع القمة الثالث تم التوقيع على الاتفاقية الطويلة الاجل بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لتسهيل التعاون الاقتصادى والصناعى والتكنيكى خلال الفترة بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ . وفى تلك الاتفاقية تعهد الطرفان تسهيل التطوير المخطط للتعاون الاقتصادى والصناعى والتكنيكى بين البلدين وهيئاته ومؤسساته وشركاته المختصة على أساس طويل الاجل ومتبادل النفع .

ويتضمن التعاون فى اطار هذا الاتفاق :

ـ شراء وبيع الآلات والمعدات اللازمة لبناء المنشآت الجديدة ونتوسيع وتحديث المنشآت القائمة فى مجال المواد الخام والزراعة والآلات والمعدات والمنتجات الجاهزة والسلع الاستهلاكية والخدمات .

ـ شراء وبيع المواد الخام والمنتجات الزراعية والمنتجات الجاهزة والسلع الاستهلاكية والخدمات .

ـ شراء وبيع حقوق براءات الاختراع والمعرفة الصناعية والتصميمات والعمليات .

ـ تدريب التكنيكيين وتبادل الاخصائيين .

واركل تنفيذ الجانب العملى لهذه الاتفاقية الى اللجنة التجارية السوفييتية الامريكية . وهكذا وضع أساس قانونى راسخ للتطوير الطويل الامد للتعاون بين الدولتين فى مجال الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا .

وخلال اجتماع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، والرئيس فورد فى فلاديفوستوك فى نوفمبر ١٩٧٤ جرت مناقشة سلسلة واسعة من المسائل المتعلقة بالعلاقات السوفييتية الامريكية بما فى ذلك المسائل المتعلقة بالتجارة والصلات الاقتصادية . واكد هذا الاجتماع الرغبة الراسخة للطرفين فى مواصلة تحسين العلاقات بين البلدين دون انقطاع وجعل هذه العملية لارجعة فيها . وفى

البيان المشترك أكد الطرفان الاهمية الخاصة التى يوليانها لتطوير التعاون التجارى والاقتصادى على أساس طويل المدى بما فى ذلك المشروعات الكبيرة المتبادلة النفع . وجاء فى البيان المشترك « أنهما يؤمنان بان مثل هذا التعاون الاقتصادى والتجارى سيخدم قضية زيادة استقرار العلاقات السوفييتية الامريكية . »

ولذلك ، يمكننا ان نقول دون أدنى مبالغة ان اجتماعات الممثلين المسئولين للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى النصف الاول من السبعينات قد برهن على انه معلم هام فى تطوير الصلات الاقتصادية والتكنيكية والعلمية بين البلدين وانه أعطى دافعا لتطوير التعاون المتبادل النفع بين الهيئات الاقتصادية والعلمية للبلدين .

لقد برهن تاريخ وممارسة التعاون السوفييتى الامريكى ان مبدأ المساواة الكاملة والمنفعة المتبادلة ، وانعدام اى تمييز ، اذا ما ارتبط بمناخ سياسى سوى ، يمكن أن يصبح أساسا راسخا للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة

المزايا الملموسة للموقف البناء

خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٤ وقع اكثر من ٤٠ اتفاقا بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، اى ، أكثر مما وقع خلال كل التاريخ السابق للعلاقات السوفييتية الامريكية . ونتيجة لمحادثات القمة عوما تلاها من اجتماعات ومناقشات على مستوى الوفود الحكومية ، واللجان المتخصصة والهيئات التجارية فى البلدين ، ثم تطوير اساس تنظيمى وقانونى مقبول من الطرفين التطور المواتى للتعاون الاقتصادى والتجارى

والاتفاقية طويلة الاجل بين البلدين لتسهيل التعاون الاقتصادى والصناعى والتكنيكى والتى تغطى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٤ تنفذ بنجاح فى التطبيق .

وهناك اتفاقيات اخرى بين الحكومتين تنفذ بنجاح فى الوقت الحاضر وتشمل مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والزراعة وتطوير القوى والعلوم

الطبية والصحة العامة والنقل وبناء المساكن واستكشاف الفضاء الخارجي وابحاث المحيطات والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وحماية البيئة . ولتنفيذ هذه الاتفاقيات شكلت لجان ومجموعات عمل سوفييتية امريكية مختلطة ، ووضعت برامج محددة ، وتم تحقيق نتائج ملموسة فى عديد من المجالات .

واشار مؤتمر الاتحاد الامريكى لتقدم العلوم الى انه مع بداية ١٩٧٥ كان هناك حوالى ٣٠٠ مشروع علمى وتكنيكى محدد يتعاون فيها العلماء والاخصائيين السوفييت والامريكيين بشكل ما - من تبادل المعلومات الى العمل الفعلى معا . وفى هذا المجال شكلت معالجة المشاكل ذات الاهمية الدولية وليست الثنائية فقط اتجاها متميزا .

وابرز مؤشر لتطور العلاقات التجارية يمكن تبينه من حجم التبادل التجارى بين البلدين . فخلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ وصل هذا الحجم الى مبلغ يقرب من ٣٠٠٠ مليون دولار ، او خمس مرات ضعف فترة السنوات الثلاث السابقة . واذا كان حجم التجارة السوفييتيةالامريكية قد وصل بالكاد عام ١٩٧١ الى حوالى ٢١٨ مليون دولار ، فقد زاد عام ١٩٧٥ الى ١٨٠٠ مليون كما يكشف عن اتجاه ثابت لمزيد من النمو .

وتوضح هذه الارقام انه خلال فترة قصيرة نسبيا أصبحت الولايات المتحدة شريكا تجاريا هاما للاتحاد السوفييتى ، بفضل التغيرات الجادة فى موقف دوائر الاعمال والسياسة الامريكية من امكانيات التجارة السوفييتية الامريكية .

والسمة المميزة فى المرحلة الحالية لتطور العلاقات الاقتصادية للاتحاد السوفييتى مع اكثر البلدان الغربية تطورا من الناحية الصناعية هى التحول التدريجى من الصفقات الاقتصادية المتباعدة ، رغم انها كبيرة فى الغالب ، الى التعاون الاقتصادى المخطط على أساس بعيد المدى . وفى التجارة الامريكية السوفييتية تصبح عناصر التعاون طويل الامد اكثر وضوحا ، ومثل هذه العناصر اذا ما توفر لها المناخ السياسى والتجارى المواتى فى الولايات المتحدة ، يمكن ان تتطور الى تعاون اقتصادى واسع طويل الامد .

ومثل هذا التعاون يمكن تطويره فى مجالات استغلال الموارد الطبيعية فى الاتحاد السوفييتى « البترول والغاز الطبيعى وبعض الخامات » وانتاج المعادن غير الحديدية وانتاج منتجات اللب والورق المناسبة

للاستيراد فى الولايات المتحدة . وخلال المؤتمر المخصص لمسائل التجارة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة والذى نظمه فى واشـنطن عام ١٩٧٣ الاتحاد الوطنى للمنتجين مع الممثلين التجاريين السوفييت تحدث كلا الطرفان عن الرغبة فى تطوير هذا الشكل من الصلات الاقتصادية .

وفى ابريل ١٩٧٣ وقعت هيئة التجارة الخـارجية السـوفييتية اول اتفاقية سوفييتية امريكية من هذا النوع مع أوكسيدنتال بتروليـام كوربوريشن حول التعاون فى بناء مجمع صناعى ضخم فى الاتحـاد السوفييتى لانتاج الاسمدة المعدنية ، وتوريد حامض البوليفوسـفوريك من الولايات المتحدة مقابل الامونيا وكلوريد البوتاسـيوم والكاربامـيد المصنوع فى الاتحاد السوفييتى بمبلغ يصل الى ٢٠٫٠٠٠ مليـون دولار . ووقعت هذه الصفقة على الاساس التعويضى : تسدد كل توريدات المعدات الامريكية وحامض البوليفوسفوريك بسلع سوفييتية تنتجها المشـاريع المبينة وفقا للاتفاق .

وتحليل هذه الصفة الضـخمة بين الاتحاد السـوفييتى والولايات المتحـدة « الاتفاقية تغطى فترة عشر سنوات » يبين أن اقتصاديات البلدين سوف تستفيد منها وفى المراحل الاولى من المشروع فحسب بناء المصانع فى الاتحاد السوفييتى خططت هيئات التجـارة السوفييتية لشراء ما قمته ٧٠٠ ملون دولار من المعدات بقروض طـويلة الامد فى الولايات المتحـدة . وبالاضافة الى ذلك ، فبعد بناء هذا المجمع من المنتظـر ان تصل التوريدات المتبادلة بين الاتحـاد السوفييتى واوكسيدنتال بتروليام الى مبلغ ١٠٠٠ مليون دولار فى السنة .

وقد تحدث ارماند هامر رئيس انترناشونال بتروليم عقـب توقيـع الاتفاق فقال أن مثل هذا الاتفاق الضخم الطويل الامد يعـادل أتفاقا من أجل التعايش السلمى . وقال ، فلابد أن يكون هناك سلام دائم بين دولتينا اذا ما اريد تنفيذ الاتفاق للمنفعة المتبادلة للبلدين .

وخلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ كان الاتحاد السوفييتى ينفذ برنامجا ضخما لتطوير القاعدة المادية والتكنيكية لاقتصاده فى جميع المجـالات ، مستخدما فى الاساس موارد داخلية . ومع ذلك فقد استورد من بلدان الغرب عددا من السـلع التى احتاجها لاقتصـاده الوطنى . وفى الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤ شملت الواردات من الولايات المتحدة المعدات المستخدمة فى صناعة السيارات والسلع الاستهلاكية والغذائية وغيرها من فـروع الصناعة بالاضافة الى القمح .

وفى السبعينات بدات بعض الشركات الامريكية ، بالاضافة الىشركات

بلدان الغرب الاخرى تشارك مباشرة فى توريد الآلات والمعدات لمشاريع سوفييتية معينـــة . وكانت الاتفــــاقية التى وضعت مع شركة سونيدل مريسلار عام ١٩٧٢ لتوريد الآلات والمعدات والتعاون فى بناء مســـابك لمصانع كاماللسيارات أول مثال للتعاون المباشر للصناعيين الامريكيين فى بناء المشاريع الصناعية الضخمة فى الاتحاد السوفييتى ·

ويمكن تبين النتائج العملية للتعاون الاقتصادى السوفييتي الامـــريكى من نشاط لجنة المشتروات التى شكلت فى نيويورك لمساعدة هيئـــات التجارة الخارجية السوفييتية فى تقديم الطلبات فى أمريكا لتوريدالمعدات للمشاريع الصناعية المختلفة فى الاتحاد السوفييتى . وفى الفتـــرةبين ١٩٧٣ ومايو ١٩٧٥ ساعدت اللجنة على توقيع ٢٤٧ عقدا بين الهيئات السوفييتية و ١٨٠ شركة امريكية .

ومما هو جدير بالذكر ان ٦٠٪ من هذه الشركات كانت شركاتصغيرة أو متوسطة مكنتها الطلبات السوفييتية من ان تواصل عملها بكامل طاقتها لشهور وفى بعض الحالات ، لسنوات · وهكذا فمن الواضح أن مواصلة تطوير التجارة السوفييتية الامريكية لن يـــؤدى فقط الى زيادة ارباح الصناعة الامريكية ، وانما سيؤدى كذلك الى تقليص البطالة فى الولايات المتحدة .

وقد أوضحت تجربة التعاون الاقتصادى السوفييتى مع الشركات الغربية أن افضل النتائج يمكن تحقيقها بالتحقيق المشترك للمشـــاريع الكبيرة ، والمعاملات القائمة على أساس ائتمانى متبادل ، وكذلك التعاون الصناعى فى التطوير المشترك للمعدات والاساليب التكنيكية الجديدة ، أن التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى السوفييتى الامريكى مايزال فى طفولته النسبية ولا يشمل باى حال الموارد الكاملة للبلدين فى هذا الخصوص .

ومع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الواسعة الطويلة الامـــد بين البلدين ، تنمو بشكل مطرد قائمة السلع التى تشملها التجارة ·

وينمو بين دوائر الاعمال الامريكية ادراك ان مواصلة نمو التجارة مـــع الاتحاد السوفييتى انما يتوقف على رغبة وقدرة السوق الامريكى علـــى امتصاص بعض الواردات السوفييتية وخاصة الالات والمعدات التكنيكية

ومع ذلك ، فبعد حوالى ٢٥ عاما من الحرب الباردة التى سببت اضرارا ضخمة للتجارة السوفييتية الامريكية ، فان رجال الاعمال الامريكيين بدأوا

الان فحسب يكتشفون امكانية استيراد سلسلة كاملة من أحدث المعدات التكنولوجية من الاتحاد السوفييتي وكذلك تراخيص لانتاج هذه المعدات التى كسبت بالفعل اعترافا واسعا فى الاسواق العالمية .

وفى عام ١٩٧٣ ، اجتاز بنجاح الجرار السوفييتي « بيلاروس م ت ٣ - ٨٠» جميع الاختبارات التى أجريت عليه فى محطة اختبار الالات الزراعية بجامعة نبراسكا . وفى عام ١٩٧٤ ظهرت الجرارات السوفييتية الاولى فى الحقول الامريكية .

وكتبت نيويورك تايمز فى ذلك الوقت ان الاحاديث المجردة فى التجارة بين الشرق والغرب والانفراج اتخذت اشكالا واقعية فى مقاطعة اونتاريو نيويورك ، فى منطقة مزارع الالبان ، حيث اختبرت الجرارات السوفييتية فى الحقول التى ما تزال رطبة .

واشترت الشركات الامريكية الكبيرة جليسون ويركسى ، لاسال ماشين تولز ، وايليوت بعض ماكينات الادوات ومعدات المخارط . ووقعت جنرال الكتريك عقدا لتوريد بعض القطع الالكترونية من الاتحاد السوفييتي بلغت قيمتها مليون دولار . وترد الى هيئات التجارة السوفييتية تقارير طيبة عن نوعية الساعات والات التصوير وبنادق الصيد وغيرها من السلع الاستهلاكية السوفييتية التى وجدت طريقها الى المحلات الامريكية .

ورغم ان الرسوم التمييزية التى تفرضها الجمارك الامريكية على السلع السوفييتية تجعل قائمة الواردات السوفييتية محدودة للغاية ، ويمثل تصيب الاسد فى تجارة الواردات السوفييتية قليل من السلع مثل المعادن غير الحديدية والنفيسة والبترول ومشتقاته والكيماويات وغيرها .

ومن الواضح ان الرسوم التمييزية من هذا النوع تحد بالضرورة من حجم التجارة بين البلدين . ولا تعكس قائمة واردات السلع السوفييتية التى تدخل الى الولايات المتحدة فى ظل نظام التجارة الحالى غير المتكافىء الامكانيات التصديرية للاتحاد السوفييتي . ووفقا لتقديرات الاقتصاديين السوفييت حول عدد السلع التى يصدرها عادة الاتحاد السوفييتي الى البلدان الغربية المتطورة ، بلغت الرسوم التى تفرضها الولايات المتحدة عليها ضعف الرسوم المفروضة عليها اذا ما كانت واردة من بلدان اخرى . ويجب أن نشير الى ان كثير من هذه السلع يدخل الولايات المتحدة دون رسوم اذا ما جاء من بلدان اخرى غير الاتحاد

السوفييتى بينما تفرض رسوم عالية على الواردات السوفييتية من نفس السلع .

ويدرك ممثلو دوائر الاعمال فى الولايات المتحدة أن التطور السليم للتجارة بين البلدين على اساس طويل الامد يفترض تطبيق الشروط المعتادة التى تحكم التجارة الدولية وازالة تراث الحرب الباردة ـ الاجراءات التمييزية ـ فى مثل هذه التجارة . وينطبق نفس الظرف على الاجراءات الائتمانية وتؤكد عديد من تصريحات رجال الاعمال الامريكيين البعيدى النظر ذلك ، كما تؤكده القرارات الخاصة بالتجارة السوفييتية الامريكية التى اصدرها الاتحاد الوطنى للمنتجين ، وغرفة التجارة الامريكية ولجنة التنمية الاقتصادية ، ومجلس التجارة الخارجية الامريكى ، وغيرها من الاتحادات الوطنية والاقليمية والتنظيمات النقابية والهيئات العامة .

الاشكال المبشرة للتعاون

يمكن التوصل الى الفعالية العظيمة للتعاون الاقتصادى الدولى عندما يرتبط عضويا بالتعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا .

والقدرات العلمية للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تقدم امكانيات استثنائية لهذا النوع من التعاون المفيد بشكل واضح للطرفين لانه يستبعد الحاجة لاعمال الابحاث المتوازية المكلفة للغاية . ومما له مغزاه انه فى العام الاول فقط بعد توقيع الاتفاقية السوفييتية الامريكية حول التعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ((١٩٧٢)) اعرب عديد من ممثلى أكبر شركات الصلب والنفط والغاز وبناء الماكينات والطيران والكيماويات الامريكية عن استعدادهم للتعاون مع الهيئات السوفييتية .

ومن الضرورى للغاية أن نقول ان عمل الابحاث فى الاتحاد السوفييتى يتواصل بقوة فى جميع مجالات العلوم الحديثة الاساسية ، وان العلماء السوفييت ، فى عديد من المجالات الهامة ، فى المقدمة ، مما يجعل افاق التعاون مع الاتحاد السوفييتى مبشرة للغاية للبلدان الاجنبية المعنية

ويعترف العالم بأسره باسهام الاتحاد السوفييتى فى مجال ابحاث الفضاء الخارجى . والاتحاد السوفييتى رائد فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى انتاج الطاقة والنقل البحرى . ويحتل كذلك مكانا قياديا فى الطيران الاسرع من الصوت .. وليس هناك بلد آخر يمكن أن ينافس الاتحاد السوفييتى فى تكنيك بناء المحطات الكهرمائية ونقل الطاقة لمسافات بعيدة . ويحتل كذلك مكانا بارزا فى تكنيك سبك الصلب وبناء الافران المفتوحة والاسلاك الكهربائية وبعض فروع الصناعات الكيماوية والكهربائية الخ .

وفى عام ١٩٧٤ تخطى الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة بالفعل فى انتاج البترول والحديد والفحم وكذلك فى انتاج المخارط والجرارات والحاصدات الدراسة وماكينات الديزل والقاطرات الكهربائية وأنابيب الصلب والمنسوجات والاحذية والخضروات واللبن ، الخ . وما زال متخلفا عن الولايات المتحدة فى انتاج الطاقة الكهربائية واستخدام الحاسبات وانتاج تكنيكات الائمتة والتكنيكات الفعالة لتطبيق الاختراعات فى الانتاج الواسع .

وفى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ تحدث ليونيد بريجنيف الى مجموعة من ممثلى دوائر الاعمال فى الولايات المتحدة فقال : « ان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بلدان ذى قدرات اقتصادية هائلة . ولدينا ثروات طبيعية ضخمة ونحن نعترف انه فى بعض المجالات فانكم تتفوقون علينا معشر الامريكيين لكن هناك مجالات نتفوق عليكم فيها . واذا ما عبأنا جهودنا واتخذنا موقفا مرنا يضع فى اعتباره الافاق العريضة لحوالى عشرين عاما ، فسنرى أن فرصا كبيرة توجد امامنا . واعتقد انه توجد تلك الفرص عمليا فى كافة مجالات وفروع الاقتصاد ، ومهما تباينت فانها موجودة بالفعل

وكنتيجة لدراسة الامكانيات المتبادلة للبلدين وجد ان تطوير التعاون العلمى التكنيكى السوفييتى الامريكى مبشر فى المجالات التالية : انتاج الطاقة ، واستخدام الحاسبات فى ادارة الصناعة ، والابحاث الزراعية، وانتاج المواد بالتركيب الميكروبيولوجى ، وادارة الموارد المائية ،الخ.

وتلك هى المجالات التى اختارتها فى مارس ١٩٧٣ اللجنة السوفييتية الامريكية المشتركة . وعلى أساس توصيات مجموعات البحث المشتركة التى تقوم بدراسة هذه المسائل اعد حوالى ٢٥ برنامجا للتنفيذ . وعلى سبيل المثال ، فى مجال إنتاج الطاقة ، تقرر بدء العمل المشترك فى المسائل التالية : تصميم واستغلال المحطات الحرارية والكهرمائية ، وتكنيكات محولات الطاقة ذات التوتر العالى ، والوحدات المغنوديناميسة الكبيرة ، واستخدام الطاقة الشمسية والارضية الحرارية .

وبالاضافة الى ذلك درست اللجنة المشتركة امكانيات العمل المشترك فى مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي ، كالنقل ، ومسح المحيطات ، ومشاكل الطبيعة النظرية والتطبيقية ، والتعدين المتخصص ، والغابات والتوحيد القياسي .

وينص الاتفاق السوفييتي الامريكي حول التعاون فى مجال العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٧٢ على أن يقوم الطرفان بتشجيع وتسهيل اقامة وتطوير الصلات والتعاون المباشر بين الوكالات والهيئات والشركات في البلدين وتوقيع اتفاقيات تنفيذية لمجالات التعاون الخاص .. » ووفقا لذلك قامت الصلات العلمية والتكنولوجية عام ١٩٧٥ بين الهيئات السوفييتية واكثر من ٣٠٠ شركة امريكية بينما تم فى نهاية هذا العام توقيع اتفاقيات طويلة الامد حول التعاون العلمي والتكنولوجي بين ٥٠ شركة امريكية كبرى وبين هيئات سوفييتية . وبين الشركات الامريكية توجد شركات عملاقة مثل جنرال الكتريك ، واوكسيدنتال بتروليام ، وهيوليف باركار ، ومونسانتو ، وسنجر ، بوينج ، لوكهيد ، وجلف أويل ، وفيليب موريس وغيرها .

ولذلك فخلال السنوات القليلة الماضية نشأ ميكانيزم للتعاون على شكل لجنة مختلطة ومجموعات عمل لمسائل خاصة ، كما يتواصل العمل فى مجال الابحاث المشتركة .

ان التعاون السوفييتي الامريكي فى مجال العلوم والتكنولوجيا سيطور بدون شك التقدم التكنولوجي فى البلدين ويحسن التفاهم المتبادل بينهما . وسيؤدي التجسيد المطرد للاتفاقيات فى هذا المجال الى التقدم فى حل تلك المسائل المعقدة كتنظيم الخدمات الصحية وحماية وتحسين البيئة الطبيعية لصالح البشرية باسرها .

وهناك مجال مبشر للغاية للتعاون السوفييتي الامريكي هو مجال بيع وشراء تراخيص وبراءات الاختراع التى تجسد اخر تطورات العلوم والتكنولوجيا التى توصل اليها الطرفان . والذين يتعاملون فى هذا المجال غالبا ما يرددون كلمات برناردشو حينما قال : « اذا كان لديك تفاحة ولدى تفاحة وتبادلناهما ، فسيحصل كل منا مرة اخرى على تفاحة . ولكن اذا كان لديك فكرة ولدى فكرة وتبادلناهما فسيحصل كل منا على فكرتين .» ورغم وضوح هذه الفكرة فان التعاون العملى بين البلدين فى مجال براءات الاختراع يرجع فقط الى السبعينات . ومن المعروف جيدا أن الصناعة السوفييتية فى عديد من فروع التكنولوجيا والتكنيك تخطت المستويات العالمية ، وهكذا استخدمت اكثر من

١٦٠٠٠ براءة اختراع سوفييتية عام ١٩٧٤ خارج البلاد ، وتستخدم عديد من الشركات الأجنبية اليوم البراءات السوفييتية فى مجالات هامة مثل سباكة المعادن فى مجال مغناطيسى ، وانتاج الاسلاك باستخدام التعدين المسحوق ، والتبريد البخرى للافران ، وانتاج المطاط الايزوبرين وغيرها .

ومن المهم أن نشير الى أن استخدام براءات الاختراع السوفييتية يوفر مبالغ ضخمة للصناعات الامريكية . فحوالى ١٠٠ مصنع للصلب فى الولايات المتحدة تستخدم الآن الطريقة السوفييتية للتبريد الهوائى للافران المفتوحة . ووفقا لممثلى شركة اندرسون كونستركشن التى اشترت هذه البراءة فانهذه الطريقة تزيدمن عمر الافران بعشر سنوات أو أكثر .

وتستخدم شركة كايزر فى مصانعها الافران الكهرومغناطيسية السوفييتية لسباكة الالومنيوم ، كما اعادت شركة ناشونال ستيل بناء مصنعها لسبائك المغنسيوم كى تستخدم العملية السوفييتية المتطورة للتحليل الكهربى ، الخ .

وخلال معرض الصادرات السوفييتية الذى نظمته شركة امتورج تريدنج فى المركز التجارى الدولى فى نيويورك فى نوفمبر ١٩٧٥ ، اثارت بعض الالات الامريكية التى انتجت باستخدام براءات الاختراع السوفييتية اهتماما كبيرا . وكان بينها مطارق هوائية للحفر تحت الارض وأدوات جراحية لخياطة الاوعية الدموية الخ .

وكثير من المستشفيات الامريكية استخدمت اساليب سوفييتية لخياطة الجروح الكترونيا وللتخدير الكهربائى . ويعرف عديد من الاخصائيين الزراعيين أن الانواع المنتقاة من بذور عباد الشمس السوفييتية تستخدم فى الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت اهتم الاتحاد السوفييتى بالحصول على بعض براءات الاختراع الامريكية ، مثل ، أسلوب ادخال التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج الواسع . وليس هناك من شك فى ان هذه التجارة مفيدة للجانبين . وتلخيصا للوضع القائم قال و . جونسون رئيس شركة صناعات أى . سى . فى شيكاغو ان هناك سلعا وعمليات تكنولوجية سوفييتية تهتم بها الولايات المتحدة ، كما يستفيد الاتحادالسوفييتى بالمثل من استخدام بعض السلع والتكنولوجيا الأمريكية

واذ يتبع الاتحاد السوفييتي بثبات سياسة تطبيق أفضل منجزات الفكر العلمي والتكنولوجي العالمي ، فانه في نفس الوقت مستعد على الدوام لمشاركة منجزاته في هذه المجالات مع شركائه التجاريين الاجانب .

مع ذلك يتضح ان الصلات الاقتصادية والتجارية السوفييتية الامريكية لا تفيد باية حال الجانب السوفييت وحده .

الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة : اتجاهات موضوعية لتقسيم العمل الدولي

فيما يتعلق بالاتجاه الحالي لتطور العلاقات العلمية التكنولوجية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يمكن للمرء أن يسمع في الغالب حججا في أمريكا عن اى الطرفين سيستفيد بدرجة أكبر من هذا التعاون . وغالبا ما يقال ان الاتحاد السوفييتي هو الذى سيستفيد بدرجة أكبر . بل أن بعض السياسيين الامريكيين يدعون أى تعامل اقتصادى بين البلدين هو مساعدة مباشرة للاتحاد السوفييتي . وذلك رغم الحقيقة المعروفة لمعظم الامركيين من انه خلال ربع قرن من الحرب الباردة ـ عندما كانت كل العلاقات الاقتصادية بين البلدين ((مجمدة)) لم يطور الاتحاد السوفييتي بنجاح فحسب كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا ولكنه سبق الولايات المتحدة في بعضها .

وبالطبع لا تلعب المساعدة اى دور في الانتقال من الحرب الباردة الى تعاون متبادل النفع : فالامر كله يرتكز على المبدأ الواضح للمنفعة المتبادلة الذى يحققه مثل هذا التعاون لكافة بلدان العالم ,عندما تعبىء مواردها وكفاءاتها لحل المشاكل الخلافة .

وهكذا صاغ اذكاديمى ج . ارباتوف هذا الوضع : واذ يدخل الطرفان في تعاون اقتصادى وعلمى تكنولوجي فمن الطبيعي لكل طرف أن يبحث عن منفعته ، بيد ان مثل هذه المنفعة تحتاج الا يضر طرف مصالح الطرف الاخر . واذا ما فسرت المنفعة على أنها الاضرار بمصالح الطرف الاخر فان هذا الفهم هو جزء لا يتجزأ من عقلية الحرب الباردة .

ومن الطبيعي أن الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك

لبلدان الغربية سيعود عليها اقتصادها بالنفع من التبادل المتساوى المتبادل النفع للسلع والمعرفة والتكنولوجيا . ولكن يجب فى نفس الوقت أن تتذكر أن دول مجلس التعاون الاقتصادى ، التى تمتلك امكانيات اقتصادية هائلة ؛ يمكن ان تضمن التطور المتواصل لصناعتها وعلومها فى اطارها الخاص وبتطبيق مبدأ تقسيم العمل الدولى فيما بينهما .

ومن الضرورى التأكيد على انه فى التقدم الصناعى والعلمى لبلدان مجلس التعاون الاقتصادى يلعب التعاون مع الغرب فحسب دورا ثانويا ، كما أن تعبئة مواردها الداخلية الخاصة فى اطار برنامج التكامل الاقتصادى الاشتراكى يجعل فى امكانها أن تحل كافة مشاكل تطورها الاقتصادى دون أى « معونة » من الغرب .

وللاتحاد السوفييتى سوق داخلية هائلة ، والدور الذى لعبته التجارة الخارجية فى دخله القومى كان صغيرا فى بداية السبعينات . ويكفى أن نقول أن القيمة الكلية لكافة الواردات من البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا عام ١٩٧٣ كان أقل من ٥ر٪ من اجمالى الناتج القومى السوفييتى وفى عام ١٩٧٤ ، بلغت قيمة واردات الآلات والمعدات التكنيكية حوالى ٦٠٠٠ مليون روبل ، منها اكثر من ٤٠٠٠ مليون روبل من بلدان مجلس التعاون الاقتصادى . وفى الوقت الحاضر ينتج الاتحاد السوفييتى سنويا حوالى ٢٢٦ر٠٠٠ مخرطة ، يصدر منها حوالى ١٦ر٠٠٠ ويستورد منها ١١ر٥٠٠ بينما لم يتعد عدد المخارط المصدرة الى والمستوردة من البلدان الرأسمالية المتطورة عام ١٩٧٤ حوالى ٢ر٦٠٠ وحدة فى كل مجال .

ان القوة الاقتصادية والمستوى العالى للعلوم والتكنولوجيا فى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يسمح لهما بالتقدم بشكل مستقل عن بعضهما البعض . وقد تطور هذا الوضع خلال سنوات الحرب الباردة عندما تجاهلت أكبر دولتين صناعيتين وزراعيتين لهما علاقات تجارية واسعة ومتنوعة مع بلدان عديدة ، بعضهما البعض اقتصاديا . وشجع هذا الوضع اصطنع بعض السياسيين واعداء السوفييت على الادعاء بأن البلدين يمكنهما التطور بشكل مستقل دونما حاجة الى أى تعاون اقتصادى وعلمى تكنولوجى . ومن بين العوامل التى تكمن فى أساس الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين البلدان الاشتراكية والغربية يجب أن يفكر المرء فى أهمها - وهو تقسيم العمل الدولى .

والاتحاد السوفييتى اذ يدافع بنشاط عن التعاون بين الدول على اساس النفع المتبادل يقف فى نفس الوقت ضد كافة مفهومات التطور على أساس الاكتفاء الذاتى . وقد قال ل . ا . بريجنيف وهو يتحدث فى التليفزيون

الامريكى فى يونيو ١٩٧٣ « ... اننا مع كثير من الامريكيين ندرك جيدا أن رفض التعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية التكنولوجية والثقافية يعنى رفض منافع ومزايا اضافية هامة يمكن أن يحصل عليها الطرفان .

والاكثر من ذلك ـ فسيكون ذلك رفضا لا هدف له اطلاقا ، ولا يمكن تبريره بأية حال » .

والتغيرات الايجابية خلال السنوات الاخيرة فى المناخ السياسى الدولى تخلق ظروفا اكثر مواتاة للمشاركة الاوسع للاتحاد السوفييتى فى تقسيم العمل الدولى

وعلى سبيل المثال ، فالمعدل السنوى لزيادة الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ ارتفع الى ٤ر٧٪ بينما زاد حجم التجارة الخارجية الى ٧ر١٥٪ .

وتستهدف الخطة الخمسية العاشرة التى أقرها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى تنفيذ أجراءات تهدف الى مشاركة الاتحاد السوفييتى الاوسع فى تقسيم العمل الدولى وزيادة دور الصلات الاقتصادية الخارجية فى تنفيذ المهام الاقتصادية والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى

وهكذا يعتبر الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى أحد العوامل الهامة لزيادة كفاءة الاقتصاد والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى وزيادة رخاء الجماهير العاملة . ولذلك تتخذ مشاركة الاتحاد السوفييتى فى تقسيم العمل الدولى طابعا اكثر عمقا واستقرارا وفعالية مما يضيف امكانيات جديدة لتطور الاقتصاد السوفييتى ويخلق أساسا ماديا راسخا للتعاون الاقتصادى والتجارى السوفييتى الامريكى .

مبادىء المنفعة المتبادلة والمصالح القومية

توضح التجربة أن تلك البلدان الغربية التى تحتفظ بصلات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية مع الاتحاد السوفييتى تحصل مقابل ذلك على مزايا أكيدة .

فنظام الاقتصاد الاشتراكى المخطط الذى يتطور بمعدل ثابت ودون أزمات،

والطابع المنظم للصلات الاقتصادية الخارجية المتحررة من اثار تقلبات السوق ، تسمح ببناء التعاون السوفييتي الامريكي على أساس طويل المدى يضمن أساسا راسخا لتطوره ، وتطوير وتعميق هذا التعاون بين البلدان الرأسمالية الاشتراكية لا يلعب دورا محددا فحسب في اقامة وضع سياسي سوى وزيادة الانتاج الصناعي والتقدم التكنولوجي ولكنه يقلل كذلك من البطالة التي تؤثر بشكل خاص على العمال في الغرب نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي •

ووفقا لاحصاءات وزارة التجارة الامريكية فان بيع سلع صادرات امريكية تبلغ قيمتها ١٠٠٠ مليون دولار يوفر عمالة لـ ٦٠٠٠٠ عامل لمدة عام • وعلى ذلك فقد وفرت الصادرات الصناعية والزراعية الى الاتحاد السوفييتي خلال ١٩٧٥ عمالة لـ ٨٠٠٠٠ عامل أمريكي •

ووفقا لما يقوله رئيس المجلس التجاري والاقتصادي السوفييتي الامريكي هارولد سكوت ، فان المشاريع الصناعية السوفييتية الامريكية الكبيرة ، التي تناقش الآن ، والتي تبلغ تكاليفها ٤٠٠٠٠ مليون دولار ستوفر فرصة للعمل في المستقبل القريب لحوالي ٢٤٠ر٠٠٠ عامل امريكي •

والعمال في بلدان الغرب مهتمون للغاية بالاستقرار الصناعي ، الذي يمكن ضمانه لدرجة كبيرة بالصلات الاقتصادية الواسعة مع البلدان الاشتراكية • ولذلك تؤيد النقابات في بلدان الغرب تطوير الصلات التجارية والاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي •

وكثيرا ما تنشأ أوضاع يضمن فيها التعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الاشتراكية التوازن الاقتصادي لكثير من الشركات المتوسطة والصغيرة غير القادرة على المنافسة مع الاحتكارات متعددة الجنسية • وغالبا ما تسهل تلك الصلات ، بل وتضمن الاستقرار الاقتصادي لبعض الشركات في الفروع القائدة للصناعة الامريكية • وعلى سبيل المثال ، فخلال الازمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات كان تصدير الجرارات الامريكية الى الاتحاد السوفييتي عام ١٩٣١ مسئولا عن ٧٧٫٣٪ من كل تلك الصادرات

ووفرت الطلبيات السوفييتية حينئذ فى مختلف المجالات العمالة لعشرات الالاف من العمال الامريكيين ٠

وليس من الغريب اذا أن يعتبر ممثلو عـديد من الدوائر فى الولايات المتحدة محاولات بعض اعضاء الكونجرس عرقلة تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية السوفييتية الامريكية ، على انها لا تخدم مصالح الولايات المتحدة وحينما تحدث امام لجنة التجارة بمجلس الشيوخ فى ديسمبر ١٩٧٥ قال وليام سيمون وزير المالية انه نتيجة للقيود التى فرضـها الكونجرس على التجارة السوفييتية الامريكية تحولت عقود بلغت قيمتهـا ١٦٠٠ مليون دولار كانت هيئات التجارة السوفييتية مستعدة لان تنفذها مع الولايات المتحدة ، الى غرب أوربا واليابان ٠ وأمام نفس اللجنة أعلن د ٠ كازى رئيس بنك الاستيراد والتصدير الامريكى أن تطوير الصلات الاقتصـادية بين الشرق والغرب يتفق تماما مع المصـالح القومية للولايات المتحـدة الامريكية ٠

ولكن مهما كانت العقبات والعراقيل التى اعترضت تطـور العـلاقات الاقتصادية السوفييتية الامريكية خلال النصـف الاول من السـبعينات ، ينبغى للمرء ان يعترف بانه قد حدثت تغيرات هامة فى هـذا المجال نحو اعادة بناء تلك العلاقات ٠ وهذه العملية تلبى الاحتياجات الاساسية لشعوب الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وتفتح طريقا لتحسـين التفـاهم المتبادل وتطوير التعاون الجاد بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وبذلك تساعد على تحسين المناخ السياسى الدولى ٠

●



● في الفن والثقافة :

● يفجيني ايفتوشنكو واهمية دور الشعر والشاعر . . .

● من عواصم العالم :

● تغيرات هامة في الدستور السوفييتي الجديد . . . . .

● جائزة مجلس السلام العالمي لمجلة قضايا السلم والاشتراكية



س و ج مع ايفتوشنكو

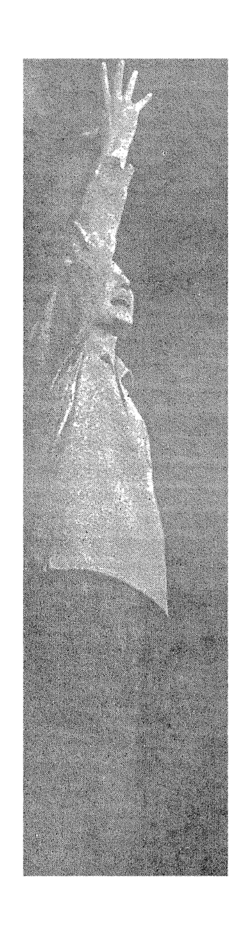
ما هو مفهومك للشـــعر ذى العقلية الاجتماعية ؟

ـ انا لا اعتبر أن « المفهوم الاجتماعى » ينطبق فقط على مواضيع معينة • فالشــعر الغنائى يعمل من اجل الصلات بين الناس وفى ذلك تكمن رســالته الاجتماعية • ومع ذلك ، فبدون الفهم الاجتماعى ، لا يمــكن تصور شاعر كبير • والفهم الاجتماعى هو الاهتمام بالعمــل ، انة الوعى بنفسك بانك ابن لوطنـــــــك ، والسعى للعيش بالامه ، ومشاكله ، وأفراحه •

● عندما تكتب ، أى المستمعين تخاطب؟

ـ ما اتطلع اليه هو ان اكتب ذلك النوع من الشعر الذى لا يبدو تافها للمتخصصين وفى نفس الوقت يكون مفهوما للبسطاء • اذ أن شعرى هو اعتراف أمام الجميــع ، وليس فقط امام دائرة محدودة من اللغويين •• ولذلك فالقارىء بالنسبة لى هو ذات ، رغم انه ليس احادى النوع ـ انه الشعب بأسره • والشاعر يرى نفسه من خلال عيون الشعب • والشعب يتحدث عن نفسه بكلمات الشاعر •

واتيح لى مرات عديدة أن القى قصائدى فى امسيات شعرية فى مدن مختلفة ••ذات مرة فى قاعة الفيلاهارمونيك بتلبيس امام جمهور من المستمعين الجورجيين ، ومرة اخرى فى قصر للرياضة فى الاورال امام الاف العمال ، ومرة ثالثـــــــة فى نادى العاملين بالفن فى موسكو • وكان جمهور المستمعين مختلف فى طابعه لــكنني القيت نفس القصائد تقريبا فى كل امسية ، ولم



احاول أن أتملق أى من المستمعين ٠

اننى مقتنع تمـــاما أن الشاعر يجب أن يلقى قصائده أولا فى المصانع وفى مواقع العمل وقصور الرياضة ٠ وقبل فلاديمير ماياكوفسكى كان الشعراء الروس يقرأون قصائدهم فقط فى الصالونات الأدبية ، وقدم ماياكوفسكى الشعر لآلاف الناس ، وكانأول شاعر فى العالم يقرأ الاشعار فى الاستاد٠ وفى أيامنا ظهر الشعر فى الميادين ٠ ففى قلب موسكو ، والى جانب تمثالماياكوفسكى تتطور قراءة الشعر تلقائيا ٠ فآلاف الناس يأتون كل عام الى مهرجان الشعر يوم ميلاد بوشكين ٠ والحب الذى يكنـــه الشعب السوفييتى للشعر ، والنصف مليون نسخة والتى تصلأحيانا الى المليون منالمجموعات الشعرية هى آخـــر منجزات الثقـــافة الاشتراكية ٠ لقد ترك الشعر الروسى منذ فترة طويلة اطار الفن للفن ولن يعود اليه ابدا ٠

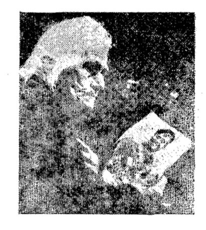
● ماذا أعطتك رحلاتك الى الخـــارج كشاعر ؟

ـ لقد زرت بلدانا عديدة ويجب أن أقول أن تلك الرحلات ســاعدتنى على فهم روح الشعوب الاخـرى بشكل أفضل ٠ والشعر دائما مظهـــر قومى عميق ، لانه يبـــدأ باحساس بلغة المرء الوطنية ٠ لكن الشعر الحقيقى لا تحده حدود قومية على الاطلاق٠ فكر فى ماياكوفسكى والوار ونيرودا ٠ ان نقل افضل ما فى ثقـــافتك الى الشعوب الاخرى واثراء ثقافتك الوطنيـــة بأفضل منجزات الثقافات الاجنبية ، هو فى نظرى نضال من أجل السلام ، نضال من أجـــل مستقبل سعيد ٠

هل يريد الروس الحرب ؟

يقولون ، هل يريد الروس الحرب ؟
فلتسل أرضنا ، ولتسل مرة أخرى ،
ذلك الصمت المخيم على هوائنا ،
هناك فوق أشجار التامول والحور
فتحت هذه الاشجار يرقد جنود فتيان
سيجيب أطفالهم نيابة عنهم
وعندئذ لن تسل من جديد ،
لتقول ، هل يريد الروس الحرب ؟
ليس فقط من أجل أرضهم العزيزة ؟
سقط هؤلاء الجنود على يد كل معتدى
لكن هكذا يستطيع العالم أن ينام ليلا ،
وألا يستقيظ أبدا ليبكى ٠

نيويورك وباريس يقضيان الليالى
نياما تحت الأشجار والأضواء ،
وأنا على يقين أن أحلامهما ستتحقق ،
يقولون ، هل يريد الروس الحرب ؟
اننا نعرف بالتأكيد كيف نخوض الحرب؟
لكننا لا نريد أن نرى مرة أخرى ،
جنودا يتساقطون في كل مكان حولنا،
وحقولهم الخضراء أرضا للمعارك ٠
اذهب وسل من يعطون الجنود حياتهم،
اذهب وسل أمي ، وسل زوجتي
عندئذ لن توجه السؤال مرة ثانية ،
هل يريد الروس الحرب ؟



نزهة مع ولدى

كم يبعث على الفرح ، كم ينعشـــنا ،
صوت وقع حذاء طفـل على الجليـد ،
كم يدوى صـــوته فى ســـعادة ،
عندما يزقزق العصفور فوق الشجر ،
انه لـــيوم جميـــل وشـــفاف ،
عندما تكونان معا •
فهنـــاك تســـيران على الجليـــد ،
وظـل ابنـــك الأزرق يتبعـــك •
لا وجه لمقاورنة الطفـــل بالبـــالغين ،
انه بالنسبة لنا ما تفرضـــه الطبيعـة
وبدونه تصـــبح حيـــاتك عـارية
وعندما تكون مع طفل ، تصبح طفلا •
ان روح التمرد تملأ الطفل
انه مثل الحياة تتجمـع فى واحـد ،
والعطر يفوح من خديه فرحا
مع الهواء البارد ،واللبن الدافىء،والشمس
الرائحـــة تفـــوح من وجنتيـــه
كنشـــارة الخشـــب ، نظيفة طازجة
كزهور الكريز
كقطعة بطيخ وردية
انه كجبن الماعـز ، والخشـــيش ،
أخضر وغنى •
وكنفس العـــالم الخالد الحلـــو •
فى هذا العالم حيث يختلط السم والعسل
وحيث من ليس طفـــلا يمـــوت •





تغيــيرات هـــــامـة في الدســتور السـوفـيتي الجديـد

بقلم : فلاديمير لوميكو

موسكو

تجرى في الاتحاد السوفييتي مناقشة شعبية واسعة لمشروع الدستور السوفييتي الجديد ، وهو الدستور الرابع منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ .. وقد صاغت مشروع الدستور الجديد لجنة دستورية يرأسها ليونيد بريجنيف ، ثم اقرته اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها الموسع في أواخر مايو ، ثم طرحته هيئة رئاسة السوفييت الاعلى للمناقشة العامة على نطاق البلاد . وبعد أن يناقش المواطنون السوفييت مواد الدستور الجديد في منظماتهم العامة وفي وفي الصحافة ويتقدمون باقتراحاتهم وملاحظاتهم وتعديلاتهم تقوم اللجنة الدستورية على ضوء تلك المناقشة باعادة صياغة مشروع الدستور لعرضه على مجلس السوفييت الاعلى لاقراره في اكتوبر القادم .

فما هي الظروف التي دعت الى ضرورة وضع دستور جديد للبلاد ؟ بعد مرور أربعين عام على دستور ١٩٣٦ انجز الاتحاد السوفييتي بناء مجتمع اشتراكي متطور . وسوف يسجل الدستور الجديد المستوى الجديد للتجانس الاجتماعي للمجتمع الاشتراكي ، ويعطي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين طابعا دستوريا تمشيا مع مستوى تطور الديموقراطية الاشتراكية . ففيم تمكن التغيرات الجوهرية في مشروع الدستور الجديد ؟

يعتبر توسيع الديموقراطية الاشتراكية وتعميقها الاتجاه الهام للدستور الجديد . ففيم يمكن تحسين الديموقراطية الاشتراكية ؟

أولا ، في توفير وضمان المشاركة الاعرض للسكان في ادارة كافة شئون المجتمع .

ثانيا ، في تهيئة الظروف لتطور الفرد تطورا متناسقا وضمان حقوق المواطن والتزاماتهم المصاغة بدقة ووضوح

ويتضمن مشروع الدستور الجديد بابا جديدا حول مجالس سوفيتات نواب الشعب ، يثبت دستوريا المبادىء الديموقراطية لتشكيل السوفيتات ونشاطها كما رسم طرق تحديد علاقات السوفيتات ونوابها بالمسكان ·

وتقوم السوفيتات بادارة كافة شئون الدولة من القاعدة حتى القمة · ويندمج عدد متزايد من المواطنين فى عملية ادارة شئون الدولة مباشرة · وينص المشروع بشكل خاص على أن النائب لا ينقطع عن نشاطه الانتاجي · وقد حضى الديموقراطية الاشتراكية مبدأ تولى الصفوة شئون الدولة مما يترتب عليه أن يشتغل بالسياسة افراد تم اعدادهم خصيصا لهذا الغرض · ويعكس تركيب النواب الحاليين ديموقراطية النظام السوفييتى · أن ما يزيد على ٦٧٪ من النواب عمال وفلاحون يعملون بالفعل فى مواقع الانتاج ، ونصف مجموع النواب تقريبا من النساء والثلث من الشباب الذين لا تتعدى اعمارهم الثلاثين عاما · ···

ويلزم مشروع قادة المصالح والمنظمات والمؤسسات باستقبال النواب فورا ويحث مقترحاتهم ودراستها · والنواب ملزمون بدورهم بتقديم التقارير بانتظام لناخبيهم وينص الدستور على حق الناخبين فى سحب الثقة من النواب اذا لم يبرروا هذه الثقة · ويستخدم الناخبون هذا الحق بالفعل · فقد سحبت الثقة من اكثر من ٤٠٠٠ نائب فى سوفيتات كافة المستويات خلال السنوات العشر الاخيرة ·

وقد تزايد فى الدستور الجديد بمقدار الضعف عدد المواد الخاصة بحقوق وحريات المواطنين واتسعت بشكل ملموس ضماناتها · وافراد لها باب خاص بعنوان « الدولة والفرد » ·

فما هى الميزات الاساسية للمواد الدستورية المتعلقة بحقوق وحريات الانسان؟ تكمن ميزتها فى انها لا تقتصر على اعلان تلك الحقوق والحريات وانما تضمنها ماديا على أساس منجزات الاشتراكية المتطورة ·

ويكمن الاساس الراسخ لحرية الفرد فى الاتحاد السوفييتى فى تحرره من الاستغلال وامكانية العمل لكسب رزقه · وينص مشروع الدستور الجديد على حق العمل يوفر ويضمنه نظام الاقتصاد الاشتراكى والتناسب الثابت لقوى المجتمع الانتاجية ، والتدريب المهنى بالمجان ،ورفع مهارة العمل ، والتدريب على تخصصات جديدة·وقد جرى اختبار هذا الحق عمليا لفترة طويلة تزيد على الاربعين عاما · فمنذ ١٩٣٠ لم يعرف المواطنون السوفييت ما هو معنى البطالة ·

ونص مشروع الدستور الجديد على مادة جديدة تضمن حق المواطنين الرعاية الصحية عن طريق المعونة الطبية الرفيعة والمجانية · وقدمت هذه المعونة طوال الفترة الماضية بيد أن الامكانيات الخاصة بها تزايدت بشكل ملموس خلال الاربعين عاما الماضية · فاذا ما كان هناك فى البلاد ٧ اطباء واقل من اربعين سريرا فى المستشفيات لكل عشرة الاف مواطن بعد صدور دستور ١٩٣٦ ، فانه يوجد الآن ٣٣ طبيبا و١١٨ سريرا لكل عشرة الاف مواطن · ويعتبر مبدأ العلاج الطبى المجانى ضمانا للعدل الاجتماعى فى مجال بالغ الاهمية بالنسبة للانسان هو مجال الصحة ·

ويضمن الدستور الجديد ، كالدستور الحالى ، حق تقاضى المعاش فى الشيخوخة وكذلك حق تقاضى الاجر فى حالات المرض وفقد القدرة على العمل وتتحمل الدولة كافة النفقات المتعلقة بدفع المعاشات والاعانات ، ودون أن يقتطع اى نصيب من الاجر العامل ·

ويعتبر حق التعليم واحد من اهم الشروط لتطور الفرد وحريته الروحية · فاذا كان الحديث قد تطرق فى دستور ١٩٣٦ الى التعليم الالزامى بفصوله الثمانية فان مشروع الدستور الجديد ينص على حق واتاحة الفرصة لجميع

المواطنين في الحصـــــول على التعليم الثانوى ، باعتباره مرحلة الزامية لجميع المواطنين ، وعلى التعليم العالي بالمجان وتتحمل الدولة كافة مرتبـــات واجور الاساتذة والمعلمين وصرف منح ماليـــة دراسية للطلبة وتوفير المســاكن اللازمة لهم .

ويؤكد مشروع الدستور الجديد مكسب اجتماعيا هاما هو حق الانســـــان في الحصول على سكن الامر الذى يضمنه بناء المساكن على نطاق واسع وبايجارات منخفضة . واذا لم يستطع دســــتور ١٩٣٦ أن ينص على هذا الحق عندمـــا كان يتم بناء ثمانية ملايين متر مربع من المساكن ، في العام فقد أصبح ذلك ممكنا الآن حيث يتم بناء ما يزيد على مـــائة مليون متر مربع من المساكن كل سنة .

ويتناول مشروع الدستور الجديد كذلك بشــــكل وفي وادق حقــوق المواطنين السياسية . وقد فسر بشكل ارحب حرية الضـــــمير كحق اعتناق اى دين وحق ممارسة الشعائر الدينية . كما أن اثارة العداوة بسبب المعتقدات الدينية أمر محرم
ويؤكد المشروع الضـــمانات القانونية لسلامة الفرد ويوســـعها . فلا يمكن القبض على اى مواطن الا بقرار مـــن المحكمة أو بتصديق من النائب العام .
ويتم كذلك ضمان حرمة المسكن . فلا يحق لاحد ان يدخل مسكنا بدون مستند قانوني وضد ارادة صاحبه . ويضـــمن الدســـتور حرية التنقل واختيار مكان السكن . ويحمى الدســـــتور الحياة الشخصية للمواطن وسرية المراســـلات والمكـالمات التليفونية .

ومد حق كل مواطن سوفييتي ،كمايعني الدستور الحالى كذلك ، التمتع بحريـة الكلمةوالنشر وعقد الاجتماعاتوالمظاهرات والمواكب في الشوارع . ويتم ضــمان تنفيذ هذه الحريات السياسية بوضـــع المباني العامة والشـــوارع والميادـــن والصـــحافة والاذاعة والتليفزيون تحت تصرف المواطنين . وينص الدســـــتور الجديد على حق المواطنين في التقـــدم بشـكاويهم الى اجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية في حق الشخصيات المسئولة والزام المصالح المعنية باتخاذ الاجراءات الـلازمة .

ويتيح الدستور الجديد حقوقامتساوية وحريات حقيقية يضمنها المستوى الحالي لتطور الدولة السوفييتية .ان الديموقراطية لفظ اجوف اذا لم تشمل البيئة التي يعمل ويدرس ويستريح فيها الانسان يوميا ولكن عندمـــا تفتح الديموقراطية على علاج الامراض بالمجـــان ، فان هـــذه الديموقراطية تصبح قيمة حياتية حقيقية

ولاول مرة يتضمن مشروع الدســتور بابا مكرسا للسياسة الخارجية هو الباب الرابع . ويوضح ذلك مدى الاهمية التي اكتسبتها القضـــايا الدولية في العالم المعاصر . ان تضمين المشروع لهذا الباب يعد في نفس الوقت دليلا واضحا على ثبات ومبدئية سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية المحبة للسلام .

ويؤكد هذا الباب الجديد ان السياسة الخارجية هي ســياسة السلام اللينينية الثابته . وحدد مشروع الدســـتور مهام سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية في

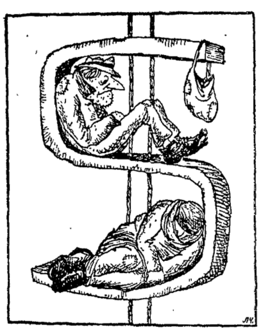
١ ـ توفير وضمان الظروف الدولية المواتية لبناء الشـــيوعية في الاتحاد السوفييتي ..

٢ ـ دعم وتعزيز مواقع الاشــتراكية العالمية

٣ ـ دعم ومساندة نضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي.

٤ ـ تجنب اهوال الحروب العدوانية.
٥ ـ التجسيد الثابت والدؤوب لمبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المتباينة .

ومن الطبيعي ان تنفيذ هذا المهام ممكن فقط في ظروف تطوير ودعم العلاقات مع



الاقتصاد الحر والبطالة — ل · بشيرونوف

الدول الاخرى · فعلى اى اساس ينوى الاتحاد السوفييتى ان يبنى علاقاته مع الدول الاخرى · تقدم المادة ٢٨ من المشروع الدستور الجديد الرد على هذا السؤال· ويحتل مبدأ رفض استخدام القوة او التهديد بها مكان الصدارة ويرى الاتحاد السوفييتى أن حرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمساواة فى السيادة تعد ذلك حجر الزاوية فى العلاقات القائمة بين الدول · بيد ان المادة ٢٨ من مشروع الدستور الجديد لاتقتصر على هذه الفقرات وحدها · فسياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية تنبع من احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والمساواة وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ·

وتعد المادة ٢٨ فى حقيقة الامر تكرارا لما تضمنه الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربى · ومن هنا يتضح أن الاتحاد السوفييتى هو أول دولة من بين الدول التى شاركت فى مؤتمر هلسنكى يضمن دستوره أهم بنود الوثيقة العالمية·

ويأتى مشروع الدستور الجديد تقنينا لقيام المجتمع الاشتراكى المتطور فى الاتحاد السوفييتى ، وتعلن فيه الشيوعية كهدف أسمى للتطور الاجتماعى · فخلال اربعين عاما مضت على قرار دستور ١٩٣٦ حدثت تغييرات مبدئية كبرى مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتغير اقتصاد البلاد تغييرا جذريا · وتبدل المظهر الاجتماعى للمجتمع السوفييتى وتغيرت الطبقة العاملة وتزايد نشاطها الاجتماعى ومشاركتها فى ادارة الدولة· وتغير الفلاحون من حيث نظرتهم الى الاشتراكية وتسلحهم بالمعدات العصرية وبنمط جديد للحياة · واصبح المثقفون اشتراكيين وشعبيين حقا · وهكذا أصبح المجتمع السوفييتى اكثر تجانسا ، وغدت المساواة بين الامم امرا واقعيا · ومع بناء الاشتراكية تحولت الدولة السوفييتية من دكتاتورية البروليتاريا الى دولة للشعب بأسره ·

ان مشروع الدستور الجديد انما يعمم خبرة الاتحاد السوفييتى ويثريها بمضمون جديد يتمشى مع متطلبات المرحلة الحاضرة انه يعكس التطور الثابت للديموقراطية الاشتراكية ونتائج السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والدولة والتغيرات فى الوضع الدولى للاتحاد السوفييتى كما يرسم طرق التقدم الاجتماعى نحو المستقبل·

جائزة مجلس السلام العالمي لمجلة قضايا السلم والاشتراكية

فى اواخر ابريل التقى فى براغ ممثلو الاحزاب الشيوعية والعمالية لمناقشة عمل مجلة قضايا السلم والاشتراكية ٠ وكان هذا هو الاجتماع الخامس من نوعه منذ تاسيس المجلة ٠وناقش المجتمعون تقريرا قدمته هيئة تحرير المجلة عن نشاطها خلال اكثر من ثلاث سنوات انقضت منذ الاجتماع السابق فى يناير ١٩٧٤ ٠ وقد حضر الاجتماع مندوبون عن ٧٥ حزبا شيوعيا وعماليا ، وجرت المناقشات فى جو ودى وبناء ٠ ويمكننا القول بأن الاجتماع كان تبادلا للآراء حول المسائل التى عالجتها المجلة طوال تلك الفترة ٠

ودارت المناقشات فى الاجتماع حول عديد من المشاكل الهامة : معارضة سباق التسلح وتطوير التقدم نحو الانفراج العسكرى باعتباره الجانب الهام من النضال من اجل السلام فى الظروف الحاضرة ، واهمية الاشتراكية العالمية والنضال من اجل قضية الديموقراطية والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى فى البلدان الراسمالية ، والمعنى السياسى للحملات الايديولوجية ضد البلدان الاشتراكية التى ركزت عليها الامبريالية فى الفترة الاخيرة والحاجة الى مواجهتها ، وتطور التعاون بين الاحزاب الشقيقة فى مختلف المناطق ٠

وكان من الطبيعى خلال المناقشة ان يولى اهتمام كبير للمسائل الدولية ٠ وقد اشار المتحدثون الى ان مشاكل الاستراتيجية القومية للنضال من اجل الاشتراكية فى بلد واحد لا تنفصل فى ايامنا عن مشاكل التعاون الاممى بين الشيوعيين فى نضالهم ضد الامبريالية ، وخطر حرب جديدة ، ومن اجل السلام والامن الدولى ٠ وتحدث المشاركون كذلك عن ضرورة تطوير وتعزيز الانفراج الدولى بكافة الطرق بحيث يصبح لا رجعة فيه ، وبذل مزيد من الجهود لتطوير العلاقات الدولية وفقا لمبادىء التعايش السلمى ٠ واكدوا .الدور القيادى الذى تلعبه الاسرة الاشتراكية فى حل تلك المهمة الدولية الهامة، وسياستها الثابتة المعادية للامبريالية والمحبة للسلام ٠

واكد المشاركون فى الاجتماع ان سباق التسلح الذى اطلقته الامبريالية يشكل تهديدا حقيقيا لآفاق مواصلة تعزيز السلام والامن الدولى ٠ وفى هذه الظروف يظل النضال من اجل خفض التسلح ونزع السلاح

وتعميق الانفراج ، سواء في المجال السياسي او العسكري ، مهمة مركزية للنضال الطبقي في المجال الدولي • واعطى اهتمـــام كبير للفضح الثابت للامبرياليةوسياستها المعادية للشعوب •

واعرب المشـاركون في الاجتمــاع عـن تصميمهم على الوقوف بحزم في وجه كل محاولات الامبرياليين لتكثيف الحمـــلات السياسية والايديولوجية ضد البـلــدان الاشتراكية والحركة الشيوعية بشكل عام• واشاروا الى ان الحملات الهستيرية عـن « العدوان على حقوق الانسان » في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخـرى انما تهدف الى تشويه سمعة افكار الاشتراكية بشكل عام، وبالتالي الى تعقيد عمل الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الراسمالية، وعرقلة تقدم الشعوب على طريق الســلام والتقدم الاجتماعي •

واكد ممثلو الاحزاب الشقيقة على عمق الازمة التي يعاني منها العالم الراسمالي • واشاروا الى أنه من المهم في الظروف الحالية الدفاع عن مصالح ومكتسبات الطبقة العاملة والاستفادة الى أقصى الحدود من امكانيات دفع تقدم الجماهير العاملة نحـــو اهداف جديدة • ويسجل الوضع القائم نمو الصـلة بين النضال من اجل الديموقراطية والنضال من اجل الاشتراكية ، بين النضال ضد تعسف الاحتكارات وضد الخطر الفاشي واليميني والسياسة الاستعمارية الجديدة والعنصرية للامبريالية والنضال من اجل تعزيز مواقـع الاشتراكية العالمية •

ويحتل تعميم التجربة الثورية مكانا هاما في ايامنا وخاصة مع تراكم خبرات كبيرة لدى الاحزاب الشــيوعية والعمـــالية • ويتضمن ذلك خبرة بناء الاشـــتراكية في مختلف الظروف ، مما يبين كلا من قوانينها العامة وتنوع الاشكال المحددة ، وخـــبرة الدفاع عن المصالح الحيوية للجمـاهير ، وحشد القوى الثورية ، والنضـــال من اجل الاشتراكية في البـــلدان ذات المستويات المختلفة للتطور • وكل ذلك يتطلب تحليـلا وتعميما ، لتبين الســـمات المشتركة ذات الفائدة لجموع الحركة • والحياة كـذلك تضيف شـــيئا جـديدا لتطـور العمليات الاقتصـادية والســياسية الاجتمــاعية الموضوعية في بلدان مفردة وعلى النطـاق العالمي ، وللنضال من اجل تحقيق الاهداف المشتركة •

وخلال دورة الاجتماع منح مجلس السلام العالمي شهادة شرف الى المجلة كان قــد وافقت عليها لجنة رئاسة مجلس السـلام العالمي بالاجماع في فبراير الماضي • وعنـد تقديم شهادة الشرف قال روميش شـاندرا السكرتير العام لمجلس السلام العالمي :

« تلك هي الجائزة الاولى التي منحهــا مجلس السلام العالمي لاي جريدة في اي مكان• وقد منحها بسبب الاسهام البارز في قضية السلام ، وتطوير الانفراج ، والنضال من اجل نزع السلاح والاستقلال الوطني ، وضد الامبريالية والاســتعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والاستغلال ، ومن اجـل التقدم الاجتماعي وحياة سعيدة وافضــــل لجميع الشعوب • وهي ليست جائزة فقط لهيئة تحرير ومجلس تحرير المجلة ، ولنمـا لكل هؤلاء الذين يساعدون عـلى اخراجهـا بكافة اللغـات التي تصـــدر بهـــا والذين يوزعونها في مختلف البلدان والقارات •

« لقد نما مجلس السلام العالمي واتسع • وفي اعلى هيئاته يوجد زعماء احـــزاب ديموقراطية ثورية واشـتراكية واشتراكية ديموقراطية ومسيحية ديموقراطية ولبرالية وراديكالية ،وزعماء برلمانات وطنية وحركات تحرر وجبهات وطنية •

« ويرجع نمو الحركة الى تقدم أساليب العمل ، والنظـرة والحماس والتصميم ، والى التفاؤل والثقة التي وضعها مؤسسو حركة السلام »•

« ونحن نفكر اليوم وعلى الدوام بشكل خاص فى أحد مؤسسينا الرئيسيين فريدريك جوليوكورى • فهو الذى أعطانا الثقة فى قوة حركة السلام العالمية وأمميتها التى تدفعنا اليوم •

« اننا نقدم شهادة الشرف آملين أن ينمو التعاون بين المجلة ومجلس السلام العالمى عاما بعد عام ، وخاصة خلال هذا العام عام الذكرى الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى •

وردا على ذلك شكر كونستانتين زارودوف رئيس تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية مجلس السلام العالمى بحرارة لجائزته القيمة وأكد أن المجلة ستواصل فى المستقبل كذلك نضالا نشطا من أجل السلام والامن الدولي ، ومن أجل التقدم الاجتماعى والاشتراكى •

●●●



● السلام لاطفالنا فى جميع بلاد العالم ●

دائـرة المعـارف

● التجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة :

اصطلاح «التجمع العسكرىالصناعى» نحته الرئيس دوايت أيزنهاور • وقد استخدمه لاول مرة فى ١٧ يناير ١٩٦١ فى خطابالوداع الذى القاه فىالتليفزيون وقال : « ان هذا الاتحاد بين المؤسسة العسكريةالهائلة وصـــناعة الاسلحة الضخمة جديد فى التجـــربة الامريكية • والتأثير الشامل ـ الاقتصادى والسياسى وحتى الروحى ـ ملموس فى كل مدينة ، وكل مجلس ، وكل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية • ونحـــن نعترف بالحاجة الملحة الى هذا التطور • ومع ذلك لا ينبغى أن يفوتنا أن نفهم ما يتضمنه من أمور خطيرة »• وفى كلمات أخرى ، فان ما يتضمنه التجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة هو الحكام الفعليين لهذا البـلد ـ الاحتـكارات المنتجـة للاسلحة وصــــفوة البنتاجون •

ويترأس التجمع العسكرى الصـــناعى احتكارات عمـــلاقة مثــل جنرال الكتريك وجـــنرال موتورز وانترناشونال بيزنس ماشـــينز الذى ينتــج الدبابات والصواريخ والمدافع والمعدات الالكترونية • وتنتـــج اكسون وديبون دينمورز النابالم والوقود وغـــازات الحرب • وتنتج بوينـــج ودوجـلاس ونورث أميريكان أفيشان الصواريخ وقاذفات القنابل والمقاتلات وغيرها من الاسلحة •

والجبروت المالى للتجمع العسكرى الصناعي يتضح مما يلى ٠ أن أرباح جنرال موتورز وحدها في أواخر الستينيات بلغت خمسين ضعف دخل ولاية نيفادا وزادت ٨٠٠ ضعفاً عن ضرائب الدخل في ولاية نيويورك ٠

لقد وضع التجمع العسكرى الصناعي بصماته على كل مجالات الحياة الامريكية ٠ وقد يتطلب التحليل الشامل لنشاطه بحثا مستفيضا ٠

تخصص ميزانية الدفاع الامريكية ٣ر١٢٠ بليون دولار للعام المالى ١٩٧٨ ٠ بزيادة قدرها ٢ر٩٪ عن العام الماضى ، ٤٣٪ عن الاعوام الثلاثة السابقة وتذهب كل هذه الزيادة الى نظام الاسلحة ، الذى تحقق من خلاله الاحتكارات الكبرى أقصى الارباح ٠

وتحوى الميزانية مزيدا من التحذير عن استمرار زيادة التسلح الى ١٣٥ بليون دولار في العام المالى ١٩٧٩ ، ١٤٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ١٥٧ بليون دولار ، ١٦٨ بليون للعامين التاليين على التوالى ٠

وتكتب بيزنس ديك أنه في ظل حكومة كارتر الجديدة «فان مشترى اسلحة البنتاجون سيقومون بأكبر نشاط في عملياتهم خلال عشر سنوات ٠ وجيوبهم تمتلىء بأموال اكثر مما جمعوا منذ ١٩٧٠ ، عندما وصلت حرب فيتنام الى قمتها ٠٠ ان البنتاجون وقد حال دون تحول جذرى في سياسة كارتر سوف ينفق ثروته الجديدة على حوالى عشرة أنظمة متقدمة للسلاح التى خضعت للابحاث والتطوير طوال النصف الاول من السبعينات وهى الآن جاهزة للانتاج ٠

وتسمى جريدة رجال الاعمال ذلك بأنه « اخبار طيبة للغاية لصناعة الدفاع بالبلاد ٠٠ أن سخاء البنتاجون المتوقع يبدو جذابا لشركات الدفاع ، « لان سياسة وزارة الدفاع الجديدة توفر أرباحا اكبر ، ومخاطر اقل وعمليات انتاج أطول ٠ وهكذا فالسيابة الجديدة قد تبقى في الانتاج حتى نهاية القرن وتحقق أرباحا خيالية ٠

ويفاخر الذين يحققون أرباحا من الحرب بفعالية الحملة المعادية للسوفييت التى تقودها المخابرات المركزية ٠ ويقول د٠ برينارد هولز رئيس احتكار ريثيون ان الرئيس كارتر سيحتاج الى التخلص من التزامه بخفض ميزانية الدفاع ٠

والمخابرات المركزية نفسها يديرها ممثلون لنفس الاحتكارات المالية الذين يملكون شركات السلاح ٠

والقائد السابق للاسطول م٠ بجز الذى يرأس جنرال ديناميكى « التى يعتبر برنامجها للمقاتلة ف ـ ١٦ واحدا من أربح مشاريع الدفاع » ، وفقا لما تقوله بيزنس ويك ، على ثقة من ان الرئيس كارتر سيجد طريقة للتخلص من وعده بخفض الميزانية العسكرية من ٥ الى ٧ بليون دولار ٠

ويؤكد مساعد الرئيس لوول ستريت جورنال «انه ربما كانت هناك بعض الزيادات والتخفيضات» في الميزانية العسكرية التى قدمها الرئيس السابق فورد ٠ وتحدث مساعد كارتر عن زيادة الانفاق على حلف الاطلنطى ، وقد بذل نائب الرئيس مونديل في رحلته الاولى جهدا كبيرا لحث بلدان الاطلنطى على زيادة استعداداتهم العدوانية مما يعتبر انتهاكا مباشرا لاتفاقيات هلسنكى ومما يشكل تهديدا للسلام العالمى ٠

ووفقا للاحصاءات الرسمية تحصل الاحتكارات الكبرى على الطلبيات الاساسية لصنع الاسلحة وعلى أرباح باهظة نتيجة لذلك ٠ وهذه الاحتكارات على علاقات وثيقة بالبنتاجون ٠ ويوجد على رأسها شخصيات لها علاقات سابقة وثيقة بالبنتاجون واليكم بعض هذه الاسماء على سبيل المثال :

احتكار لوكهيد ـ جون ادوارد كافانو ـ نائب الرئيس والمستشار العام ، وقد كان مستشار لرئيس أركان حرب الجيش خلال الخمسينات ٠

ويليزمور هوكنز ـ مدير بلوكهيد ، كان مساعد سكرتير الجيش للابحاث والتنمية خلال الستينات ٠

احتكار بوينج ـ ج٠ كلينتون ماكسويل ، نائب رئيس الشركة ، والمدير العام لتنمية طائراتها العسكرية ، كان من كبار ضباط السلاح الجوى حتى احالته على المعاش في

١٩٧٣ • وخلال السنوات العشر الاخيرة فى القوات الجوية احتل مناصب هامة تتصل بتوفير الطائرات • وهو الآن فى مركز يسمح له بالحصول على عقود جديدة لبوينج •

يونيتر تكنولوجيز ـ نائب الرئيس جيمس فيرجسون • كان جنرالا فى السلاح الجوى حتى احيل للمعاش عام ١٩٧٠ ، كان يعمل لمدة عشر سنوات قبل ذلك مع انظمة الابحاث والتنمية والاسلحة •

ماكدونيل دوجلاس ـ جون فورى ـ مساعد سابق لمدير مكتب صناعة الطائرات والسفن بوزارة الدفاع ، وهو نائب رئيس الشركة • جوردون جراهام ـ ضابط كبير سابق فى السلاح الجوى ، يعمل نائب رئيس الشركة المسئول عن الشرق الاقصى •

جنرال ديناميكس ـ ماكس جولدن ـ نائب رئيس الشركة ، كان المستشار العام للسلاح الجوى •

سبرى راند • جيرالد جراهام بروبيست • نائب رئيس الشركة ورئيس قسم الحاسبات، خدم لمدة ١٥ سنة بالسلاح الجوى •

آى بى ام ـ مديرها جون ايروين كان مساعداً لوزير الدفاع واحتل مناصب حكومية اخرى ، وغيرهم كثيرون •

وكشفت دراسات وزارة الدفاع ومجلس الشيوخ عن ان ٧٦٨ من كبار الضباط المحالين على المعاش كانوا يعملون فى ١٠٠ من كبار الشركات العسكرية المتعاقدة عام ١٩٥٩ ، ٢٠٧٢ عام ١٩٦٩ •

ان آلاف الخيوط تربط التجمع العسكرى الصناعى داخلياً ، كما تربطه بالمراكز المالية الحاسمة فى وول ستريت •

وتوضح المعلومات السابقة ان التجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة مسئول عن تصعيد سباق التسلح وتقويض الانفراج ونزع السلاح •

● اشترك فى هــذا العــــدد :



● يفجينى ايفتوشنكو :

الشاعر الــذى حقق شهرة واسعة بين الشـــعراء السوفييت فى الستينات • ويحظى شعره الحــاد والعنيف بشعبية واسعة داخــل الاتحـــــاد السوفييتى وخارجه •

● ديف كوك :

عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى البريطانى •

● جيرونيمو كاريرا :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى •

● روميش شاندرا :

السكرتير العام لمجلس السلام العالمى

● بدرو رودريجيز :

عضو القيادة القومية للحزب الشيوعى الشيلى •

SOCIALIST STUDIES

July 1977

MAIN SUBJECTS

- The crucial event of our century.
- New front of the struggle against imperialism
- Defending the people's power
- The Helsenki agreements and the struggle for peace
- Investigating the economy
- The forces for change in Britain
- The main factor for favourable changes in the world.
- Capitalism in crisis. Special Part
- Soviet - American economic relations.

● هوجو فازيو :

ممثل الحـــزب الشيوعى الشيلى فى مجلة قضايا السلم والاشتراكية •

● ريزارد فريليك :

سكرتير اللجنة المركزية لحزب العمـال البولندى الموحد •

● ف• زوفولينسكى :

كاتب الجزء الخاص « التعايش الســلمى والعلاقات الاقتصادية السوفييتية الامريكية»

●●●

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلم والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

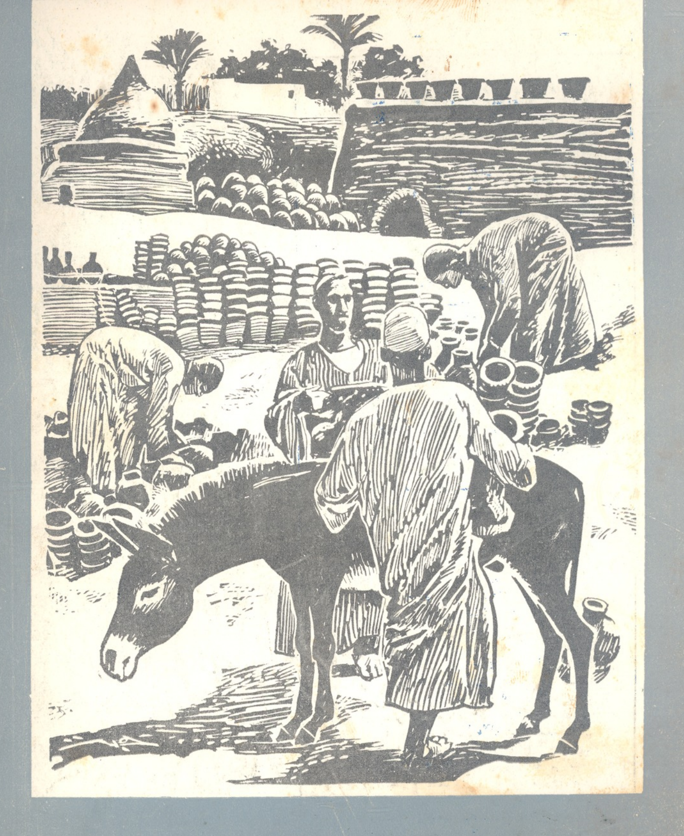
رئيس التحرير
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهوريه مصر العربيه **١٠٠ مليم** – من الاحبت لرسلهبالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ برشا، فى الاردن والعراق ١٣٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى: «١٢عددا» فى جمهورية مصر العربيه وبلاد الحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر انحاء العالم، ٥ ونصف دولار او ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال . فى جمهوريه مصر العربية والسودان بحوالة بريدية. فى الخارج بتحويل و شيك مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية والاسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى – ولضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الاسعار المحددة عند الطلب .

الادارة: دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب ، القاهرة .

تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



« الفاخورة »　　للفنان هبه عنايت

مع العدد ملحق ٦٤ صفحة مجانا
« دائرة المعـارف الاشتراكية »

١٠ قروش